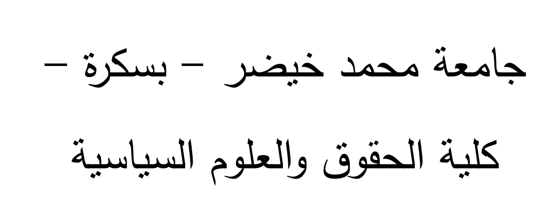




جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية والتسلطية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : سياسات عامة و إدارة محلية

إعداد الطالـب: **بن حفيظ علاء الدين**

إشـراف الأستـاذ: **بن صغير عبد العظيم**

لجنة المناقشة

رئيســـا	
مشرفا ومقررا	
عضوا مناقشـــا	
عضوا مناقشـــا	

السنة الجامعية : 2013 – 2014

إهـــداء

((وقل لهما قولا كريما وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا...)) .

صدق الله العظيم.

إلى التي أحاطتني بحبها وغمرتني بحنانها وعطفها ودفعتني لمواصلة مشواري الدراسي والتي عانت كثيرا لأجلي أمي ثم أمي ثم أمي أطال الله في عمرها.

إلى الذي سعى جاهدا إلى تربيتي وتعليمي وتوجيهي والوقوف إلى جانبي بكل ما أوتي ،،أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى إخوتي نجم الدين ،أنس ،أيمن وشفيق

إلى كل الأهل و الأقارب، إلى أعمامي وأخوالي وخالاتي وعماتي وكل الأقارب من بعيد أو قريب.

إلى كل الأصدقاء الحقيقيين الذين هم كالنجوم لا تراها دوما لكنك تعلم أنها موجودة في السماء

إلى فريد ومصطفى وفريد وجمال وربيع إلى الغالية على قلبي خديجة و إلى كل أحبتي وأصدقائي الذين وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل الزملاء والزميلات بالدراسة وإلى كل من علمني حرفا طوال مشواري الدراسي من أولى مراحل الابتدائي إلى غاية أطور دراستي الجامعية،وخاصة أستاذي الكريم: بن صغير عبد العظيم

إلى كل من يتصفح مذكرتي الآن، طالبا للعلم ومجتهدا لأخذ المعلومة

إلى كل هؤلاء

أهدي هذا العمل.

" شكُر وَتقـدِير"

بادئ ذي بدء أحمد الله تعالى على نعمه الجليلة، أنه تبارك و تعالى أمدني بالصحة و القوة وكآن لي عونا و دعما. أحمده عز وجل أنه وهبني التوفيق و السداد و منحني الرشد والثبات لإعداد هذه الدراسة و أرجو أن يكون ذخرا في ميزان الحسنات يوم القيامة.

وعلى الأصل نمشي والأصل يدفعنا لرد الخير لأهله وشكرهم لما أفادونا به من معلومة قيمة وكلمة طيبة أشكر كل من تلقيت منه علما صالحا أو عملا مفيدا ودفعني لمواصلة مشواري، كما أزف بقلم الاحترام والتقدير الخالص التشكرات إلى أستاذي الكريم المشرف "بن صغير عبد العظيم" الذي لم يبخل علي بتعليماته وتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع ، فكل الشكر والاحترام لكم أساتذتي.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد بالقليل أو بالكثير وحتى بالكلمة الطيبة أو ابتسامة ، في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وفي آخر الكلام أقول لكل هؤلاء:

"بارك الله فيكم و جعلها الله في ميزان حسناتكم و جعل الجنة مثواكم"

"آمين"

مقـــدمـــة

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة العديد من المتغيرات التي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة في كافة دول العالم مهما كان تكوينها ومستوى تقدمها، حيث أثرت تلك المتغيرات على أسلوب الحياة ونسق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، مما جعلنا نعيش في عالم مختلف كليا نتيجة التطورات الحاصلة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، ونتيجة لهاته المعطيات أصبح هناك العديد من التحديات والصعوبات المختلفة التي أصبحت تواجه الدول في كافة المجالات إضافة إلى زيادة احتياجات المواطنين وانشغالاتهم نحو مواضيع عدة في مختلف مجالات الحياة، و أصبح ضرورة على السياسيين والحكام مواجهة هاته الاحتياجات وحل المشاكل التي تواجه المواطنين والاستجابة لمختلف مطالبهم ، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والخطط أو ما يسمى بالسياسة العامة التي توضع من أجل مواجهة مختلف المشاكل و التي تأتي كترجمة لما تقوله الحكومة وما تفعله إزاء المشاكل الحساسة. وقد تعاظم الاهتمام بموضوع السياسات العامة بعد الحرب العالمية الثانية حين بدأ التركيز على مفهوم السياسة العامة على أنها استجابة حيوية للمشكلات القائمة والمستقبلية عبر أهداف وبرامج و سلوكيات محددة. وتكوين السياسة العامة يكون نتاج لتفاعل مجموعة من الفواعل المساهمة في رسمها قد تكون هاته الفواعل رسمية وقد تكون غير رسمية، ونتيجة لتشعب الموضوع ستتركز دراستنا هنا على الفواعل غير الرسمية وما لها من دور في رسم السياسة العامة .

و رسم السياسة العامة يختلف من نظام سياسي إلى آخر و ذلك بحسب الدور الذي تلعبه هاته الفواعل الغير رسمية في التأثير على صناع السياسة العامة في هاته الأنظمة، فمثلا الدور الذي تقوم به الفواعل الغير رسمية الممثلة في الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، الرأي العام والإعلام في النظام الديمقراطي يختلف عنه في النظام التسلطي فالمبادئ والأسس التي يبنى عليها هذا النظام تختلف اختلافا

جذريا عن ما يقوم عليه النظام التسلطي وهاته المبادئ والأسس التي يقوم عليها كلا النظامين هي التي تؤثر على مدى تأثير الفواعل الغير رسمية في النظام السياسي ومخرجاته.

حيث نجد أن النظام الديمقراطي مبني على سقف حريات مرتفع ، من حرية النشاط السياسي وحرية نقد ومعارضة سياسات الحكومة و حرية المشاركة في رسم السياسة العامة في حين نجد أن النظام السياسي التسلطي على النقيض من ذلك حيث أنه يفرض قيودا وخناقا شديدا على الحريات الفردية للمواطنين حيث لا يقبل بوجود معارضة سياسية تنتقد سياسات السلطة الحاكمة كما أن النظام يسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،بحيث لا نجد فيه تعددية حزبية بل نجد حزبا واحدا مسيطرا على الحياة السياسية، وأما نشاط جماعات المصالح فهو محظور بحيث نجد أغلب هاته الأنظمة تمنع إنشاء تكتلات داخل مؤسساتها من نقابات وجمعيات إلى غيرها و أما الإعلام فتسيره السلطة بحسب رغباتها وبحسب ما تريد تحقيقه وما تريد أن تنقله للرأي العام لتأثير عليه وعلى أفكاره، وهذا ما سنلاحظه في دراستنا هاته فالبيئة السياسية المحيطة بالفواعل الغير رسمية تؤثر في دورها وفي مدى تأثيرها على رسم السياسة العامة .

أسباب اختيار الموضوع:

1- أسباب موضوعية:

من بين الأسباب الموضوعية للدراسة هي حداثة الموضوع ومحدودية الدراسات والأبحاث والاهمية البالغة التي تلقاها هذه الدراسة للدور البالغ الذي صارت تقوم به الفواعل الغير رسمية من ضغط مستمر تمارسه على صانعي السياسة العامة لتلبية حاجات المواطنين، بالإضافة إلى تسليط الضوء على دور البيئة السياسية المحيطة بهاته الفواعل ولعل من بين هاته الأسباب ايضا :

- الرغبة في معرفة مختلف الفواعل الغير رسمية التي تساهم في رسم السياسة العامة والتاثير في قرارات صانعها .
- التركيز على مدى تأثير هاته الفواعل على رسم السياسة العامة ومدى فاعلية ذلك على النظام الديمقراطي والتسلطي .

توضيح آلية إيصال الفواعل الغير رسمية من أحزاب ووسائل الإعلام والرأي العام وجماعة المصالح لطلبات وشكاوى المواطنين إلى صانعي السياسة العامة في كل من النظام الديمقراطي والتسلطي.

2- أسباب ذاتية / شخصية:

إن إختيار هذا الموضوع نابع من رغبة ذاتية في دراسته وذلك من صميم تطلعاتنا العلمية والأكاديمية كما أنه ومن بين أسباب اختيار هذا الموضوع بالتحديد هو الرغبة في معالجة مثل هذه المواضيع الحساسة والمعاصرة والتي لا تزال محل دراسة عدد كبير من الدارسين والباحثين في حقل العلوم السياسية .

أهمية الموضوع:

إن دراسة دور الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في كل من النظامين الديمقراطي والتسلطي يكتسب اهمية كبيرة لعدة اعتبارات علمية و أكاديمية، فمن ناحية الإعتبارات العلمية نجد ان دور الفواعل الغير رسمية قد تصاعد في غالبية دول العالم فقد ظهر تأثيرها في الألفية الجديدة وأصبح في تزايد إضافة إلى ظهور خطاب سياسي يؤكد على قيمة الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة سواء في النظامين الديمقراطي وحتى التسلطي رغم القيود والخناق الذي يفرضه على هاته الفواعل.

كما أن هناك اعتبارات أكاديمية تضيف أبعادا مهمة للموضوع، فإذا كنا بصدد مناقشة دور الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في النظام الديمقراطي والتسلطي فإن ذلك يفتح الباب واسعا أمامنا لطرح

التساؤلات حول الطرق والوسائل التي تمارسها هاته الفواعل في التأثير على السياسة العامة، والإمكانيات المتوفرة لها لكي تلعب أدوارا معينة في النظام لتوجيه السياسة العامة للدولة. دون ان تهمل أهمية منظور السياسة العامة والذي يفتح الباب لتقييم التعاون بين الفواعل الغير رسمية و الدولة، كما أنه يكشف عن دور طبيعة النظام السياسي في التأثير على الدور الذي تلعبه الفواعل الغير رسمية في توجيه السياسات العامة والتأثير على صانعيها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة في هاته المذكرة إلى تحديد الدور المحوري الذي تلعبه الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في النظامين الديمقراطي والتسلطي، والوقوف على مدى إسهام هاته الفواعل من أحزاب و جماعات مصالح ورأي عام وإعلام في تدعيم الأسس التي تقوم عليها السياسات العامة.

ومن الأهداف الأساسية أيضا معرفة الإختلاف الذي نلحظه في كل من البيئة السياسية في النظام الديمقراطي وفي النظام التسلطي والتي تؤثر بدورها في تكوين هاته الفواعل وفي قوة التأثير الذي تمارسه على النظام السياسي وعلى راسمي السياسات العامة ، ثم العمل على تقييم مختلف الأدوار والممارسات لهاته الفواعل الغير رسمية ومدى تأثيرها على رسم السياسة العامة في كلا النظامين.

الدراسات سابقة:

جاءت هذه الدراسة بعد الإطلاع على مجموعة من التراكمات العلمية والمعرفية والدراسات السابقة في هذا المجال، وعلى ضوء هذه الدراسات السابقة جاءت الرغبة في طرح الإشكالية التي تقودنا في عملية البحث و الإجابة عنها في إطار عملية الدراسة.

وأهم هذه الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها و التي تصب في نفس الموضوع الذي نحن بصدد دراسته هي:

1- كتاب الدكتور فهمي خليفة الفهداوي بعنوان "**السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**"، الطبعة الأولى بعمان عن دار المسيرة للنشر والتوزيع سنة 2001، والذي قدم فيه تحليلا شاملا متخصصا حول السياسة العامة بدءً بالمفاهيم والنظريات و أنماط السياسة العامة ومرتكزاتها البنيوية، و ما استرعى اهتمامنا في الكتاب هو تشخيص الكاتب لأهم القوى الفاعلة في صنع السياسة العامة سواء فواعل رسمية أو غير رسمية بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف المتغيرات البيئية التي تدخل في توجيه هاته الفواعل.

3- كتاب أندرسون جيمس الذي يحمل عنوان **صنع السياسات العامة** ، المترجم من طرف الأستاذ عامر الكبيسي بعمان عن دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،1999، حيث يعد الكتاب من الأدبيات المتخصصة والإسهامات القيمة في حقل السياسة العامة حيث تحدث جيمس اندرسون في مختلف فصول الكتاب عن مختلف مراحل صنع السياسة العامة ومختلف الفواعل التي تساهم في رسمها وتنفيذها وحتى مرحلة التقييم .

3- من بين الدراسات السابقة أيضا كتاب **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، لغابرييل ألموند وجي بنجهام باويل المترجم من طرف هشام عبد الله، بعمان عن الدار الأهلية للنشر والتوزيع سنة 1998 والذي تناول السياسة العامة وكيفية صنعها والفواعل المساهمة في رسمها من أحزاب وجماعات المصالح ودورهم في بلورة السياسات الحكومية.

4- وكذلك لا بد لنا من ذكر كتاب أحمد بدر **الرأي العام:طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، هذا الكتاب الذي يعد دراسة متخصصة في الرأي العام وطبيعته التي تشمل مختلف تعريفات ومفاهيم الرأي العام وكيفية تكوينه والكيفية التي نقيس بها الرأي العام، إضافة إلى أن الكاتب يركز على الدور الذي يقوم به الرأي العام فيما يخص رسم السياسة العامة .

5- كما أن هناك عدة رسائل جامعية تناولت موضوعات لها علاقة بموضوعنا محل الدراسة مثل رسالة الماجيستر التي أعدها أحمد طيلب عن كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بباتنة سنة 2008 ، والتي تحمل عنوان دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، والتي تحدث فيها عن دور الفواعل الغير رسمية من وسائل الإعلام والرأي العام والاحزاب السياسية وأيضا جماعات المصالح في رسم السياسة العامة.

الإشكالية:

في محاولة التعرف على الدور الذي تلعبه الفواعل الغير رسمية من أحزاب وجماعات مصالح والرأي العام والإعلام في رسم السياسة العامة في كل من الدول ذات الأنظمة الديمقراطية و التسلطية كان لا بد لنا من طرح هاته الإشكالية التي ستبنى عليها دراستنا وهي:

كيف تؤثر طبيعة النظام السياسي في دور الفواعل الغير الرسمية في مجال رسم السياسة العامة؟

الفرضيات:

1- كلما كان هناك تأثير أكبر من طرف الفواعل الغير رسمية على صانعي السياسة العامة كلم أتت هاته الاخيرة متوافقة مع تطلعات المواطنين وأكثر فاعلية وشمولية .

2- كلما كانت النظم أكثر ديمقراطية وتعطي مساحة للحريات الفردية والعامة كلما كان للفواعل الغير رسمية تأثير كبير وفعال في مجال رسم السياسة العامة.

3- الأنظمة التسلطية تحد من دور الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة.

الأسئلة الفرعية:

1- ما مفهوم السياسة العامة و ماهي الفواعل الغير رسمية المؤثرة فيها ؟

2- كيف تساهم الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية؟

3- كيف تساهم الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الأنظمة التسلطية؟

المناهج و الإقترابات المستخدمة:

1- المنهج الوصفي. حيث يعتبر المنهج الوصفي من أهم المناهج المستعملة في البحث العلمي كون يعمل على دراسة المشكلات المتعلقة بالعلوم الإنسانية كافة، لعدم القدرة على إجراء تجارب عملية عليها، كما أنه يعمل على الحصول على نتائج علمية ، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

2- **المقترب النسقي:** تم الإعتماد على هذا المقترب كونه ينظر للظواهر السياسية من خلال البنية التي تكونها و تحكمها بالإضافة إلى أخذه بعين الإعتبار طبيعة السلطة الحاكمة وعلاقتها بأفراد المجتمع.

3- **المقترب المؤسسي:** تم الإعتماد عليه لأنه يهتم بالفواعل الغير الرسمية باعتبارها مؤسسات ويوضح علاقة تلك المؤسسات مع المؤسسات الرسمية كالجهاز الإداري والبرلماني.

صعوبات البحث:

من أبرز الصعوبات التي واجهتنا خلال هذه الدراسة تلك المتعلقة بطبيعة الموضوع أساسا، بالإضافة إلى عدم سهولة تصور مساهمة الفواعل الغير رسمية في عملية رسم السياسة العامة في الأنظمة التسلطية وذلك لعدة أسباب أهمها طبيعة البيئة السياسية لهذا النظام والتي تتميز بكونها تقيد الحريات والنشاطات السياسية مما يجعل الفواعل الغير رسمية تتميز بعدم إستقلاليتها، كما يستغل النظام التسلطي هاته الفواعل في الترويج لسياساته والتعبئة الجماهيرية لإعطاء الشرعية للنظام، بالإضافة إلى نقص المراجع والأدبيات والمنشورات والوثائق ذات الصلة المباشرة بالموضوع، خصوصا فيما يتعلق بموضوع السياسة العامة والفواعل الغير رسمية التي تشارك في رسمها.

وأرجوا في الأخير أن أكون قد وفقت في دراسة ومعالجة هذه الدراسة العلمية المتواضعة، رغم هاته الصعوبات.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة وللإجابة على الأسئلة الفرعية وتغطية الفرضيات التي احتوتها الدراسة ولكي تكون الدراسة في مستوى التحليل تم الإعتماد على الخطة التالية والتي تتكون من أربعة فصول.
الفصل الأول: ويتعلق بالإطار المفاهيمي لدراسة السياسة العامة وينقسم إلى مبحثين المبحث الأول يهتم بالإطار المفاهيمي للسياسة العامة وذلك من خلال ثلاثة مطالب يتم فيها توضيح مفهوم السياسة العامة، وانواع السياسة العامة ومستوياتها. أما في المبحث الثاني ستتركز دراستنا على فواعل صنع السياسة العامة الغير رسمية وذلك من خلال أربعة مطالب سندرس فيها الأحزاب السياسية، جماعات المصالح الرأي العام والإعلام.

أما في **الفصل الثاني** فقد عملنا على توضيح الدور الذي تقوم به الفواعل الغير رسمية في التأثير على رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية وذلك في خمسة مباحث تناولت طبيعة النظام الديمقراطي

وخصائصه، ثم تطرقنا إلى دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام والإعلام في رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية.

وفي **الفصل الثالث** كان الحديث يتمحور حول دور هاته الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الأنظمة التسلطية وقد قسمت الدراسة إلى خمسة مباحث كذلك، نتناول في بدايتها الحديث عن طبيعة النظام التسلطي وخصائصه ثم نتطرق إلى الدور الذي تقوم به الأحزاب و جماعات المصالح والرأي العام والإعلام في رسم السياسة العامة في الأنظمة التسلطية .

وفي **الفصل الرابع** والأخير من الدراسة جاء فيه تقييم لمختلف أدوار الفواعل الغير رسمية التي تمارسها في التأثير على رسم السياسة العامة و قد كان ذلك في مبحثين الأول تناول تقييم دور الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية والثاني كان فيه الحديث عن دور الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الأنظمة التسلطية .

الفصـل الأول: الإطـار النظري للـدراسـة.

سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي لمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة، لأنه لا بد من تحديد مفاهيم الكلمات قبل استخدامها لتفادي الغموض و عدم الفهم وبناء على ذلك سيتم التركيز في هذا الفصل على مختلف المفاهيم بدأً بتحديد الإطار المفاهيمي للسياسة العامة في المبحث الأول ، لنأتي بعد ذلك في محاولة لمعرفة مختلف الفواعل الغير رسمية التي تساهم في رسم السياسة العامة في المبحث الثاني. وبالتالي سيكون هذا الفصل ممهدا للفصول الأخرى، لإعطاء أكثر توضيح وضبط للموضوع وفق منهجية علمية.

المبـحث الأول: الإطـار المفاهيمي للسيـاسة العامة:

في هذا المبحث سنركز على محاولة تحديد المفاهيم العديدة للسياسة العامة و محاولة تحديد مفهوم واحد يكون جامعا شاملا لكل المفاهيم الأخرى، بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف أنواع السياسة العامة و مستوياتها.

المطلب الأول: مفهـوم السيـاسة العـامة:

لاشك في أن المواطن على احتكاك مستمر بالحكومة ويأتي هذا الاحتكاك من خلال تصريحات statements وأفعال actions تسمى بالسياسات العامة[1]، وتعتبر السياسة العامة نتاجا لتطور الحاصل في ميدان العلوم الإجتماعية،[2]حيث تحصى دراسة السياسات العامة بأهمية بالغة، فهي دراسة ما يفعله النظام السياسي للإجابة على السؤال الذي طرحه هارولد لازويل منذ منتصف القرن العشرين :من يحصل

[1] –Melvin J .Dubnick and Banbana A .Bardes, **Thinking about public policy : A problem solving approach** , New York: John Wley and sons, 1983,p .24

[2] – غابريال ألموند وجي.بنجهام باول، ترجمة هشام عبد الله، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ط01. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998. ص ص188– 189.

على ماذا ومتى وكيف؟ وتستخدم بمعنى التوزيع السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل بعبارة ديفيد أستون، ويرى "توماس داي" أن السياسة العامة هي ما تفعله ومالا تفعله الحكومة، وينظر جيمس أندرسون إليها باعتبارها منهج عمل قصدي وهادف يتبعه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما، ويعتبر"ريتشارد فيربرت" السياسة العامة مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام.[1]

إن حقل العلوم السياسية عرف تعريفات عدة للسياسة العامة وكل من أعطى تعريفا كان حاول به أن يكون أقرب إلى الدقّة من سابقيه ،هنالك تعريف واسع لسياسة العامة يقول بانها:" العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها"، وهذه السعة والشمولية تجعل اغلب الدارسين والباحثين غير متأكدين من حقيقة المعنى وربما لا يسعفهم بأي تصور، ونتاجا لذلك ظهرت تعاريف أخرى لعل من بينها تعريف أحدهم حيث يقول:" أن السياسة العامة هي:" تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل"، وهو تعريف فيه بعض الصحة ولكنه لا يتناول الاختلاف بين ما تقرره الحكومة وما تفعله فعلا بل انه قد ينصرف إلى أعمال لا تدخل ضمن السياسة العامة [2] كتعيين شخص أو منح شهادة، أما "رجارد روز" (Rose) فقد عرف السياسة بأنها: " سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلا أو كثيرا و أن نتائجها قد تؤثر على من تهمهم مستقبلا وليست قرارات منفصلة "، كما أن تعريف "روز" يتضمن الفكرة المهمة القائلة بان السياسة ليست قرارا بفعل شيء وإنما برنامج أو نسق من الأنشطة غير المحددة . وأخيرا نقف عند تعريف "كارل فردريك" (Friedrich) والذي يقول : "أن السياسة هي برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى الهدف أو لتحقيق غرض مقصود"، فالسياسة هنا موجهة نحو أهداف وهذا ما يجعل فيها سلوكا هادفا وموجها على الرغم من أن أهداف الحكومة قد يصعب فرزها أحيانا على وجه التحديد، و أن المطلوب من السياسة هو بلورة ما يتم فعله وليس مجرد افتراض او مقترح يمكن أخذه .ومن الناحية التنفيذية و التطبيقية عرفت

---

[1]-كمال المنوفي،**أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987. ص283 .

[2]-جيمس أندرسون، ترجمة عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ،1999. ص14.

السياسة العامة على أساس الأداء الحكومي وتنفيذ القرارات، لذلك عرفت بأنها برنامج عامل هادف يوجه ويرشد الفاعلين المتعاملين مع مشكلة أو قضية تثير الإهتمام)[1]،أيضا عرفت بأنها خطط أو برنامج أو أهداف عامة أو كل هذه معا يظهر منها اتجاه العمل الحكومي لفترة زمنية مستقبليه وبحيث يكون لها مبرراتها،وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجه السلطوي أو القهري لموارد الدولة و المسؤول عن التوجيه الحكومي[2]، وبالحديث عن ذلك تتفاوت نشاطات الحكومة من أخطر النشاطات، مثل إعلان الحرب على دولة أخرى إلى أقلها خطرا مثل إعطاء أسماء للشوارع.[3]

ومع مراعاة الصعوبات التي تثيرها التعريفات أعلاه نطرح تعريفنا لها " فالسياسة هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة ما أو لمواجهة قضية أو موضوع معين" فالتعريف يركز على ما يتم فعله في إطار ما يستوجب أو يراد فيه تمييزا للسياسة من القرار الذي هو مجرد خيار من بين البدائل، كذلك يمكن القول بأن السياسة العامة هي تلك التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها علما أن بعض القوى الغير حكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة ، كما يقول ديفيد استن من جانب النظام السياسي وهؤلاء عادة هم المشرعون وهم الذين يتمتعون بالسلطات لرسم السياسات والتصرف في إطار صلاحياتهم التي تكون عامة مقيدة ومحددة وليست مطلقة،[4]وكون السياسة العامة تعبر عن قرار أو مجموعة من القرارات فلها خصائص معينة منها:

---

[1] – جيمس أندرسون، مرجع سابق. ص23.

[2] – خيري عبد القوي،**دراسة السياسة العامة**، ط01. الكويت : ذات السلاسل، 1988. ص47.

[3] –أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002. ص11.

[4] – جيمس أندرسون، مرجع سابق. ص 15.

أ- أنها قرار تتخذه الحكومة ،بمعنى أنها تختار من بين أساليب بديله أسلوبا معينا لتحقيق الأهداف المنشودة .

ب- إن القرار يتميز بالثبات أي الدوام أو عدم التغير النسبي، مادامت السياسة العامة لم تتغير.

ج- إن تطبيق السياسة العامة عام وشامل وبنفس الأسلوب على كل أفراد المجتمع الذين تخدمهم هذه السياسة.

د- إن السياسة العامة تتخذ بالتشاور بين كافه المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين، أو على الأقل أنها تعبر عن وجهات نظرهم جميعا.

هـ- إن السياسة العامة عمليه ديناميكيه مستمرة دائمة التطور والتغير.[1]

إذن تصاغ السياسة العامة لتحقيق أهداف، أو تأسيس قيم، أو إشباع حاجات وهي تشير إلى اطار عام للفعل، هذا الفعل يقوم على تحديد أو تعريف المشكلة التي تواجه المجتمع وصياغة الحلول لها واتخاذ القرار و تطبيق البرنامج وتقييم نتائج الفعل أو الأداء الحكومي.[2]

---

[1] - خيري عبد القوي، **دراسة السياسة العامة**، ط01. الكويت : ذات السلاسل، 1988. ص46.

[2] - السيد يس، **تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية**، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1988. ص ص8-9

المطلب الثاني:أنـواع السياسة العامة

بعد الخوض في محاولة تحديد مفهوم واحد للسياسة العامة من مجموعة مفاهيم وتعريفات لعدة مفكرين كان لا بد لنا من التطرق لأنواع السياسة العامة ومستوياتها والتي تتمثل فيما يلي:

أولا /أنواع السياسة العامة:

سيتم التركيز على أنواع السياسات العامة في ضوء الأفعال التي تقوم به االحكومة ضمن المجتمع المعني بها والوقوف عند نتائجها وآثارها، ذلك لكون هذه السياسات تترجم العلاقة العملية و التطبيقية بين المعنيين بالسياسة العامة المعمول بها، سواء عند صانعيها أو المتلقين لها من أفراد المجتمع[1] وتتمثل في أربع أنواع:

1- السياسة العامة الإستخراجية"Esctractive":

كل النظم السياسية سواء كانت بسيطة أو معقدة تقوم باستخراج الموارد من بيئتها في شكل الخدمة العسكرية و الخدمات العامة الإلزامية الأخرى مثل :الاشتراك في هيئات المحلفين والأشغال التي تفرض على المسجونين، من أجل توظيفها و الاستفادة منها. وتعتبر الضرائب من أهم أنواع الاستخراج للموارد انتشارا في الدول المعاصرة، فهي تعني استخراج النقود والسلع من أفراد المجتمع للأغراض الحكومية، دون أن يتلقوا منفعة فورية أو مباشرة[2]، وتنقسم بدوره إلى قسمين:

أ- الضرائب المباشرة :

تتمثل بالضرائب على دخل الفرد والأصول الرأسمالية والتركات والعقارات سنويا.[3]

---

[1]- جيمس أندرسون، مرجع سابق. ص 73.

[2]- غابريال ألموند ومندت روبرت و آخرون، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، **السياسة المقارنة :إطار نظري**، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس، 1996. ص283.

[3]- فهمي خليفة الفهداوي ،**السياسة العامة :منظور كلي في البنية و التحليل**، عمان : دار المسيرة،2001. ص73.

ونجد أن اليابان أقل الدول المتقدمة فرضا للضرائب حيث يبلغ الدخل الحكومي 14 % فقط من الناتج الإجمالي ويبلغ متوسط الإنفاق17 % ويرجع ذلك إلى صغر حجم ميزانية الدفاع والمشاركة المحدودة للحكومة في برامج الضمانات الاجتماعية، فحين يصل الدخل الحكومي للولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من 50 %من الناتج القومي الإجمالي.[1]

ب- الضرائب غير المباشرة :

تتمثل بالضرائب على السلع والخدمات، كالرسوم الجمركية (الصادرات والواردات)، رسوم المنتوجات الصناعية، والضرائب على المبيعات والمشتريات. والملاحظ أن الدول المتقدمة تعتمد على الضرائب غير المباشرة أكثر من الدول المتخلفة، ففي ألمانيا والمملكة المتحدة (بريطانيا) يتكون معظم الدخل الحكومي من دفعات وأقساط التحويل وضرائب الدخل، أما البلدان النامية فتحصل على معظم دخلها الحكومي عن طريق الضرائب غير مباشرة.[2]

2- السياسة العامة التوزيعية وإعادة التوزيع:

هي تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع من أجل الاستفادة منها مثل توزيع القروض لإقامة مشاريع صغيرة والمنح والامتيازات التي تقدم لطلبة الجامعة بالإضافة إلى الاعتمادات الموجهة للصحة، والتعليم والدفاع ... الخ.[3]و يقاس الأداء التوزيعي للسياسات العامة من خلال مقارنة كمية التوزيع للقيم مع المنافع التي حصلت عليها القطاعات البشرية في المجتمع التي حصلت على المنافع فمثلا :تشير بيانات البنك الدولي إلى مصاريف الحكومة المركزية في عدد من الدول العربية على أن تعليم الفرد الواحد قد زادت خلال سنة

---

[1]– غابريال ألموند ومندت روبرت و آخرون، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، **السياسة المقارنة :إطار نظري**، مرجع سابق. ص ص 286-285.

[2]– نفس المرجع .ص 288.

[3]– غابرييل ألموند، بنجهام باول، ترجمة هشام عبد الله، مرجع سابق. ص192 .

1972و 1979 من 19 إلى 21 دولار في سوريا و من 46 إلى 63 دولار في تونس أما في المغرب ارتفعت من 21 إلى 39 دولار.

أما بالنسبة للنفقات العسكرية والدفاع ارتفعت نسبتها في العالم وإسرائيل هي صاحبة أعلى نسبة، حيث أنفقت % 14 من إجمالي الناتج القومي. لهذا فكلما شمل الأداء التوزيعي للحكومة ازديادا في القيمة التوزيعية، كلما دل ذلك على اتساع نطاق المستفيدين من التوزيع. وترتبط بسياسة التوزيع ما يعرف بسياسة إعادة الدخل لصالح فئات الدخل المحدود وقد تبنتها البلدان الشيوعية بوضوح من أجل تحقيق بعض الامتيازات المادية معينة من المجتمع.[1]

3- السياسات العامة التنظيمية:

نظرا لتعقد الحياة وتزايد المشاكل في الصحة، المرور، السكن ... الخ، وتطور سبل الأعمال وتزايد أنشطة الحكومة في المجتمع ازدادت الحاجة إلى مثل هذه السياسات والمتمثلة في ممارسة النظام السياسي لعمليات الضبط والرقابة لمختلف الأنشطة والسلوكيات للإلتزام بدواعي المصلحة العامة وتطبيق القانون بما يضمن عمل المجتمع أو عدم عمله و فرض العقوبات اللازمة عند حصول أي تجاوزات[2] فلائحة "شيرمان" مثلا تمنع شركات الأعمال من الاحتكار وتقيد الحرية التجارية و هذه التحريمات تعزز بأفعال ضد المخالفين.[3]

4- السياسة العامة الرمزية:

وهي السياسات التي تهدف من وراءها النظم السياسية تعبئة الجماهير و رفع حماستهم الوطنية من خلال حديث القادة السياسيين عن تاريخ الأمة و عن القيم والإيديولوجيات المتمثلة في المساواة والديمقراطية والوعد بالإنجازات ومكافآت مستقبلية، و تهدف هذه الشعارات إلى تحسين نوايا المواطنين في قادتهم

[1]- غابرييل ألموند و بنجهام باول، ترجمة هشام عبد الله، مرجع سابق. ص75.

[2]- جيمس أندرسون، مرجع سابق. ص164 .

[3]- غابريال ألموند ومندت روبرت و آخرون، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق. ص301 .

والإيمان ببرامجهم السياسية، مما يجعلهم يدفعون الضرائب بطواعية وإطاعة القوانين مما يقلل من معارضة النظام، أي قبول شرعية الحكومة وسياساتها العامة.[1]

المطلب الثالــث : مستويات السياسة العامة

وفقا لـ "جيمس أندرسون" فهناك ثلاث مستويات للسياسة العامة، حيث صنفها حسب مستوى المشاركة في اتخاذها، وتبعا لنطاقها وطبيعة موضوعها، وهي كالآتي:

1- السياسة العامة الكلية "Macro Politics":

هي تلك السياسات التي تحظى باهتمام أكبر من المواطنين، ذلك لأن بعض القضايا تبدأ من المستوى الجزئي ثم تتسع وتتعقد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي فتصبح بذلك قضايا كلية تستقطب الأحزاب السياسية، أعضاء البرلمان، الإدارات الحكومية، وسائل الاتصال و جماعات المصالح....الخ ، يعبر كل واحد عن رأيه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة.[2]

2- السياسة الجزئية "Micro Politics":

تمتاز السياسة الجزئية بالخصوصية والمحدودية، أي قضايا ليست عامة، فهي تشمل إما فرد معين أو شركة أو منطقة صغيرة، المطلوب هو قرار ينتفع به قلة من الأفراد أو المتأثرين مثل حصول مجموعة من الأفراد على قرض لإقامة بعض المشاريع تعود عليهم بالفائدة .لكن يمكن لهذه السياسات العامة الجزئية أن تتسع وتتحول إلى سياسات عامة كلية، إذ كلما تنوعت برامج الحكومة وازدادت نشاطاتها في المجتمع أدت إلى تزايد المنافع التي تحدثها الواجبات التي تفرضها على الأفراد و الجماعات و المناطق.[3]

---

[1]- غابرييل ألموند و بنجهام باول، ترجمة هشام عبد الله، مرجع سابق. ص199 .

[2]- جيمس أندرسون، مرجع سابق. ص72 .

[3]- نفس المرجع. ص71 .

3- السياسة العامة الفرعية"Subsystem Politics":

تسمى أيضا الوحدات الحكومية الفرعية أو السياسات التحالفية، وهي سياسات ذات طابع تنظيمي وظيفي تركز على القطاعات التخصصية كالموانئ و الطيران وغيرها، وتتضمن هذه السياسة علاقات فردية وجانبية بين لجان البرلمان وجماعات المصالح أو بين دائرتين. فحول الطيران المدني مثلا: هناك لجنة برلمانية و أخرى فرعية حول التخصصات و هناك الإتحاد القومي للطيران المدني إضافة إلى الجماعات المصلحية المعتمدة بالنقل الجوي. وهذه السياسات تعبر عن الواقع في كيفية حدوث الأشياء و بلورتها، كما تعبر على أن موضوعات السياسة العامة ليست بالضرورة على الدوام تثير جميع أفراد المجتمع لأن التنوع في الاهتمامات والتخصصات هو المحور الأساسي لوجود السياسات الفرعية.[1] بالإضافة إلى هذه المستويات الثلاثة و نظرا لتقصينا الواقع العالمي و الدولي و ما يجير على صعيد السياسة و العلاقة بين الدول وحلول الأزمات و المشكلات الكبرى هذا يجعلنا أمام طرح مستوى جديد والذي ذكره الدكتور فهمي خليفة الفهداوي و هو المستوى العقيم للسياسة العامة، هذا المستوى لا يتوافق مع المستويات الثلاثة التي تم عرضها لأنها تشمل مستويات داخلية أي (السياسة الداخلية للدولة). في حين هذا المستوى مستوى خارجي أملته المتغيرات الدولية الراهنة لأن الهيمنة و القيادة اليوم أصبحت بيد الولايات المتحدة الأمريكية ما زاد القوي قوة و الضعيف ضعفا، و هذا يؤكد وجود مستوى عقيم للسياسة العامة الذي أصبح مرجعيا تستند إليه كل المنظمات الدولية في أغلب سياساتها العامة المتخذة والذي أدى إلى انتشار مايسمى بـ " السياسات العامة العالمية International Public Policy " القائمة على اللاتوازن وحالة التبعية التي يفرضها المستوى العقيم

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق. ص61 .

و بالتالي إن السياسات العامة العالمية تفقد جدواها و تخرج عن كونها تسعى لإيجاد فرص للتعايش والتعاون لأن قراراتها و سياساتها غير منطقية إزاء الدول كأفغانستان فلسطين، العراق، ليبيا والسودان....[1]

المبحث الثاني: فواعل صنع السياسة العامة الغير الرسمية.

تقوم الفواعل الغير رسمية بدور مهم في رسم السياسة العامة بطريقة مباشرة او غير مباشرة، حيث تشارك الفواعل الغير الرسمية في صنع السياسة العامة وتتشكل هاته الفواعل من أحزاب سياسية، جماعات مصالح، الرأي العام والإعلام وغيرهم.وتوصف هاته الفواعل بعدم الرسمية بالرغم من الدور الأساسي الذي تقوم به في الكثير من الدول،لأنها لا تملك سلطة قانونية رسمية لصنع سياسات وقرارات ملزمة[2].وإنما تقوم بتوفير المعلومات حول القضية التي تهمها وتمارس الضغط على صناع السياسات في اتجاه سياسة معينة ولكنها لا تتخذ هي نفسها قرارات بشأنها.

المطلب الأول: الأحـــزاب السياسية:

1- مفهوم الأحزاب السياسية:

تلخص الأحزاب السياسية أكثر من أي شيء آخر مقومات الحياة السياسية كافة، فمن خلال دراسة الظاهرة الحزبية يطلع الباحث على التركيب الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع والعلاقات بين القوى الإجتماعية والإيديولوجيات السائدة في المجتمع وأساليب العمل السياسي والحزبي وكيفية أداء الوظائف المختلفة لنظام السياسي.[3] و يعَرّف الحزب السياسي بأنه تنظيم سياسي له

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق. ص ص 63 – 64.

[2] – جيمس أندرسون، مرجع سابق. ص63.

[3] – ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، ط01. عمان : دار مجدلاوي، 2004. ص113.

صفة العمومية والدوام وله برنامج يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة،[1]حيث عرف أندريه هوريو الأحزاب السياسية بأنها:

"تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة ".[2]و تعتبر الأحزاب السياسية عبارة عن تنظيمات تهدف إلى المشاركة في الإنتخابات بغرض السيطرة على النظام الحكومي وتنفيذ برامجها وسياساتها، فالأحزاب تهتم بالدرجة الأولى بالسلطة أكثر من اهتمامها بالسياسات حيث تقوم الأحزاب في المجتمعات الحديثة بوظيفة تحويل طلبات معينة إلى سياسات وتتأثر قدرة تلك الأحزاب في تحقيق هذا الدور على عدد الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية.[3]

2- تصنيف الأحزاب السياسية:

أ- التصنيف على أساس الخصائص التنظيمية:

إن من أشهر التصنيفات التي قدمت في دراسة الأحزاب السياسية هي التصنيف الذي قدمه موريس ديفرجي والقائم على الخصائص التنظيمية للحزب و يرى بأنها تتجسد في ثلاثة انماط:

- **أحزاب الأطر:** تبحث عن النبلاء وذوي النفوذ في دعمها السياسي والإنتخابي وتعتمد في تمويلها المالي على شبكة تبرعات كبار رجال الأعمال، ويرتبط ظهورها بتطور الديمقراطية التمثيلية داخل المجالس النيابية والشكل الأول لظهورها كان في شكل نوادي انتخابية وكتل برلمانية.

---

[1] – كمال المنوفي، مرجع سابق. ص178.

[2] – محمد فايز عبد السعيد، **قضايا علم السياسة العام**، ط01، بيروت : دار الطليعة، 1983. ص 85.

[3] – أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق. ص239.

- **أحزاب الجماهير:** ظهورها مرتبط بتوسع الإقتراع العام، لذا تهدف إلى ضم أكبر عدد ممكن من الجماهير إلى صفوفها و العمل على تعبئتهم وتأطيرهم إيديولوجيا عبر بنية تنظيمية هرمية.
- **الأحزاب النضالية:** وهي تتشابه مع أحزاب الجماهير من حيث بحثها عن التأييد الجماهيري واعتمادها التنظيم التراتبي في استيعاب وتأطير المناضلين ولكن تتميز عنها بإيديولوجيتها الشمولية وتنظيمها الحزبي الهرمي ذو الطابع العسكري.

ونظرا لتطور الجانب التنظيمي في الأحزاب السياسية فقد برزت أنماط جديدة من الأحزاب السياسية أصبح تصنيف" ديفرجي" غير قادر على استيعابها ومن ذلك:

- **الأحزاب اللاقطة:** وأطلق عليها هذا الوصف الألماني " أوتو كيرشهيمر" ليصف التحول في الكثير من الأحزاب الجماهيرية من حيث توجهاتها الإنتخابية وخطابها السياسي الذي توسع ليشمل أكبر قدر من الفئات لذا أصبح أكثر مرونة و براغماتية و غموض أكثر في إيديولوجية الحزب.[1]
- **أحزاب الناخبين وأحزاب الآلة:** وهي نمط حزبي تتميز به الأحزاب الأمريكية وأصبح نموذجا منتشرا حيث نظرا لانحسار الإهتمام الحزبي لدى المواطنين وانخفاظ مستويات الإنخراط والنضال في الأحزاب فإن الأحزاب أصبحت تنظيمات متخصصة في تسيير الحملات الإنتخابية وتمويلها لصالح مرشحيها.

[1] – عبد العالي عبد القادر، " النظم السياسية المقارنة " ، محاضرة، (ألقيت على طلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2007). ص ص 60-61.

- **الأحزاب الإحتكارية (الكارتل):** تغير في الخصائص التنظيمية في الحزب وميله نحو التنظيم البيروقراطي والإحترافية السياسية في قيادته وزيادة ارتباطه بمؤسسات الدولة في تمويل نشاطاته وفي تولي المناصب الرسمية لأعضائه.[1]

ب- التصنيف على أساس الإنتماء الإيديولوجي للحزب:

رغم الانتقادات التي تصف هذا النوع من التصنيفات على أساس مقياس اليمين واليسار بالإضافة إلى أن التمييز بين الأحزاب السياسية في الدول أصبح شائعا على أساس اليمين واليسار وهو مسألة نسبية تختلف من بلد إلى آخر،غير أن المدافعين عنه يرون أنه ضروري لدراسة البرامج الحزبية وتوجهات الحزب الإيديولوجية بناءً على الوثائق والتصريحات التي تصدر من قيادته و ذلك على أساس معايير ثابتة و من أهم التصنيفات المشتهرة في هذا المجال تصنيف جان بلوندل "Jean Blondel" للأحزاب السياسية وذلك بناء على ثلاثة معايير:

- **معيار المشاركة داخل الحزب:** هل تتسم بالديمقراطية أم بالأوليغارشية على أساس التعيين والتزكية.
- **معيار الوسيلة إلى بلوغ السلطة:** هل عبر وسائل ليبيرالية أم سلطوية.
- **معيار الموقف من الوضع القائم:** هل بالمحافظة على الوضع القائم، أم باتخاذ موقف سلطوي أو الدعوة إلى التغيير.[2]

ج- التصنيف على أساس الإنتماء الإجتماعي:

- أحزاب طائفية.
- أحزاب الأقليات.
- الأحزاب الجهوية.

---

[1] – عبد العالي عبد القادر ، مرجع سابق. ص61.

[2] – نفس المرجع. ص 62 .

- الأحزاب القومية.[1]

المطلب الثاني : جماعات المصالح (الجماعات الضاغطة):

1- مفهوم جماعات المصالح (الجماعات الضاغطة):

تساهم جماعات المصالح بقدر مهم في عملية صنع السياسات العامة في جميع البلدان و تختلف نسبة التأثير حسب طبيعة النظام السياسي في تلك البلدان. و ترجع تسميتها بجماعات المصالح أو الجماعات الضاغطة إلى تأثيرها والضغط الذي تمارسه على الرأي العام وعلى السياسة العامة[2]، وهي جماعات غير محددة الحجم تتباين في نشاطاتها مع تباين المجتمعات التي نشأت فيها و هذا يفسر أن جماعات الضغط هي جماعات لا توجد من فراغ وإنما داخل المجتمع له أبنيته ونشاطاته لذلك فدرجة تطور وتعقد تلك الجماعات متأتية من تطور وتعقد المجتمع الذي تعيش فيه،[3] وتختلف أهداف تلك الجماعات حيث أنه هناك جماعات بعيدة نوعا ما عن النشاط الحكومي كالجمعيات الدينية وجمعيات حقوق الإنسان وحماية الطفولة، في حين نجد جماعات أخرى لها اتصال مباشر بالنشاط السياسي كما هو الحال بالنسبة لجمعيات الهيئات المهنية أو صغار الصناع و التجار و التي قد تسعى إلى الضغط

– وكثيرا ما تفعل ذلك –على السلطة التشريعية أو السلطات العامة من أجل تحقيق أغراضها ومهما يكن من أمر فإنه من المسلم به أن هناك مئات من الجماعات التي تختلف في حجمها وأهميتها ودورها في التأثير على الرأي العام والسياسة العامة.

وترجع تسمية هذه الجماعات بالجماعات الضاغطة إلى تأثيرها أو ضغطها الذي تمارسه على الرأي العام والسياسة العامة وإن كانت تختلف عن بعضها في هذه الدرجة من التأثير والضغط، إذ هناك من تمارس

---

[1] – عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق. ص62.

[2] – أحمد بدر، **الرأي العام:طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998. ص 249 .

[3] – محمد محمود ربيع، **مناهج البحث في السياسة**، بغداد : دار النشر(بلا)، 1978.ص ص 195-196.

ضغطها بصورة مستمرة و متنوعة، بينما نجد البعض الآخر منها لا تمارس هذا الضغط إلا بصفة متقطعة ونتيجة ظروف طارئة. و ما يهمنا بصفة أساسية هي الجماعات القوية الكبيرة التي تعمل على تشكيل الرأي العام والتأثير في السياسة العامة،[1] ويتوقف تأثير جماعة الضغط أو المصالح داخل النظام السياسي على عدة عوامل أهمها الخصائص الذاتية للجماعة من حيث حجم العضوية ومدى تماسك الجماعة وحجم مواردها وفاعلية أعضائها، ومدى تجانس توجهات الجماعة مع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع و درجة استقلال الجماعة عن الحكومة والقوى السياسية الأخرى و ما إذا كان لها ارتباط بأحد الأحزاب ذات الوزن السياسي مما يعزز من وزنها ودورها وتأثيرها على النظام السياسي ويوفر لها فرص النفاذ إلى عملية صنع السياسة العامة أو فرصة عرض مطالبها و وجهات نظرها على من يتخذون القرارات أو ينفذونها.[2]

2- أنواع جماعات المصالح(الجماعات الضاغطة):

هناك عدة أنواع من جماعات المصالح ويحدد كل نوع طبيعة تلك الجماعات والكيفية التي تؤثر بها على السياسة العامة لتحقيق أهدافها ومن بين هاته الجماعات:

- **الجماعات الترابطية:** وهي التي تقوم على تنفيذ مطالب أعضائها، فيظهر بينهم قدر من الترابط فهي تعبر عن المصالح من خلال توجيه المطالب نحو صنع القرار.
- **الجماعات المؤسسية:** وهي التي تمثل مؤسسات الحكومة الرسمية كالجيش والبيروقراطية والبرلمان والكنيسة.
- **الجماعات الغير ترابطية:** وهي لا تقوم على العامل الإقتصادي فقط وإنما على عدة عوامل كالموقع الجغرافي والعرق والجنس، وقد تمارس نشاطا سياسيا فتهدد النظام وتؤدي إلى عدم

[1] – سعيد بو الشعير ،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ط 04. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب س ن. ص ص 132-133 .

[2] – ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق. ص ص114-115.

الإستقرار وهي تظهر عندما تتهدد مصالحها فتتخذ ثقافة فرعية داخل المجتمع، كما أنها جماعات غير نظامية تظهر بصورة فجائية ووقتية ويتخذ عملها شكل مظاهرات وأعمال شغب .[1]

ويبرز دور جماعات المصالح على الصعيد السياسي بقيامها بالدفاع عن مصالح أفرادها وعن الأفكار والمبادئ التي يؤمنون بها، وهي تعمل على توجيه سياسة الدولة في الإتجاه الذي يخدم هذه المصالح و الأفكار، فهدفها التأثير في السلطة السياسية من أجل تحقيق المكاسب.[2]

المطلب الثالث: الرأي العام

1- مفهوم الرأي العام:

إن الرأي العام كمفهوم بات موضع اهتمام الحكومات، فقد أصبحت التنظيمات السياسية كافة تضعه في حسابها قبل اتخاذ القرارات المهمة.[3]و الرأي العام كظاهرة إجتماعية تعرض لتعريفات كثيرة ومتعددة خلال محاولات علمية جادة لتحليل طبيعته ومن بين هاته التعريفات التعريف الذي ذهب إليه " young " سنة 1923 م، حيث اعتبر الرأي العام "حكما اجتماعيا واع في مواجهة قضية هامة بعد مناقشات علنية وعقلية".[4]

كما يعرف الرأي العام على أنه تيار يسري عبر الجماهير، يعكس آفاق تطورها ويعكس رضاها أو سخطها ويظهر ذلك غالبا في صورة مجموعة من الضغوط والأحكام التي تصدرها هذه الجماهير تجاه عمل من الأعمال أو حادثة من الأحداث. فهو يمثل قوة جارفة من الصعب التصدي لها أو التأثير عليها إلا بعد معرفة اتجاه هذا الرأي و الوقوف على المؤثرات المباشرة و الغير المباشرة في تنشيطه وتحركه و

---

[1] – كمل المنوفي، مرجع سابق. ص175.

[2] – عصام سليمان،**مدخل إلى علم السياسة** ، ط02. بيروت : دار النضال، 1989. ص101.

[3] – هيَم هادي الهيتي،**الرأي العام بين التحليل والتأثير**، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2002.ص 34.

[4] – محمد محمد البادي،**مدخل إلى دراسة الرأي العام**، ط2. مصر : دار المهندس للطباعة والنشر، 2006. ص 81.

كذا الوقوف على عوامل تكوينه ومعرفة طبيعته ذلك أنه يعبر عن اجتماع كلمة الجماهير. و يصف العالم "برايس" الرأي العام في كتابه الديمقراطية العصرية بأنه" تعبير يستخدم عموما لتعبير عن مجموع الآراء التي يعتنقها الناس عن الشؤون التي تؤثر في المجتمع أو فهمه، إنه مجموعة من كل نوع من المعلومات المتناقضة والمعتقدات والأوهام والأفكار المثيرة والتطلعات، إنه حائر مفكك يعوزه التبلور من يوم إلى يوم ومن أسبوع إلى أسبوع". ويقترب من هذا الوصف ما ذكره "شيفلي" من أن الرأي العام له مفهومان، مفهوم ذاتي ومفهوم موضوعي.

فالمفهوم الذاتي هو:" رأي عدد من الأفراد تجمع بينهم آمال وأهداف وتفكير معين".

أما **المفهوم الموضوعي** للرأي العام فهو:" الرأي الذي تبلور وظهرت معالمه ودخل في مجال الروح الموضوعية، من عادات وتقاليد".

ويشغل الرأي العام بمفهوميه كل نواحي الحياة الإجتماعية والثقافية والسياسية ويتكون من الروح الموضوعية الإجتماعية وبين الرأي العام الضحل المتغير الذي ينتج عن الروح و تتكون من كل ما اكتسبه المجتمع على مر التاريخ من أفكار قانونية و سياسية و إجتماعية و إقتصادية و تكتيكية و علمية و فنية و خلقية و دينية و قيم و آمال.[1]

ويعرف الدكتور مختار التهامي الرأي العام في كتابه "الرأي العام والحرب النفسية" بأنه: "الرأي السائد بين أغلبية الشعوب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمتها مسًا مباشرًا. و ترجع الدكتورة "شاهيناز" طلعت هذه الإختلافات في تعريف الرأي العام إلى اختلاف نظرة الكتاب والمفكرين إلى الرأي العام، تلك النظرة التي حصرت معنى الرأي العام وحددته في نطاق معين، و لذلك فهناك جوانب رئيسية إعتمد عليها الكُتاب في تحديد معنى الرأي العام وهي:

---

[1] – كامل خورشيد مراد،**مدخل إلى الراي العام**، ط01. عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011. ص50.

- طبيعة الفرد وسماته.
- تكوين الآراء وخصائصها.
- اختلاف اهتمامات الكتاب ومجالات تخصصاتهم وميادينهم.
- إنه بالرغم من عدم وجود تعريف شامل للرأي العام إلا أنه يمكن لكل إنسان أن يفهم المقصود به إذا سئل عنه. [1]

ويذهب الدكتور "إسماعيل سعد" إلى تعريف الرأي العام من وجهة نظر علماء الإجتماع بأنه حصيلة أفكار و معتقدات ومواقف الأفراد و الجماعات إزاء شأن أو شؤون تمس النسق الاجتماعي كأفراد وتنظيمات ونظم و التي يمكن أن تؤثر في تشكيلها عمليات الإتصال التي قد تؤثر نسبيا أو كليا في مجريات أمور الجماعة الإنسانية على النطاق المحلي والدولي.

وبالتطرق إلى تعريفات الرأي العام يمكن ذكر تعريف "الموسوعة الفلسفية" التي تعرف الرأي العام على أنه:" مجموع معين من الأفكار والمفاهيم التي تعبر عن مواقف مجموعة أو عدة مجموعات اجتماعية إزاء أحداث أو ظواهر من الحياة الإجتماعية إزاء نشاط الطبقات والأفراد " في حين يعرفه "قاموس ويستر" على أنه: "هو الرأي المشترك خصوصا عندما يظهر أنه رأي العامة من الناس" و معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية بأنه:" وجهات النظر والشعور السائد بين جمهور معين في وقت معين إزاء موقف أو مشكلة من المشكلات".[2]وعلى الرغم من اختلاف هاته التعاريف فإن الدارسين لظاهرة الرأي العام يتفقون على الأقل على الأمور التالية:

أن الرأي العام يمثل مجموعة من آراء جمع كبير من الأفراد، و أن هذه الآراء تتصل بالمسائل المختلف عليها وذات الصالح العام public interest، كما أن هذه الآراء يمكن أن تمارس تأثيرا على سلوك الأفراد والجماعات والسياسة الحكومية أو العامة، ويضيف البعض على هذه العوامل أنه لا بد من توافر

---

[1] – كامل خورشيد مراد، مرجع سابق. ص51.

[2] – كامل خورشيد مراد، مرجع سابق. ص ص 58-59.

المناقشة المنظمة للوصول إلى رأي عام سواء كان هذا الرأي هو حاصل جمع أو حاصل ضرب- أي محصلة الآراء المختلفة.[1]

ومن كل ما سبق ذكره من تعريفات للرأي العام فإننا نستطيع أن نتبين قواعد عامة تحكم الرأي العام وهي:

- الرأي العام موقف إختياري يتخذه المرء إزاء قضية مثيرة للجدل.
- أن يكون ظاهرا،فشرط الرأي العام هو التعبير عنه.
- يتصف بالديناميكية و الحركة، أي أنه استجابة لمعطيات الحياة المتنوعة، فهو بذلك يختلف عن العقائد التي تتصف بالثبات او لإستقرار.
- الرأي العام نتاج اجتماعي لعملية اتصال متبادل بين العديد من الجماعات والأفراد في المجتمع،ويشترط وجوده إتفاقا موضوعيا كما يفترض المناقشة العلنية لموضوع الرأي العام.
- يستمد الرأي العام شكله من الإطار الإجتماعي الذي يتحرك بداخله.
- إن الرأي العام يمثل أراء جمع كبير من الأفراد، وأن هذه الآراء تتصل بالمسائل المختلف عليها وذات الصالح العام.[2]

2- مقومات الرأي العام:

لكي ينمو الرأي العام لدى جماعة ما فهو بحاجة إلى المقومات التالية التي لا يقوم الرأي العام إلا بها وهي كالآتي:

أ- الجماعة:

والجماعة تكون من المقومات الرئيسية لرأي العام، بخصائصها وصفاتها ونوعها وتاريخها وعاداتها وقيمها وتقاليدها وتراثها وأهدافها ومصالحها والجو النفسي السائد فيها ونوع القيادة والأوضاع العامة فيها وطبيعة

---

[1] -أحمد بدر ، **الرأي العام:طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998. ص57

[2] - نفس المرجع. ص ص 61-62.

أفرادها واتجاهاتهم وجنسهم ودينهم وميولهم واهتماماتهم ويؤدي الإنتماء الإجتماعي للأفراد لعائلة أو عشيرة أو بلد أو منظمة أو جمعية أو كيان ما يكتسب من خلاله بعض القيم والعادات، وكذلك فإن الوضع الإقتصادي والصحي يؤثر على تفكير الفرد وآرائه، إضافة إلى ما يتلقاه الفرد من شائعات تؤثر بالرأي العام من خلال إطلاق الأخبار الغامضة والمثيرة والمهمة. و يأتي دور قادة الرأي من الرموز الإجتماعية والدينية والسياسية والرياضية والفنية مكملا للعوامل أعلاه بما يمتلك هؤلاء من سحر التأثير والقدرة على الإقناع وتسمى الشخصية الآسرة أو الجذابة التي تمتلك تأثيرا على أتباعها بالشخصية الكاريزمية.

ب- المشكلة أو (نشأة القضية):

لا بد أن تكون هناك (مشكلة) ظاهرة حتى تكون محور الإهتمام للرأي العام الجماعي، ولا بد لهذه المشكلة أن تجذب إهتمام الجمهور (الجماعة). المشكلة هنا بالتعبير العلمي هي (الموضوع العام) أو (المسألة العامة) التي تدركها الجماعة وتجذب الانتباه العام وقد تكون المشكلة بسيطة محدودة تخص جماعة صغيرة أو تكون معقدة تخص المجتمع المحلي أو المجتمع الدولي و قد تتعلق بالدين أو الأخلاق أو بعض الأمور الاقتصادية أو السياسية.

ج- المناقشة:

يتطلب تكوين الرأي العام إثارة المناقشات الجادة والفاعلة للمشلكة موضوع البحث، وهذه النقاشات تقوم على الفهم والدرس والموضوعية وعدم إتباع الأهواء وتحقيق ذلك بإطار التفاعل الإجتماعي الحر، إذ تظهر وجهات النظر المختلفة والنقد البناء وتتبلور الآراء والوجهات المختلفة و يتم اتفاق جوهري و التقاء وجهات النظر كل هذا في إطار المصالح المشتركة للجماعة وقيمها من أجل الوصول إلى أحد الحلول المطروحة لحل المشكلة، و يشترط الخبراء عدة شروط لتكوين الرأي العام كحل تصل إليه الجماعة في قضية ما منها:

- أن تكون هناك قضية هامة تمس مصالح الجمهور.
- أن تتوفر مناقشات حرة ووافية لهذه القضية.
- أن تكون جميع حقائق القضية مثارة ومطروحة للرأي العام.
- أن يكون إتجاه الجماعة في هذه القضية متسقا مع القيم والأفكار العامة للناس.[1]

[1] – أحمد بدر، مرجع سابق. ص ص 113– 114.

المطلب الرابع : الإعلام:

1- مفهوم الإعلام:

يرى الباحث "هشام أعبابو" أن الإعلام ينطلق من أنه كل وسيلة جماهيرية هدفها الإخبار والإعلام والتثقيف وكذلك الترفيه، ويعتبر الإعلام عالما في حد ذاته، له أهدافه ووسائله ورسائله، ومن بين وسائل الإعلام نجد الكتب والجرائد والإذاعة والتلفزيون.[1] والإعلام هو التعبير عن ميول الناس وقيمهم واتجاهاتهم، بحيث يمكن تعريفه أيضا على أنه :" نشر للمعلومات والأخبار والأفكار والآراء بين الناس على وجه يعبر عن ميولهم و اتجاهاتهم وقيمهم بقصد التأثير، و يرى "إبراهيم إمام" أن كلمة الإعلام تعبر عن "ظاهرة الاتصال الواسع باعتبارها إدلاء من جانب واحد لا يعبر عن التفاعل والمشاركة"[2] ،ويعرفه "سمير حسين" على أنه "مجمل أوجه النشاطات الاتصالية الهادفة إلى تزويد الجمهور بكافة المعلومات والحقائق الواقعية الصحيحة قصد خلق أكبر درجة من المعرفة والوعي والإدراك للفئات المتلقية للمادة الإعلامية حول كل القضايا والموضوعات والمشكلات المثارة".[3]

إن لوسائل الإعلام دورا لا يستهان به في التفاعلات الإجتماعية ومن هذا المنطلق فإن الفرد في تعامله مع وسائل الإعلام يتأثر بمضامينها وفق ما تسمح به الخلفية الإجتماعية التي يحملها، إذا يتأثر الفرد بمحتوى وسائل الإعلام بناء على درجة التنشئة الإجتماعية والسياسية لديه ودرجة تأثير محيطه المباشر في قراراته ومواقفه اليومية وعلى مختلف المستويات، كما تؤثر على درجة تعرضه لوسائل الإعلام وعلى درجة طبيعة المعايير التي يخضع لها أحكامه، وطبعا هذا المجال الإجتماعي قد يختلف في بنائه من فرد لآخر وقد يكون محددا رئيسيا في محتوى وسائل الإعلام .[4]

---

[1] – عبد الرزاق محمد الدليمي ، **وسائل الإعلام والطفل**، عمان : دار المسيرة، 2012. ص49.

[2] – إبراهيم إمام، **الإعلام والإتصال بالجماهير**، القاهرة : مكتبة الإنجلوالمصرية، 1969. ص ص27-28.

[3] – سمير محمد حسين، **الإعلام والإتصال بالجماهير والرأي العام**، القاهرة : عالم الكتب، 1984. ص21.

[4] – يوسف تمار، **الإتصال والإعلام السياسي**، ط01. القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2012. ص32.

وإذا كان التعريفات السابقة قد ركزت على المضمون دون الوسائل، فلأن المضمون هو الذي يعبر عن شخصية الإعلام ،أما الوسائل من صحافة و كتابة و إذاعة و مرئي و غيرها فهي عبارة عن قنوات يمر منها المحتوى لا أكثر، إن أحسن استخدامها أعطت النتائج المحمودة، وإن أسيء استخدامها أعطت النتائج المذمومة، ولا ذنب يقع عليها والتبعة تقع على من استخدمها، و وفق هذا المعنى يمكن تعريفها بأنها " أدوات صناعية تقوم بنقل المضمون في آن واحد أو على التدريج لمجموعة واسعة من الأفراد.[1]

2- أهمية الإعلام:

استعمل الإنسان بعفوية الوسيلة الإعلامية منذ القدم، وكان اللسان وسيلته الإعلامية الأولى في الإخبار والتصوير والتفاهم والإقناع عن طريق الخطبة والقصيدة والقصة والكتاب، واليوم تجسد الإعلام في وسائل تقنية متطورة ضاعفت من سرعته وفاعليته وتأثيره من خلال الهاتف والحواسب والأقمار الصناعية ووكالات الأنباء والمطابع ودور النشر والتوزيع والإعلان بالصورة العادية والملونة الناطقة والمتحركة وتأتي أهميته من النواحي الآتية:

- أنه قوة مؤثرة في تكوين الإنسان فهو ذو شأن في توجيه الميول والمشاعر وتنمية القدرات والمواهب، وفي إعداد الروح والعقل وبناء الجسم، و لا سيما إذا كان القائمون عليها خبراء وأخصائيين في التوجيه في علم النفس والتربية و الإعلام، وبارعين في استخدام الوسائل الإعلامية والتحكم في درجات تأثيرها، ذلك أن الإنسان في نظر الإعلام يتغذى بالخبر، وينمو بالفكر، ويتعافى بالمعلومة، وهذا يوضح أهمية الإعلام في تكوين الإنسان وصياغة شخصيته وإعداد جوانبه إعدادا سليما.
- أنه قناة حضارية سريعة التأثير في المجتمعات فهو رمز من رموز التحضر والتقدم في مقياس الأمم والمجتمعات، وسبيل الدولة الحديثة في إظهار مبادئها وقيمها ومنجزاتها وأداتها

[1] – عبد الرزاق محمد الدليمي، مرجع سابق. ص50.

في توجيه شعبها لبلوغ أهدافها وأمالها ووسيلتها في بناء حضارتها، وتربية الأجيال القادمة على عينها، فإن الإعلام على اختلاف طرقه ووسائله بات يمارس عملية مهمة في حياة الأمم وحضارة الشعوب، لا يكاد يسلم من تأثيره سلبا أو إيجابا فرد أو مجتمع أو دولة.

- أنه سبيل الأمة في التأكيد على هويتها: فمن المؤكد أن لكل أمة من الأمم مبادئ وقيمها ومفاهيم خاصة بها، تمثل شخصيتها الظاهرة، وتعبر عن نظرتها إلى الحياة، وتنم عن تصورها للوجود، فتحرص على استمرارها، والمحافظة عليها، ووقايتها من عوارض الزمن، وصراع الأفكار، والإعلام هو مرآة أي أمة، وأداتها في نشر مبادئها وقيمها ومفاهيمها،(فما انتشرت ثقافة أمة في عصرنا الحاضر ولا قيمها إلا بقوة إعلامها وإرادة إعلامييها وسعة أفقهم، وما تراجعت ثقافة وانزاحت إلى الهامش إلا بضعف وسائلها الإعلامية وضحالة إعلامييها وفتور همتهم)، فالإعلام وسيلة ناجحة في نقل القيم والمبادئ والمفاهيم إلى الآخرين، وصياغة المجتمع في وفقها .[1]

إن الأهمية الكبرى للإعلام هي تحرير الإنسان من السيطرة عليه ، تحريره من الجهل ومن التوجيه المتميز هذا هو الذي قصدت إليه لجنة الامم المتحدة لحقوق الإنسان حين جعلت الإعلام حقا من الحقوق الأساسية وان عملية التنمية القومية توضح هذا بصورة مدهشة، حيث لا بد من الإنتشار الكافي للمعلومات.[2]

---

[1] – عبد الرزاق محمد الدليمي، مرجع سابق. ص ص 51– 52.

[2] – حازم الحمداني، **الإعلام الحربي والعسكري**، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009. ص 62.

الفصل الثاني:الفواعل غير الرسمية ودورها في رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية.

إن الدور الذي تلعبه الفواعل الغير رسمية من أحزاب والرأي العام وجماعات المصالح والإعلام قد يكون فعالا وذو أهمية كبرى في رسم السياسة العامة وقد يكون على عكس ذلك تماما حيث يختلف دور هاته الفواعل نتيجة لتوافر عدة ظروف وعوامل محيطة بها ولعل من بينها ومن أهمها هو طبيعة النظام السياسي. فالنظام السياسي يؤثر بشكل كبير على طبيعة الدور الذي تلعبه هاته الفواعل ويختلف الدور باختلاف النظام من بلد إلى آخر وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الدور الذي تلعبه هاته الفواعل في النظام الديمقراطي بعد أن نتعرف على طبيعة هذا النظام في المبحث الأول و على الخصائص التي تميزه .

المبحث الأول: طبيعة النظام الديمقراطي وخصائصه.

إن النظام الديمقراطي ومنذ القديم كان محل دراسة واهتمام المنظرين والدارسين والباحثين في حقل العلوم السياسية، كونه من الأنظمة الشائعة بالإضافة إلى كونه النظام السائد في العالم في القرن الواحد و العشرين، ولذلك ومحاولة للإحاطة بهذا النظام السياسي ومعرفة مبادئه والأسس التي يقوم عليها سنتناول في هذا المبحث طبيعة النظام الديمقراطي ومفهومه ومختلف تعريفاته بالإضافة إلى خصائصه التي تميزه عن باقي الأنظمة الأخرى.

أولا: طبيعة النظام الديمقراطي:

إن النظام الديمقراطي رغم قدمه شهد انتشارا هائلا في بداية القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الأنظمة الفردية (إمبراطورية روسيا القيصرية، إمبراطورية النمسا و المجر و ألمانيا و تركيا و غيرها..)، وأصبحت للديمقراطية جاذبية لا تقاوم مما اضطر حتى الأنظمة البعيدة كل البعد عن الديمقراطية إلى النص في دساتيرها وقوانينها على حرية الشعب وحقه في ممارسة السلطة بنفسه او عن طريق ممثليه، ولم يتم تطبيق الديمقراطية على أنقاض الأنظمة الفردية والاستبدادية فحسب وإنما تحققت الديمقراطية في بلدان معينة عن طريق الثورات الشعبية (الثورة الفرنسية عام 1789) وما أعقبها من ثورات وانتفاضات، وفي بلدان أخرى تم الوصول إليها بالطرق السلمية وبالتطور البطيء وبإدخال إصلاحات جذرية على أنظمة الحكم فيها ومثالنا على ذلك بريطانيا،[1] فقد أصبحت الديمقراطية مطلبا تطمح الشعوب كلها إلى تحقيقه لا غاية بحد ذاتها وإنما وسيلة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم، إذ أن ممارسة المواطن للديمقراطية تعني ممارسته للسلطة بشكل أو بآخر أو تمتعه بكامل الحرية في اختيار من يمارس السلطة نيابة عنه.[2]

إن محاولة تحديد مفهوم واحد، يكون واسعا وشاملا للديمقراطية كان و لا زال محل بحث ودراسة وجدل إلى يومنا هذا، حيث نجد عدة تعريفات ولعل من بينها التعريف الكلاسيكي للديمقراطية والذي يرى بأن الديمقراطية هي "حكم الشعب"، أو "حكم الأغلبية" أو "حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه"، فالسلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية منبثقة من الشعب، و تحكم أيضا باسم الشعب، و الشعب باختياره يقوم بتنصيب حكامه.[3]و بعبارة أخرى أكثر اختصارا يعرفها البعض أنها "حكومة الشعب بواسطة الشعب" وهو نفس

[1]– صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد : مطبعة دار الحكمة، 1991. ص 22.

[2]– نفس المرجع، ص 20.

[3] –Paula Becker and Jean–Aimé A.Raveloson,**what is Democracy**, Nova Stella : antananarivo, 2008 , p4.

المعنى الذي قدمه أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن الـ 18، وهو الرئيس "إبراهام لنكولن" بقوله:" الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب".[1] والديمقراطية حسب البعض هي نظام سياسي يعطي لكل المحكومين القدرة المنتظمة والدستورية لتغيير حكامهم سلميا، إذا قرروا ذلك بأغلبية كافية اعتمادا على الأحزاب والجمعيات غير العنيفة والمؤسسة بحرية للقيام بدورهم كمواطنين والتمتع بجميع حقوقهم المدنية والضمانات الشرعية لمزاولتها.[2] ولا تعتبر الديمقراطية نظام سياسي للحكم فقط بل هي كذلك أسلوب وطريقة حياة قامت ولا زالت على مجموعة من القيم والمبادئ العديدة من التسامح والحياد القيمي، وإعطاء قيمة للفرد ولحرياته وضمانها ومساواة الجميع أمام القانون بالإضافة إلى عقلانيتها.[3]وعلى هذا الأساس عرف الأستاذ "روبرت دال" "Robert dahl" الديمقراطية على أنها : عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، في حين يعرفها الأستاذ جورج طرابلسي بأنها " مجموعة ممارسات أو أساليب عمل ، لإدارة الصراعات الإجتماعية ضمن مؤسسات شرعية، تضمن التداول السلمي على السلطة وتكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة"،[4] في حين يلخص البعض الديمقراطية في مفهوم المشاركة السياسية، باعتبارها ترتكز على مجموعة معايير أهمها: حرية الصحافة، حق الإنتخاب، شرعية المعارضة في البحث عن تولي السلطة بواسطة منافسة انتخابية لا تتعارض وأسس أي نظام، نجد البعض الآخر يعتبرها آلية حكم،لا تقتصر مخرجاتها ونتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب، بل على نوعية المدخلات أيضا.[5]ويمكن تصنيف التعريفات المتعلقة بالديمقراطية إلى ثلاثة أنواع :

---

[1]– أحمد صابر حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، مجلة المفكر، العدد:05، ب ت ن. ص321.

[2]– نفس المرجع. ص 324.

[3]– برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي**، ط01. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1994. ص 175.

[4]– زريق نفيسة، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق"، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : تنظيمات سياسية وإدارية،(جامعة الحاج لخضر– باتنة –، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2008، ص:15.

[5]– زريق نفيسة، مرجع سابق. ص15.

1- تعريف الديمقراطية من حيث الشكل:

حيث يركز هذا التعريف على أن الديمقراطية هي شكل لنظام الحكم، أو تجربة في الحكم أي أن الديمقراطية هي عدم الإستبداد، ومن رواده" لورد بوايسن" و " لويل ".

2- تعريف الديمقراطية من حيث المضمون:

الديمقراطية حسب هذا الإتجاه تعني حكم الشعب بالشعب للشعب بمعنى سيادة الشعب ومشاركته في الحياة السياسية وصنع السياسة والرقابة على عمل الحكومة التي تعمل لصالح الشعب، فهي ليست مجرد شكل حكم وإنما هي طريقة حياة للمجتمع.

3- تعريف الديمقراطية من خلال آليات الممارسة:

يعرفها "بيتر بيرجر" على أنها نظام سياسي تتشكل فيه الحكومة بواسطة أصوات الأغلبية التي تعبر عن نفسها في انتخابات حرة ونزيهة[1]، ومن هذه الآليات نذكر المشاركة السياسية، الصحافة، الأحزاب السياسية.

ويعطي الباحث "الدكتور جمال علي زهران" تعريفا ملما جامعا للديمقراطية يرى فيه بأنها " أسلوب للحياة ونظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرا وممارسة وقناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة للشعب دون سواه كما أن هذه المبادئ تستلزم

[1]- عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، ط01. سوريا : دار المدى، 2002. ص ص39-40.

آليات معينة تجسد المبدأ إلى واقع حي متجدد، كتعدد الأحزاب والأفكار وكل ما من شأنه تحقيق سيادة الشعب ومصلحته العامة.[1]

ولعل ما يمكن استنتاجه من كل ما سبق ذكره من تعريفات للديمقراطية على أنها تعد نظاما سياسيا للحكم، يبنى على أربعة أركان أساسية هي حرية الرأي والتعبير، استقلال القضاء، التداول على السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة، يرتبط إرساؤها وترسيخها بمدى توفر هذه الأركان التي تعد بمثابة آليات الترسيخ الديمقراطي.[2]

ثانيا : خصائص النظام الديمقراطي:

إن من خصائص الديمقراطية وما يميزها كونها مسألة إنسانية في الوقت الذي هي مسألة سياسية كبرى وهي مسألة مركزية في نهج عموم الأنظمة التي ترعى النهج الديمقراطي وتهتم به في الحلقات العليا في الدولة وكل المفاصل الأخرى وكذلك في العلاقة مع الشعب ودوره التاريخي في بناء المجتمعات[3] ويمكن أن نميز عدة خصائص جوهرية تميزها عن مختلف الأنظمة الأخرى حيث يرى " جوزيف شومبيتر" أن للديمقراطية عدة خصائص وآليات عمل تميزها تتمثل في:

- كونها نظام ذو أحزاب متعددة ومتنافسة فيما بينها.
- نظام يقلص سلطة الحكام عبر مؤسساته.
- تعدد مراكز القرار فيه.

في حين يذكر لنا "صموئيل هنتنغتون" في كتابه"الموجة الثالثة" أن الأنظمة الديمقراطية المعاصرة ترجع في جذورها إلى الثورة الفرنسية والأمريكية وتتميز بمؤسساتها الديمقراطية والمتمثلة في البرلمان ،

---

[1]- زريق نفيسة، مرجع سابق، ص36.

[2]- عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سابق، ص16.

[3]- صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني، مرجع سابق، ص ص 22-23.

الأحزاب السياسية، والانتخابات عبر الاقتراع الجماهيري العام، ويرى "هنتنغتون" أن ما يميز الديمقراطية من خصائص هو كونها نهج في الحكم يقوم على أساس الانتخابات الحرة والمؤسسات الثابتة وعلى تداول السلطة بين الأحزاب السياسية في إطار نظام يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية، وحرية الإختيار لكل الناخبين، ويرى كذلك بأن الإنتخابات وإن كانت تمثل جوهر العملية السياسية داخل الأنظمة الديمقراطية فإن العنصر المهم في الأنظمة الديمقراطية هو وضع القيم السياسية والقانونية أمام ممارسة السلطة، فصانع القرار المنتخب ليس بإمكانه في إطار هذه الأنظمة أن يمارس سلطة مطلقة، بل هناك اقتسام بين مجموعة من المؤسسات في إطار مستوى من الإستقرار والهيكلة المؤسسية العالية.[1]أما "موريس ديفرجي" فيرى بأن خصائص الديمقراطية كنظام سياسي تتمثل في ثلاث عناصر أساسية هي:

- الحكم وتولي السلطة عبر انتخاب شامل على أساس الإقتراع العام.
- وجود برلمان أي سلطة تشريعية لها صلاحيات فعلية واسعة.
- وجود سلطة قانونية وتراتبية في القواعد القانونية تضمن رقابة السلطة القضائية على السلطات العامة.

وحسب "آلن بال" فهو يعطي مجموعة من الشروط والعناصر الضرورية والتي تحدد سمات الأنظمة الديمقراطية ويراها تتمثل في:

- وجود تعددية حزبية تنافسية.
- وجود تنافس على تولي السلطة تحدده إجراءات قانونية وسياسية متفق عليها.
- وجود انفتاح أمام المشاركة في مراكز صنع القرار.

[1]– عبد العالي عبد القادر، " النظم السياسية المقارنة " ، محاضرة، (ألقيت على طلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2007)، ص48.

- هناك دورات انتخابية للاقتراع العام.
- وجود مجموعات ضغط ومجموعات مصالح لها إمكانية التأثير في القرارات الحكومية وتعبر عن تمثيل مجموعات مختلفة من المواطنين بصفة طوعية.
- ضمانات كافية لممارسة الحريات العامة(حرية الرأي، الدين، التنقل...)، وما يتضمن ذلك من حرية واستقلالية وسائل الإعلام عن رقابة الحكومة.
- هناك شكل معين من الفصل بين السلطات أو توزيع السلطات والتوازن بين السلطات، تتمثل في شكل معين من رقابة الهيئة التشريعية للهيئة التنفيذية،واستقلالية القضاء.[1]

ونجد بأن الديمقراطية كمذهب تتلاقى مع الديمقراطية كنظام للحكم من حيث الإتفاق حول أساس نظري واحد يجمعهما ألا وهو سيادة الأمة أو الشعب، أي مبدأ السيادة الشعبية وحرية الشعب في إختيار نظام حكمه واختيار حكامه وتغييرهم[2] بحيث تمارس السلطة والمسؤولية المدنية من جانب جميع المواطنين الراشدين بصورة مباشرة او من خلال ممثليهم المنتخبين بحرية حيث تستند الديمقراطية إلى مبادئ حكم الأكثرية والحقوق الفردية و توفر الحماية من الحكومات المركزية ذات السلطات القوية وتحقق اللامركزية الحكومية نحو المستويات الإقليمية والمحلية، مع الإدراك بأنه يجب جعل الوصول إلى كافة مستويات الحكومة ممكناً وأن تكون في احتكاك دائم مع المواطنين بقدر الإمكان لمعرفة احتياجاتهم ومطالبهم

و ما يميز الأنظمة الديمقراطية كذلك هو قيادتها لانتخابات، حرة ومنصفة ومنتظمة مفتوحة أمام المواطنين الذين هم في سن الاقتراع في ظل الشفافية والمصداقية.

---

[1]– عبد العالي عبد القادر، نفس المرجع، ص ص 48 – 49.

[2]- محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، لبنان : منشورات الحلبي القانونية، 2005. ص167.

و في النظام الديمقراطي كذلك نلاحظ بأنه كما توجد حقوق كذلك توجد واجبات حيث لا يملك المواطنون في نظام ديمقراطي الحقوق فحسب بل وأيضاً مسؤولية المشاركة في النظام السياسي الذي يحمي بدوره حقوقهم وحرياتهم[1].

إن الأنظمة الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا ودائم بحريات الأفراد والشعوب ، ولهذا فهي تسمى بالديمقراطية الحرة فحرية الأفراد وإعطاءهم حقوقهم وضمانها يعتبر حجر الأساس في الديمقراطية فقد ارتبطت الديمقراطية بحرية وضرورة كفالة حقوقه وحرياته وضمان استقلاله وما يثبت هذا الإرتباط هو إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الثورة الفرنسية عام 1789 حيث نصت المادة الأولى من هذا الإعلان ذي القيمة الدستورية العليا أن " الأفراد يولدون ويعيشون أحرارا ومتساويين في الحقوق وأنه لا تفاوت اجتماعي بينهم إلا على أساس المصلحة العامة"،[2] وتدرك هاته الأنظمة جيدا أن إحدى وظائفها الأولية هي حماية الحقوق المدنية الأساسية كحرية الكلام والمعتقد، وحق الحصول على الحماية المتساوية أمام القانون، وفرصة التنظيم والمشاركة الكاملة في الحياة السياسية، والاقتصادية والثقافية للمجتمع، والمجتمعات الديمقراطية ككل ملتزمة بقيم التسامح، والتعاون، والتسويات. وحسب ما جاء في قول "المهاتما غاندي": "عدم التسامح بحد ذاته هو شكل من أشكال العنف وعائق أمام نمو الروح الديمقراطية الحقيقية[3]".

---

[1]– وزارة الخارجية الأميركية ، "خصائص الديمقراطية"، متحصل عليه من موقع:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/06/20100615131958bsibhew0.9330561.html#axzz2utofEWvK، 2008.

[2]– محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص 168– 169.

[3]– وزارة الخارجية الأميركية ، مرجع سابق.

المبحث الثاني:الأحزاب السياسية ودورها في رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية.

تحتاج الديمقراطية إلى أحزاب سياسية قوية وذات استمرارية قادرة على تمثيل المواطنين، وتقديم خيارات سياسية تثبت قدرتها على ممارسة السلطة خدمة لصالح العام[1]، حيث تلعب الأحزاب السياسية في المجتمعات التي تسير وفق النهج الديمقراطي دورا مهما وكبيرا في مجمل العملية السياسية والإجتماعية, حيث يوفر الدستور الدائم لهذه الأحزاب الأرضية القانونية في حرية التعبير عن افكارها وتحقيق برامج عملها عبر الوسائل المشروعة والمسموح بها دستوريا في هذه المجتمعات, وكذلك المشاركة في النظام السياسي على ضوء ماتفرزه نتائج الإنتخابات, وبالتالي في صنع واتخاذ القرارات التي تتفق وبرنامج عمل الحزب وتقدم المجتمع و تعمل الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الديمقراطية كحلقة وصل مابين الشعب والدولة كما نجد ان المجتمع يعيش في حركة مستمرة على كل المستويات والتعددية السياسية هي دليل على نشاطه وصحة توجهه نحو التقدم والتطور لبناء دولة عصرية يسودها الأمن والإستقرار والقانون باعتبارهما أهم ركائز المجتمع المدني المنشود.[2] ونجد أن وجه الإختلاف ما بين الأحزاب السياسية و جماعات المصالح يكمن في كون الأحزاب السياسية تسعى للمشاركة في الإنتخابات بغرض الوصول إلى السلطة و السيطرة على النظام الحكومي وتنفيذ برامجها وسياساتها حيث أن الأحزاب تهتم بالدرجة الأولى

---

[1] – كينيث جاندا، **الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية** ، لبنان : المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2006. ص 1.

[2] – عادل عباس الشيخلي،" الأحزاب السياسية في ظل النظام الديمقراطي"، الحوار المتمدن، العدد:428، 18 مارس 2003، متحصل عليه من موقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=6129 .

بالسلطة أكثر من اهتمامها بالسياسات وتعتمد التنظيمات الحزبية على الدعم الذي تحصل عليه من قطاعات معينة في المجتمع، ترتبط بها ارتباطا مصلحيا أو إيديولوجيا.[1]

كما نجد أن الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية تتنافس على حشد دعم مجموعات المصالح والناخبيين ويحدث تجميع المصالح في ظل هذه الأنظمة من قبل الأحزاب السياسية على مستوى واحد أو عدة مستويات ،داخل الحزب ذاته حين يختار الحزب مرشحيه ويتبنى مقترحات سياسية، ومن خلال المنافسة الإنتخابية حيث يعطي الناخبون مقادير مختلفة من التأييد لكل حزب، ومن خلال المساومة وبناء التكتلات داخل الهيئات التشريعية والتنفيذية.[2]

وفي ظل النظم الديمقراطية يكون دور الأحزاب السياسية في التأثير على السياسات العامة قائما على قضايا مهمة تتعلق بـ:

- مدى تمثيل الأحزاب لمطالب المواطنين والاختلاف بين النظم السياسية التي يضمها نظام حزبي تنافسي..ويرتبط هذا الأمر بالقدرة على صنع الأغلبية المتماسكة والتي تعتبر عنصر هام في استمرار وفاعلية الديمقراطيات.. وهنا تذهب عدى كتابات إلى أن نظام الحزبين أكثر قدرة على توفير الإستقرار.
- أما القضية الأخرى فتتعلق بمدى تأثير الأحزاب في عمليه صنع السياسة العامة في النظم الديمقراطية فتعتمد الأحزاب سواء كانت ثنائية أو متعددة على تحقيق المساومة والتوفيق والميل إلى التوازن، بمعنى أن صانعي السياسات وقادة الأحزاب يميلون إلى الإستناد على منهج الإضافة التدريجية البسيطة، وهو يعني نبذ البدائل والقرارات المتطرفة، والتي قد تهدد توازن النظام ككل وتأييد مفوم التأثير المحافظ التدريجي في عملية صنع السياسات.

---

[1]– أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق. ص239.

[2]– علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير**، ط01. بيروت : مركز الدراسات العربية، 2000. ص132.

- وأما القضية الأخرى وهي اعتبار الأحزاب كمنظمات للرقابة على تنفيذ السياسات، فهي تعد أجهزه لإرساء الرقابة الجماهيرية على الحكومة والسياسات العامة، ومن خلال العضوية في حزب سياسي يحدث نوع من التنظيم لأفراده يتيح لهم الرقابة على الحكومة ويتيح لهم الإتصال بصانعي السياسات العامة.[1]

تعي السياسة العامة التوجهات المجتمعية والإنسانية التي تربطها بالمجتمع وجمهور الناخبين والبيئة المحلية، و تسعى في إقرارها لتلك السياسات على خلق التوازن بين المطالب الإجتماعية، و بين القدرة التنفيذية للحكومة والتوفيق بين الضغوطات و المصالح المتبادلة ذات التأثير في عملية صنع السياسة العامة من خلال أعضاء البرلمان و رئاسة جلساتهم ولجانهم المتخصصة، حيث إن مرحلة رسم وصنع السياسة العامة تناط من ناحية المبدأ ومن الناحية الرسمية إلى السلطة التشريعية، و لكن من الناحية الواقعية كل الفواعل تساهم فيها، ففي هذه المرحلة يتم لفت انتباه الهيئات الرسمية لوجود مشكلة في المجتمع تتطلب الحل، وبالتالي فكل التنظيمات وعلى رأسها الأحزاب السياسي الموجودة في المجتمع تساهم في إظهار الجانب الذي يخدم مصالحها من المشكلة، حتى إدراجها في الأجندة السياسية للحكومة أين يتم ترتيب القضايا حسب أهميتها، ليتم إصدار نص قانوني تجاهها.بمعنى أن في هذه المرحلة تكون هنالك مشكلة على مستوى المجتمع وهنا يأتي دور الأحزاب السياسية خاصة الممثلة في الهيئة التشريعية كونها أكثر شرعية وكونها منتخبة من طرف الشعب ولها أكثر تأثير في صنع السياسات العامة مقارنة من الأحزاب التي هي خارج الهيئة التشريعية والتي لا تملك نواب وممثلين على مستوى هذه الأخيرة لإظهار في جدول عمل الحكومة وهذه هي الوظيفة الإتصالية ، فهي تقوم بالتعبير عن هذه المطالب والإحتياجات المتنوعة ونقلها من دائرة المطالب والتي تشكل مدخلات إلى دائرة السياسات العامة والتي

---

[1] – غابريال ألموند، مرجع سابق. ص245.

تشكل المخرجات فالأحزاب تكون ناجحة بقدر ما تكون مرآة لتوزيع الآراء والمصالح في المجتمع.[1]

فالأحزاب في الديمقراطيات المعاصرة تلعب دورا مهما في تنظيم وتجنيد الجماهير بالإضافة إلى كون هاته الأحزاب أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة السياسية.[2]

إن الأحزاب السياسية تنتمي إلى ما يعرف بالـ " بوابون" اي ما يعرف بالمنظمات التي تقوم بتحويل المشكلات إلى قضايا عامة، وهذا ما يبين الدور الأساسي للأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة في الدولة وذلك بمشاركة الأفراد في صنعها كون الأحزاب ممثلة لهم، وذلك من خلال وعيهم وثقافتهم وتطلعهم لما يدور حولهم من أمور في مختلف المجالات خاصة منها السياسية وبالتالي قدرتهم على المطالبة بحقوقهم بطرق منظمة ورسمية وبالتالي إيصال مشاكلهم ومطالبهم إلى راسمي السياسة العامة أي نواب البرلمان الممثلين للهيئة التشريعية واتخاذ هؤلاء التدابير اللازمة لحل المشكل العالقة، وبذلك تعد الأحزاب أحد قنوات المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية وذلك عن طريق إنتخاب الأفرد لممثليهم في البرلمان (الهيئة التشريعية) فعبرها تصل أصوات الجماهير إلى أذان السلطة، فالأحزاب تقوم بتكوين الرأي العام وتمكنه من إبداء وجهة نظره بطريقة مشروعة ومنظمة.[3]

ولكن إذا كان الحزب يعمل على تكوين وتوجيه الرأي العام، فإنه لا يقوم بهذا العمل إلا من أجل استخدام هذه القوى المؤثرة، سواء في تأكيد مكانة الحزب وسيطرته على السلطة إذا كان الحزب حاكما، أو من أجل استخدام هذه القوة للضغط على الحكومة إذا كان الحزب في المعارضة، ولكن أيا كان الأمر، فإن استخدام الحزب أو الأحزاب لهذه القوة يدفعها إلى التعبير عن رغبات الجماهير من جهة ولكن من جهة أخرى تسعى الأحزاب إلى استمالة هذه القوى بما يسمح لها البقاء في السلطة والتأثير على قرارات راسمي

---

[1]– نبيلة عبد الحليم كامل، **<u>الأحزاب السياسية في العالم المعاصر</u>**، القاهرة : دار الفكر العربي للطبع والنشر، 1982 . ص 94.

[2]– علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم، مرجع سابق. ص 168.

[3]– نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق. ص95.

السياسة العامة وصانعيها،ونجد بأنه بدون الأحزاب لا يتصور لمختلف الرغبات والإحتياجات والمطالب أن تجد متنفسا لها وأن تصل إلى أذان صانعي السياسات العامة والسلطات الحاكمة، ومن هنا تظهر أهمية الأحزاب، إذ تعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها وإحتياجاتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات العامة وضمها ضمن أولويات الأجندة السياسية .[1]

ومن كل ما سبق ذكره يتجلى دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية من خلال عدة أدور تلعبها الأحزاب في السلطة التشريعية وفي تعبئة الرأي العام بالإضافة إلى إيصال احتياجات ومطالب المواطنين إلى صانعي السياسة العامة والضغط عليهم بمختلف الطرق لإدراجها في أجندة الحكومة وتحويلها إلى مخرجات لتعالج هاته المشاكل وتجد لها حلولا ليمتد دورها أيضا إلى مراقبة تنفيذ هاته السياسات العامة.

[1] – نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق. ص ص95-96.

المبحث الثالث: جماعات المصالح ودورها في رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية.

يبرز دور جماعات المصالح أو الجماعات الضاغطة على الصعيد السياسي بقيامها بالدفاع عن مصالح أفرادها وعن الأفكار والمبادئ التي يؤمنون بها وهي تعمل على توجيه سياسة الدولة في الإتجاه الذي يخدم هذه المصالح والأفكار، فهدفها التأثير في السلطة السياسية من أجل تحقيق المكاسب [1]، وتمارس جماعات المصالح دورها في السياسات العامة من خلال التأثير في عملية رسم السياسات العامة وعلى تنفيذ تلك السياسات والرقابة عليها، ولها في ذلك وسائل عدة ذلك من خلال دورها في التأثير على المؤسسات الرسمية في النظام السياسي مثل السلطة التشريعية و التنفيذية و القضائية و الإدارية.

فبالنسبة لدورها في إطار السلطة التشريعية تعمل تلك الجماعات على تقديم المعلومات الفنية والإحصاءات والأبحاث العلمية والدراسات المستفيضة التي قد تغير من تقدير الأمور وتوجيه السياسة التشريعية لصالح أهداف هذه الجماعات وقد تسمح المؤسسة التشريعية لجماعات الضغط بأن تقرر بما تراه مباشرة أمام لجان البرلمان المختلفة، كذلك تعمل تلك الجماعات على تأييد مرشحين معينين في الإنتخابات أو معارضة إعادة إنتخابهم،[2] و يتباين تأثير جماعات الضغط على السلطة التشريعية من دولة لأخرى ومن نظام سياسي لآخر، ففي الأنظمة الرئاسية يكون دور ونشاط جماعات الضغط أقوى و أوسع أثرا من الأنظمة البرلمانية وذلك لسببين:

1- مبدأ الفصل بين السلطات الذي تأخذ به النظم الرئاسية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه لا بد من الإتفاق التام بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية قبل إقرار القوانين المختلفة و لا

---

[1]- عصام سليمان، مرجع سابق. ص101.

[2]- إبراهيم درويش، **النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية** ،ج 01، القاهرة : النهضة العربية، 1968. ص205.

يتم هذا الإتفاق إلا عن طريق الضغط على كل من الرئيس والكونغرس، فالنظام الرئاسي نظام يتأثر كثيرا بالجماعات الضاغطة .

2- إن كبر حجم الدولة في الولايات المتحدة وتعدد أقاليمها وتباعدها يحتم على الحكومة المركزية أن تبني سياستها على أساس التوفيق بين المصالح الإقليمية ، لذلك النظام الفدرالي يقوم أساسا لحماية الطبائع والمعالم الخاصة لكل ولاية من الولايات، لا القضاء عليها.

أما في الدول ذات النظام البرلماني فوظيفة جماعات الضغط مختلفة عن وظيفتها في الدول الرئاسية فمصدر النشاط السياسي هنا هو الحكومة وحدها، ومن ثم لا تمارس جماعات الضغط عملها إلا في نطاق الحكومة، فبينما يتأثر التشريع في الولايات المتحدة إلى حد كبير لمساعي جماعات الضغط يكون للحكومة البريطانية الدور الأكبر في وضع السياسة الرئيسية للدولة وفي اقتراح التشريعات اللازمة لتطبيق هذه السياسة.[1]

تستخدم جماعات الضغط تأثيرها في السلطة التشريعية من خلال علاقتها بالأحزاب السياسية، حيث تشترك كل من الأحزاب وجماعات الضغط في تحقيق وظيفة واحدة هي التعبير عن المصالح، ومن شأن ذلك يوفر مصدر فعال للتأثير في السياسات العامة، وما نلاحظه من هذا أن الجماعات الضاغطة تحاول التأثير على السياسة العامة لصالحها وهي خارج الحكم في حين أن الأحزاب السياسية تحاول كسب تأييد الرأي العام للاستيلاء على السلطة.[2]

أما في إطار العلاقة مع السلطة التنفيذية، فكون السلطة التنفيذية هي أقدر وفق حقيقة الواقع السياسي على ممارسة اقتراح القوانين باعتبارها تتولى مهمة التنفيذ، ومن ثم تكون أقرب إلى لمس الحاجات التشريعية للمجتمع، وهي تملك الأدوات الفنية اللازمة لإعداد اقتراح مشروع التشريع، لذلك فإن الجماعات

---

[1]- محمد فايز عبد السعيد، مرجع سابق. ص ص 95-96.

[2]- سعيد بو الشعير، مرجع سابق. ص137.

تحاول التأثير في أعضاء المؤسسة التنفيذية على أساس أن الإقتراح هو الأصل الذي ينبثق عنه التشريع[1]، كما أن السلطة التنفيذية تملك حق الإعتراض على القوانين، وفي إمكانها التغيير في التشريع عن طريق التفسير والكيفية التي ينفذ بها، وجماعات الضغط تستخدم نفس الأساليب لتحقيق تأثيرها في السلطة التنفيذية.[2]

أما في إطار العلاقة مع السلطة القضائية فإنه بالرغم من الإجماع على استقلال السلطة القضائية فالجماعات الضاغطة تملك وسائل عدة للتأثير عليها من خلال الدخول كطرف في الخصومة القضائية فتعمل الجماعات على تقديم الدراسات والبيانات إلى المحكمة، وقد تتدخل في اختبار القضاة وفي انتخابهم في النظم التي تأخذ بوسيلة الإنتخاب في تعيين بعض قضاتها.[3]

أما في إطار الإدارة فإن جماعات الضغط تمارس دورها في الرقابة على عملية تنفيذ السياسات العامة من قبل الجهاز الإداري حيث يعتبر الإتصال مع الدوائر الحكومية المعنية بصنع السياسة العامة مهما بشكل خاص، أو كانت الجماعات مهتمة بتشكيل الإجراءات أكثر من اهتمامها بالمضمون السياسي، أو إذا كانت المصالح ضيقة وتهم عددا قليل من المواطنين بشكل مباشر، ففي بريطانيا تميل الإتحادات في القضايا العامة المتعلقة بالطبقات أو المجموعات العريقة أو مجموعات المستهلكين إلى العمل من خلال الأحزاب، أما فيما يخص القضايا الأضيق التي تهم مجموعات قليلة أخرى، أو القضايا التي فيها موضوع نزاع سياسي أقل، فإن الإتحادات تميل إلى التوجه إلى الدوائر الحكومية المتخصصة.[4]

---

[1]– إبراهيم درويش، مرجع سابق. ص206.

[2]– عبد الله حسن الجوجو، **الأنظمة السياسية المقارنة**، القاهرة: الجامعة المفتوحة، 1997. ص122.

[3]– إبراهيم درويش، مرجع سابق. ص206.

[4]– غابرييل ألموند و بنجهام باول، ترجمة هشام عبد الله، مرجع سابق. ص119.

ونجد دور الجماعات الضاغطة وتأثيرها في الجهاز الإداري واضح لدى بعض الدول المتقدمة، ففي ألمانيا نجدها ممثلة في المجالس الإستشارية للأجهزة الإدارية، وفي بريطانيا أصبح التشاور بين الإداريين وقيادات هذه الجماعات شكلا أساسيا لصنع القرار وتنفيذ السياسة العامة.[1]

وبالإضافة إلى وسائل التدخل والتأثير المشروعة في السياسات العامة من قبل الجماعات الضاغطة فإن هناك وسائل وقنوات اتصال غير مشروعة تستخدمها جماعات المصالح لتأثير بصورة غير مباشرة على السياسات العامة للنظام السياسي، ذلك من خلال أعمال الشغب والإضرابات والإعتصامات وعمليات الإغتيال من أجل تغيير قواعد اللعبة السياسية أو تكتيكات الإرهاب السياسي.[2]

إن التأثير الذي تمارسه الجماعات الضاغطة على السياسات العامة يتباين من نظام لآخر بحسب طبيعة ذلك النظام وقوة تلك الجماعات ووسائلها التي تستخدمها في التأثير وحرية حركتها في ذلك، ففي الوقت الذي تكون فيه تلك الجماعات قدرة على التأثير في السياسات العامة لدول معينة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كما هو الحال في نشاط جماعات الضغط الصهيونية فإن جماعات الضغط في نظم سياسية أخرى لا تكاد تمارس أي تأثير في السياسات العامة ودورها لا يعدو أن يكون تابعا وموجها من قبل النظام السياسي كما هو الحال في كثير من أنظمة دول العالم الثالث.

---

[1]– ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي**، ط 01. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002. ص223.

[2]– غابرييل ألموند، مرجع سابق. ص ص 121 – 122.

المبحث الرابع: الرأي العام ودوره في رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية.

بناء على قول "إدوين إمري" : "إن الرأي العام هو السبيل للحفاظ على استمرار دوران عجلات الديمقراطية"،[1] يذهب بعض المؤمنين بالديمقراطية إلى التأكيد على أهمية التعبير عن الرأي العام بطريقة مباشرة او غير مباشرة في السياسة العامة[2]، وذلك لدوره الكبير في صياغة الأحداث وفي توجيهها حيث بات أصحاب القرار السياسي يضعونه في حساباتهم سواء صرحوا بذلك أم لم يصرحوا به[3]،وذلك لكون الرأي العام قوة لها تأثيرها على توجيه وتحديد العملية السياسية والمشاركة فيها[4]. ويستعمل مصطلح "الرأي العام" اليوم بصفة عامة في المجال السياسي، و يعرف على أنه مجموعة الآراء السياسية للجمهور أو شعب معين أي بما يعرف بـ"صوت الشعب" الذي يعتبر أساس من أساسيات النظام الديمقراطي،[5] إلاّ أننا نجد أعداد متزايدة من دارسي الحكم والسياسة يرون بأنه ليست من الحكمة منح الرأي الجماهيري أي دور في تقرير السياسة العامة، و بناء على ذلك فالديمقراطية بمعنى حكم الرأي العام لا تواجه فقط بأخطار خارجية وعسكرية، ولكنها تواجه بتهديدات داخلية تأتي من قطاعات مختلفة من الصفوة ومن الارستقراطيين ومن مؤيدي النظريات التسلطية.

---

[1]- صبحي عسيلة،" الرأي العام"،مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد:23، نوفبر 2006. ص6.

[2]- أحمد بدر، **الرأي العام:طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع ، 1998. ص 302.

[3]- صبحي عسيلة، مرجع سابق. ص21.

[4]- زهير بوسيالة،" الصحافة المكتوبة والديمقراطية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم الإعلام والإتصال، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم علوم الإعلام والإتصال) ،2005، ص:47.

[5] -Alexandre Blanchet, "L'opinion publique dans la science politique du XXe siecle, de l'opinion publique a l'opinion profane",Memoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique,Montreal:universite du Quebec a montreal,2011,p:1

إن تأثير الرأي العام على السياسة العامة يمكن أن يكون تأثيرا ضعيفا ومعدوما ويمكن ان يكون تأثيرا محسوسا وكبيرا، كما ان هذا التأثير يمكن أن يتم بسرعة وببطء ويمكن أن يتغير هذا التأثير بمرور الوقت، ويمكن أن يثبت على حال واحدة كما أن هذا التأثير يمكن ان يكون مباشرا أو غير مباشر،[1]حيث أن هناك اتجاهان في تقدير مدى تأثير الرأي العام على صنع السياسة العامة:

الأول يرى عدم وجود تأثير للرأي العام على صنع السياسة العامة وأن دور المواطن منحصر فحسب في اختياره لصانعي السياسة، وأن النخب والمؤسسات السياسية هي التي لها الأثر الأكبر في تشكيل السياسة العامة، ويستند هذا الإتجاه إلى مسألة أن اتجاهات الجمهور معقدة إلى الدرجة التي تجعل من الصعب إقامة علاقة سببية بين الرأي العام وصنع السياسة.

أما الإتجاه الثاني فيفترض العكس، إذ يرى أن الرأي العام يؤثر على صنع السياسة بل على تفاصيلها وطريقة تنفيذها.وعلى الرغم من اعتراف هذا الإتجاه بوجود عديد المعوقات التي تلقي بظلال من الشك على إقامة علاقة واضحة بين الرأي العام وصنع السياسة العامة فإنه يقدم بعض المقترحات للوصول لأفضل النتائج، وفي هذا الصدد يرى " فيزبرج" أن هنالك طريقا طويلا يجب السير فيه لكي نقول أن الربط بين الرأي العام وصنع السياسة العامة أمر ممكن، ومن ثم يضع ثلاثة معايير للحكم على مدى قدرة الجمهور على إبداء آراء ذات معنى وأهمية: الأول أن تكون القضايا–محل القياس– مفهومة فهما جيدا من قبل الجمهور، والثاني أن تتسم تفضيلات الجمهور بالإتساق، والثالث والذي يتعلق بصانع السياسة العامة، أن تكون الإختيارات السياسية من قبل صانعي السياسة على درجة عالية من الإستقرار. بعبارة أخرى فإنه يوجد تيارين فيما يتعلق بالدور السياسي للرأي العام[2]، الأول يرى بأن للرأي العام دورا سياسيا مباشرا في عملية صنع السياسة العامة وذلك من خلال المشاركة السياسية مثل الإنتخابات والإستفتاءات،

---

[1]– أحمد بدر ، مرجع سابق. ص 302.

[2]– صبحي عسيلة ، مرجع سابق. ص 38

والثاني يرى أن للرأي العام دورا سياسي غير مباشر، وذلك من خلال عدة قنوات مشروعة تتيح تدفق رأي العام حر مثل الجمعيات ووسائل الإعلام وغيرها.[1]

إن اتجاهات الرأي العام–لدى التيار الذي يرى أن للرأي العام دورا سياسيا مباشرا– هي بمثابة الإطار العام الذي يتحرك داخله صانعوا السياسة العامة، من ناحيتين، الأولى أن الرأي العام هو الذي يحدد ماهو مقبول وما هو مرفوض، وما سيكتب له النجاح وما سيحكم عليه بالفشل، وهذا في حد ذاته يعد دورا هاما ومؤثرا في وضع السياسة العامة. والثانية أن الرأي العام يحدد أسلوب تعامل الجمهور مع مخرجات السياسة العامة عندما تصل إلى حيز التطبيق، فقبول الرأي العام للسياسات الموضوعة وتنفيذها عن اقتناع يمثل العامل الحاسم في استمرارها ونجاحها، والعكس صحيح. ولكن البعض يرى أن السياسة العامة هي التي توجه الرأي العام، فمتى اتخذ قرار سياسي فإن هناك ميلا للرأي العام نحو تقبله. وفي هذا السياق يرى "ديفيد هيوم" و "ميكيافيللي" أن الحكومة أيا كان نمطها والمصالح التي تمثلها فإنها يجب أن تستند إلى دعامة من الرأي العام كما أشار "ميكيافيللي" إلى أن الأمير – الحاكم– العاقل لا يمكن أن يتجاهل الرأي العام في مسائل معينة مثل توزيع المناصب،[2] ومن الواضح جدا ان درجة هذا التأثير تعتمد على عوامل أخرى كثيرة مختلفة منها:

- درجة اتفاق الجماعات الجماهيرية فيما بينها وشدة اعتناق الجماهير لهذه الآراء.
- طبيعة ومدى التأييد المنظم للموقف الشعبي أو ضده.
- وجود ما يحول دون وصول الرأي العام إلى صانعي القرارات الحكومية.

---

[1]– أحمد طيلب ، "دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري،(جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2006، ص: 180.

[2]– صبحي عسيلة ، مرجع سابق. ص 39.

- بالإضافة إلى تركيب القوى في الحكومة ذاتها، ودرجة الزعامة ، وجاذبيتها ، والوقت المتوفر للمناقشة وطبيعة الأسئلة ، ووضوح وبساطة المسائل المعروضة، وغير ذلك من العوامل.[1]

إن الفكرة النظرية للعلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة هي أن ما يفكر فيه الجمهور هو ما تفعله الحكومة وبهذا تأتي السياسة العامة استجابة تامة لاهتمامات الرأي العام، ولكن العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة ليست بهذه البساطة بل إنها في غاية التعقيد حتى في المجتمعات الديمقراطية،[2]والتي تعتبر أفضل الأنظمة السياسية لنمو وازدهار الرأي العام،[3] حيث أظهرت العديد من الدراسات على وجود بعض الصعوبات والمعوقات في ترجمة الرأي العام إلى سياسة عامة و هذه الصعوبات تتمثل في صعوبة التعرف على حقيقة الرأي العام بالنسبة لمسألة محدودة، و لا يقتصر ذلك التعرف على المسائل التي تقع في نطاق كفاءة الجمهور ومقدرته بل في تعذر هذه المعرفة في الوقت الملائم وبالشكل الملائم حتى يمكن أن تكون هذه المعرفة ذات فائدة لصانعي القرارات السياسية، كما تشمل هذه المعوقات كذلك صحافة متحيزة وآراء الجماعات الضاغطة التي تدافع عن مصالحها وتجاهد لتجعل صوتها يبدوا انه صوت أغلبية الشعب، علاوة على ذلك فان الرأي العام قبل أن يصل في النهاية إلى صانعي القرارات السياسية يمكن ان يمر على لجان وجماعات غير الهيئات التشريعية وكذلك على أجهزة إدارية، وهذه وتلك لها قواعدها وإجراءاتها التي تتبعها ومن شأن هذه القواعد والإجراءات أن تعطل تدفق رأي عام مؤثر وحر في الوقت المناسب، ويمكن ان يظهر تأثير الرأي العام على السياسة العامة بطريقتين على الأقل:

---

[1]- أحمد بدر ، مرجع سابق. ص 302.

[2]- منذر صالح جاسم الزبيدي ، **دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي**، ط01. عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2013. ص 196.

[3]- سعيد سراج، **الرأي العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة**، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978. ص 110.

أولهما ما يمكن أن يضعه الرأي العام من حدود على القرارات الحكومية وعلى صناعة السياسة للقناعة العامة بما يمكن أن يتقبله الجمهور ودرجة استجابته.[1]

والطريقة الثانية هي إحجام المسؤولين عادة عن اتخاذ موقف صعب في مواجهة معارضة شعبية ظاهرة، والرأي العام نادرا ما يقوم بدور ايجابي في المبادرة بسياسة جديدة ولكنه عادة ما يقوم بدور سلبي في إظهار سخطه على السياسات القائمة وبالتالي فان الرأي العام يكون أداة قوية للضبط الاجتماعي والسياسي بعد وقوع الحدث لا قبله.[2]

إن قوة الرأي العام ترتبط بالأساس بطبيعة النظام السياسي السائد حيث أنها وفي المجتمعات الديمقراطية التي تمنح الجماهير حق المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات، وممارسة الحريات يزداد نفوذ الرأي العام ويهتم القادة والزعماء بالوقوف على حقيقة أفكار و آراء الجماهير حتى تأتي قراراتهم متماشية مع آمال ورغبات الجماهير فالرأي العام في تلك المجتمعات، وعلى الرغم من عدم قدرة الرأي العام على دفع متخذي القرارات لاتخاذ قرار معين فإنه يمثل الإطار العام الذي يجب على متخذ القرار أن يتحرك داخله، فلا يمكن لمتخذ القرار أن يتخذ قرار يتعارض تماما مع رأي الجماهير.

وتتوقف قدرة متخذ القرار على اتخاذ ما يعارض رأي الجماهير على مدى أهمية القضية المطروحة ومدى تأثيرها على حياة ومستقبل الجماهير، ففي بعض قضايا السياسية الخارجية مثلا يمكن لمتخذ القرار أن يذهب إلى مدى أبعد في معارضة آراء الجماهير، ولكن هذا المدى يضيق كلما تعلق الأمر بقضايا داخلية حياتية ومصيرية.[3]

يمكن القول بأن النظم الديمقراطية تفترض أن السلطة السياسية تتكون من مجموعة من الهيئات التمثيلية التي ترتكز على حكم الأغلبية وعلى رضا المحكومين وعلى حق المعارضة السياسية، كما يسمح النظام

---

[1] – أحمد بدر، مرجع سابق. ص303.

[2] – نفس المرجع. ص 304.

[3] – صبحي عسيلة، مرجع سابق. ص21.

السياسي بالتجمع الاختياري للافراد في اي شكل من أشكال التنظيم بما يتفق مع التحقيق الجماعي للأهداف collective achievements of gols التي يستطيع تحقيقها الأفراد بأنفسهم وعلاوة على ذلك فإن النظم الديمقراطية تتطلب من الحكومة ان تضع موضع التنفيذ والاحترام بعض الحقوق والواجبات الأساسية للمواطن،وهذه الحقوق والواجبات تمارس في إطار قدرة الفرد على حكم نفسه بنفسه ، ومشاركته الايجابية في عمليات تكوين السياسة التي يحكم بواسطتها، فالرأي العام في النظم الديمقراطية مصدرا للدساتير والقوانين، وهو الذي يصادق عليها ويؤيدها و يحافظ على تطبيقها لأنها نابعة من إرادته ومصالحه وحاجاته، كما أنه القوة المعنوية الي تطالب بتعديل هذه القوانين وتعطيلها وإلغائها، إذا ما تبين ضرورة ذلك للاستجابة لمصالحه واحتياجاته ومهما كانت النصوص التي يتضمنها الدستور،[1] ومهما كان فيها من ضمانات كبيرة للحريات وتحقيق للديمقراطية، فإن الديمقراطية تتحقق دائما بوجود رأي عام ناضج يعمل على حسن تطبيق الوثيقة الدستورية حتى لا تكون نصوصا جوفاء بعيدة عن مجال التطبيق العملي.[2]

وما يمكننا استخلاصه أخيرا هو أن الرأي العام في النظام السياسي الديمقراطي يعتبر سندا للهيئات والمؤسسات الاجتماعية، ذلك لأنه يسهل على هذه الهيئات تأدية رسالتها الحضارية والثقافية. والمؤسسة أو الهيئة الاجتماعية التي لا يساندها الرأي العام لا تستطيع أن تحصل على ما تريده من الدعم المالي والإعتمادات السنوية من الميزانية، بل قد تضطر مثل هذه المؤسسات التي لا تحظى باحترام الرأي العام وتأييده إلى تصفية أعملها وإلغائها.[3]

---

[1]- صبحي عسيلة، مرجع سابق. ص ص 112-113.

[2]- رمزي طه الشاعر، **النظرية العامة للقانون الدستوري**، لبنان : جامعة الكويت، 1972. ص10.

[3]- صبحي عسيلة، مرجع سابق. ص 113.

المبحث الخامس: الإعلام ودوره في رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية.

يرى المحلل السياسي في قناة CNN "جنكيز جاندار" بأنه: " بدون الصحافة الحرة لن يكون هناك نظام للترصد والتوازن وبتالي لن تكون هناك ديمقراطية"،[1] فالإعلام هو تلك المجهودات الموجهة لتوصيل الأخبار والمعلومات الدقيقة التي ترتكز على الصدق والصراحة، ونقل الوقائع والأحداث داخل المجتمع ، فوجود الإعلام ضرورة، لدرجة أنه لو إنتفى وجوده قد يحدث تدهور مطرد إلى الوراء، فلا يتوقف التقدم وحسب بل إنه بدون الإعلام قد تظل الحالة قائمة على ماهي عليه.[2]

إن تأثير الإعلام على السياسة ظاهرة قديمة يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر ومن ملامح هذا التأثير الدور الذي يقوم به الإعلام في تشكيل الرأي العام والذي تسعى الدولة لأن يكون داعما لسياساتها وتوجهاتها،[3] و قد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة أن وسائل الإعلام تعد قوة مستقلة في المجتمع ولها أدوار أساسية ومؤثرة على الصعيد السياسي[4] وهذا ما جعل الإعلام يجبر العديد من الدول والحكومات على الإهتمام بقضايا ومشكلات ظلت إلى وقت قريب بعيدة عن دائرة اهتمامها كقضايا حقوق الإنسان والإرهاب والتمييز العنصري والمرأة وغيرها ، وعمل الإعلام على تحويل المجتمعات والبيئات الداخلية للدول إلى مجتمعات وبيئات عالمية وهو أمر أثر بشكل كبير على السياسات الداخلية وعلى صانعي السياسة العامة في العالم ككل، وكفل الإعلام أيضا محيطا ثقافيا واسعا ونظرة أشمل إلى العالم وعمقا أكبر في الإتصال السكاني. من جهة أخرى استطاع هذا الإعلام وبفضل التقنيات المتقدمة والمتوفرة أن

---

[1]– منذر صالح جاسم الزبيدي، مرجع سابق. ص196.

[2] – عبد المنعم الميلادي، **الإعلام**، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2007. ص12.

[3]– منذر صالح جاسم الزبيدي، مرجع سابق. ص 169.

[4]– عزيزه عبده، **الإعلام السياسي والرأي العام دراسة في ترتيب الأولويات**، ط01. القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004. ص5.

يجعل العلاقات الدولية تسير إلى بحر من الأمواج المتلاطمة وبقدرته التقنية والتكنولوجية استطاع أن يضعف من نظم الإعلام الوطنية ويزيد تبعيتها له لتتقل منه ما يجود به عليها من صور ومعلومات وإعلانات.[1]

إن دور وتأثير وسائل الإعلام على السياسة العامة يتجلى في قيامها بتغذية صانعي السياسات بتيار مستمر من المعلومات والتي تمثل المدخلات الأساسية للعملية وذلك عن طريق توجيه الاهتمام بشكل انتقائي إلى جوانب معينة في البيئة،[2] حيث أن وسائل الإعلام تعد انعكاسات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تكمن أهميتها في كونها وسيلة وأداة النظم السياسية لقيامها بنقل سياسات صناع القرار إلى الشعوب والجماهير داخل المجتمع، كما أنها تعكس اتجاهات ومواقف الجماهير كي تستفيد منها نخبة صانعي السياسة العامة وصناع القرار[3]، وحينما تقوم وسائل الإعلام بهذه الوظيفة فهي لا تعمل كقناة لعرض المطالب على صانعي السياسة العامة ولكنها تستثير وترشح وتبني مدخلات عملية صنع السياسة العامة وهنا تجدر الإشارة إلى دور وسائل الإعلام في بناء أجندة المجتمع أي أولويات الاهتمامات السائدة لدى أفراد المجتمع وكذلك أجندة صانعي السياسة العامة أي أولوياتهم واهتماماتهم حيث تعمل وسائل الإعلام على وضع أولويات القضايا لدى الجمهور مرتبة وفق درجة الأهمية التي حظيت بها كل قضية في وسائل الإعلام وإن كانت لا تستطيع أن تزوده بالتفاصيل الخاصة بهذه القضايا سواء كانت تلك المتعلقة بالنشأة والأسباب أو أساليب الحل ... الخ.[4]

---

[1]– منذر صالح جاسم الزبيدي، مرجع سابق . ص 173.

[2]– نفس المرجع. ص174.

[3]– مأمون أحمد محمد سليمان أبو رعد،"دور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية دراسة تطبيقية على طلبة جامعة البحرين"، مجلة شؤون خليجية، العدد: 39، 2004. ص191.

[4]– منذر صالح جاسم الزبيدي، مرجع سابق. ص174.

و لوسائل الإعلام دور في استشارة وترشيح وبناء المدخلات التي ترتبط بالقرار الديمقراطي حيث تمارس دورا مزدوجا ، فهي تنقل مواقف الحاكم إلى المحكوم، والمحكوم إلى الحاكم، أي انها تدعم حكم الشعب أو بعبارة أدق حكم الأغلبية ، وهكذا تساهم وسائل الإعلام بدور في صنع السياسات والقرارات، فمحتوى وسائل الإعلام يعد مصدرا من مصادر المعلومات التي تساهم في تقديم البدائل المتعلقة بالسياسات و بالقرارات ، الأمر الذي يساعد على تزايد التفاعل بين صانعي السياسة العامة والجماهير، و وسائل الإعلام عند تقديمها للمعلومات القابلة للاستخدام لصانعي السياسة العامة فإنها بذلك تصنع بأحكام دائرة المعلومات داخل الحكومة كما أنها تيسر مهام صانعي السياسات العامة وصناع القرار خاصة فيما يتعلق بجمع المعلومات.[1] و ذلك من خلال التأثير القوي الذي تمارسه على صناع السياسة في تقديم ردود رمزية وصياغة ونشر تلك الردود لتكون كمعلومات تدخل في تشكيل البدائل لصانع السياسة العامة.[2] و نتيجة لتزايد دور الإعلام فقد قام مجموعة من الباحثين من بينهم "لوماكس" وآخرون بدراسة دور وسائل الإعلام في وضع أولويات اهتمامات صانعي السياسة وجماعات الضغط والزعماء والجمهور، وكذلك تأثير وسائل الإعلام في صنع السياسة العامة، حيث قامت الدراسة على فكرة أن هناك علاقة سببية بين تتابع زمني معين للأحداث.[3] ففي البداية تتناول وسائل الإعلام أحداثا معنية بالتركيز ويتبع ذلك أن هذه التغطية تؤثر في رؤية وإدراك المتلقي للأهمية النسبية للقضايا. والإفتراض الذي سعت الدراسة إلى اختباره هو أن التغير في أولويات القضايا التي سوف يؤثر في صناعة السياسة واتخاذ القرارات وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هو:

1- أثرت التغطية الإعلامية في إدراك الجمهور العام أهمية القضية بحيث أصبحت في مرتبة عالمية في أولويات إهتمامه، الأمر الذي يتفق مع الغرض العام لنظرية وضع الأجندة.

[1]- نفس المرجع. ص175.

[2]- أحمد طيلب، مرجع سابق. ص 185.

[3]- منذر صالح جاسم الزبيدي، مرجع سابق. ص187.

2-فيما يتعلق بتأثير التغطية الإعلامية على صانعي السياسة فقد اعتمدت الدراسة على خمسة(5) أبعاد هي:

أ- مدى تأثير التغطية الإعلامية على إدراك صانعي السياسة العامة لأهمية القضية وكانت النتيجة أن هناك تأثيرا قويا للتغطية الإعلامية في إدراك صانعي السياسات لأهمية القضية و ذلك على المستوى الحكومي و إن كان هذا التأثير لم يوجد لدى الصفوة في الأحزاب والجماعات الضاغطة.

ب- مدى تأثير التغطية الإعلامية في إدراك صانعي السياسات لحجم التأثيرات الواقعة على الجمهور بشأن القضية، و كانت النتيجة أن صناع السياسة والقرارات يرون أن ثمة تأثيرا كبيرا للتغطية الإعلامية بشأن القضية المطروحة على الجماهير وان كان هذا التأثير لم يوجد لدى الصفوة في الأحزاب والجماعات الضاغطة.

ج- مدى تأثير التغطية الإعلامية في اعتقاد صانعي السياسة بضرورة وضع سياسات واتخاذ قرارات لمواجهة القضية، و كانت النتيجة أن هناك شعورا لدى صانعي السياسات ومتخذي القرار بأهمية تصحيح الأوضاع المتعلقة بالقضية المثاره عن طريق اتخاذ قرر علاجي.[1]

د- مدى وجود علاقة بين الإعتقاد في مصداقية التغطية الإعلامية ودرجة التأثر بها وكانت النتيجة أن الإرتباط قوي وإيجابي بين درجة الثقة في مصداقية التغطية الإعلامية ودرجة التأثر بها.

هـ- مدى وجود تشابه بين وجهة نظر الجمهور وصانعي السياسات فيما يتعلق بالأهمية النسبية للقضية موضع التغطية، و كانت النتيجة أن هناك تعميما في رؤية الجمهور العام للقضية

[1] - منذر صالح جاسم الزبيدي، مرجع سابق. ص188.

باعتبارها مشكلة خطيرة في الوقت الذي بدت فيه الإختلافات بينه وبين رؤية صناع السياسات في جوانب مختلفة من القضية، فلم تؤثر التغطية الإعلامية في صناع السياسات بشكل واحد كما حدث بالنسبة إلى الجمهور العام، كما أن التأثير الواقع على صانعي السياسات في الحكومة كان أكبر منه في حالة الصفوة في الأحزاب والجماعات الضاغطة.

إن دور وسائل الإعلام في استثارة وترشيح وبناء المدخلات يرتبط بالقرار الديمقراطي حيث تمارس دورا مزدوجا فهي تنقل مواقف الحاكم إلى المحكوم، والمحكوم إلى الحاكم[1]، حيث نجد أن صناع القرار ينظرون إلى وسائل الإعلام كمقياس لرد فعل الجمهور تجاه سياساتهم وقراراتهم بالإضافة إلا أن وسائل الإعلام تؤثر على القرارات السياسية وذلك لأنها تنقل إتجاهات الرأي إزاء أبرز القضايا العامة[2]، وهكذا تساهم وسائل الإعلام بدور فعال في صنع السياسة العامة فمحتوى وسائل الإعلام يعد مصدرا ثريا للمعلومات التي تساهم في تقديم ووضع البدائل للسياسات والقرارات المزعم اتخاذها ، كما تعمل وسائل الإعلام على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي السياسات والتأثير عليهم مما يساعد على تزايد التفاعل بين صانعي السياسة والجماهير.[3]

---

[1]- نفس المرجع. ص 189.

[2]- كريم حسن،"مفهوم الحكم الصالح"، المستقبل العربي، العدد: 309، نوفمبر 2004. ص41.

[3]- منذر صالح جاسم الزبيدي، مرجع سابق. ص 189.

الفصل الثالث: الفواعل غير الرسمية ودورها في رسم السياسة العامة في الأنظمة التسلطية.

و مثلما ذكرنا آنفا بأن طبيعة النظام السياسي هي التي تحدد الدور الذي تلعبه الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الدول، وبعد الحديث عن النظام الديمقراطي و كيف لدور الفواعل الغير رسميه أهمية في رسم السياسة العامة ، في هذا الفصل سنتحدث عن النظام التسلطي وكيف تقوم هاته الفواعل بدورها في ظل تقييد الحريات والتضييق على النشاط السياسي لهاته الفواعل الغير رسمية وقبل الحديث عن هذا لا بد من فهم طبيعة النظام والخصائص التي تميزه وسنتطرق إلى هذا في المبحث الأول ، لنتعرف في المباحث التالي على الدور الذي تلعبه كل من الأحزاب والجماعات الضاغطة والرأي العام والإعلام في رسم السياسات العامة في هذا النظام السياسي.

المبحث الأول: طبيعة النظام التسلطي وخصائصه.

أولا: طبيعة النظام التسلطي:

هذا المفهوم يصطلح على مجموعة واسعة من الأنظمة السياسية، وعادة لوصف أنظمة العالم الثالث وأنظمة سابقة في التاريخ، وتقترن بهذا الوصف أوصاف أخرى كالدكتاتورية، السلطانية، الاستبداد الحكم المطلق. ويعرف النظام التسلطي "خوان لينز" بأنه:" نظام سياسي يعتمد على الإكراه والعنف مع غياب إيديولوجية واضحة باسم فرد أو مجموعة و عدم تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية ويسميها كذلك بأنظمة التعددية المحدودة"، وتختلف التوجهات في تعريف النظام التسلطي حيث يرى أنصار المدرسة التنموية في السياسة المقارنة بأن الأنظمة التسلطية هي أنظمة انتقالية نحو أنظمة أكثر حداثة وديمقراطية

أو هي أنظمة غير مستقرة كما يرى "صموئيل هينتنغتون"، حيث تتميز بحراك إجتماعي كبير مما يؤدي إلى تغييرها عبر الزمن في حين يرى أنصار النظرية الشمولية أن الأنظمة التسلطية تختلف عن الأنظمة الشمولية في نطاق ودرجة السيطرة على المجتمع بوسائل القمع والإكراه والتي هي أقل لدى الأنظمة التسلطية مع ميل هاته الأخيرة نحو المحافظة وغياب أيديولوجية شمولية أو ثورية.[1]

إن صعوبة تعريف الأنظمة التسلطية يرجع إلى أن هذا الوصف يشمل مجموعة واسعة من الأنظمة التي تنتمي إلى العالم إذا أضفنا لها أنظمة أوروبية سابقة مثل البرتغال في عهد "سالازار"، وإسبانيا في عهد "**فرانكو**" حيث اتسمت الأنظمة الأوروبية بهذه الصفة في القرن التاسع مثل فرنسا في عهد بونابرت، كما تدرج فيها أنظمة الحكم التقليدية الملكية التي شاعت عبر العالم وفي مجمل الفترات التاريخية ويمكن تصنيف الأنظمة التسلطية وتقسيمها إلى أنظمة تسلطية قديمة، وأنظمة تسلطية حديثة.

1- الأنظمة التسلطية القديمة (الأشكال التاريخية للنظام التسلطي):

أ- الملكيات المطلقة: وهي الأنظمة السياسية الأكثر انتشارا عبر التاريخ حيث ترتكز السلطة في يد الملك ويمارسها بصورة كاملة،دون الإستناد للشعب بل حتى دون مشاركة من الشعب فالملك يكون مطلق التصرف في شؤون الحكم وشؤون البلاد، مثل فرنسا في عهد النظام القديم.[2]

ب-الأنظمة الإستبدادية: وهي أنظمة يحكمها فرد من دون إلتزام بأي قوانين أو قواعد حكم[3]، بل على العكس إرادته هي القانون الواجب إتباعه من طرف المحكومين، ويكون الحاكم هنا مطلق التصرف غير مقيد من حيث الوسيلة ولا من حيث الغاية من تصرفاته.[4]

---

[1]- عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق. ص55.

[2]- محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق. ص131.

[3]- عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق. ص57.

[4]- محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق. ص 125.

ت-الأنظمة الثيوقراطية: وهي التي تحكم باسم الدين، ويرى دارسون آخرون انها تندرج في إطار النظم الشمولية،(حالة إيران بعد الثورة)، بالإضافة إلى نظم أخرى كالديكتاتوريات، و الديمقراطيات الوصائية أو الموجهة، و الأنظمة العسكرية.[1]

2-الأنظمة التسلطية المعاصرة:

وتطرقا في الحديث عن الأنظمة التسلطية المعاصرة فهي تتفاوت بين أنظمة ذات توجه اشتراكي إلى أنظمة يمينية، ومن ناحية النخب الحاكمة هناك أنظمة تحكمها نخب تقليدية (أوليغارشيات تقليدية) أو نخب ذات توجهات تحديثية (أوليغارشيات تحديثية) لذلك هناك تصنيفات فرعية لها أهمها:

أ- الأنظمة الإستبدادية المحافظة: وهي أنظمة حكم ملكية في الغالب ، تتميز بضعف مؤسسي ومشاركة سياسية محدودة تسمح لنخب الحاكمة بالتمتع بامتيازات كبيرة دون خضوعها لأي رقيب، تمارس فيها السلطة عبر الوراثة مع وجود انتخابات محدودة، و يطلق عليها "صاموئيل هنتنغتون" بالأنظمة الوراثية الجديدة.

ب- النظم الأوليغارشية التابعة أو النظم الوصائية:

نظم سياسية ذات واجهات ديمقراطية من حيث وجود برلمانات، تعددية سياسية ظاهرية، ولكن السلطة السياسية محتكرة في يد نخب مشكلة من كبار رجال الأعمال وكبار ملاكي الأراضي.

ت-النظم الديكتاتورية الشعبوية:

وتسمى أيضا بالنظم البونابرتية نسبة لبونابرت إمبراطور فرنسا ، حيث يكون سند بقاء النظام السياسي هو كارزمية الزعيم، الذي ينتمي في الغالب إلى النخبة العسكرية، مع سياسات تنزع إلى القومية والشعبوية، وبالإستناد إلى إصلاحات اقتصادية واجتماعية تصب في معظمها في صالح

[1]- عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق. ص57.

الطبقات العليا والمتوسطة، ويكون الجيش هو العمود الفقري للحكم وكأداة في الإرتقاء والحراك الإجتماعي ومن بين الأمثلة: (مصر في عهد "جمال عبد الناصر"، "كمال أتاتورك" في تركيا).

ث–النظم البيروقراطية التسلطية:

وهذا النوع من الأنظمة التسلطية هو أكثر الأنظمة التسلطية تطورا وحداثة من جانب المؤسسات السياسية والإجتماعية ومن جانب التطور الإقتصادي، ويسميها "هوارد فياردا" بالنظم الكوربوراتية حيث تحكم البيروقراطية الحكومية وتسيطر على مظاهر المجتمع والإقتصاد بصفة قسرية، ويرى "دارسون" أن بعض الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد والإيديولوجية الشمولية تتحول إلى جهاز بيروقراطي وطبقة بيروقراطية حاكمة بعد ضعف الطابع الإيديولوجي لها كما حدث مع نظام الإتحاد السوفياتي وأنظمة الكتلة الشرقية بعد وفاة الزعماء الكارزميين مثل "ستالين" و " تيتو"، أي تتخلى هذه الأنظمة عن تطلعاتها الثورية وتتحول إلى مجرد نخب بيروقراطية سياسية متنفذة، مع السماح التدريجي لفتح المجال أمام التعددية الإجتماعية بالسماح لقوى اجتماعية مستقلة بممارسة نشاطها (الكنائس،المجموعات القومية الإثنية،المفكرون..الخ).[1]

ثانيا: خصائص النظام التسلطي :

إن للأنظمة التسلطية عدة خصائص وسمات تميزها عن غيرها من الأنظمة حيث تعتبر هاته الأنظمة محدودية المشاركة في صنع القرار، أي يكون صنع السياسة العامة سواء كانت خارجية أم اقتصادية أم تعليمية ... الخ، محتكرا من قبل فرد واحد أو أقلية،[2] كما لا تخضع فيه السلطة الحاكمة للقانون بل

---

[1]– عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق. ص56.

[2]– محمد حسن يوسف، "خصائص النظام التسلطي"، متحصل عليه من موقع:

http://www.saaid.net/Doat/hasn/229.htm ، 17 يوليو 2012 .

على العكس، تكون إرادتها هي القانون الواجب إتباعه من طرق الأفراد دون أن تخضع لحكمه[1] بالتالي يعني هذا غياب المشاركة الواسعة في صنع القرار وضعف دور المعارضة، و يترتب على ذلك غياب مشاركة الناخبين، وسيادة حالة من اللامبالاة السياسية بين المواطنين، وضعف المشاركة في الانتخابات العامة، وضعف دور الأحزاب السياسية.كما تتميز النظم التسلطية بالتعسف في الممارسات، و فكرة التعسف تعني سوء استخدام السلطة، أو فكرة التشدد، أو فكرة استخدام القوة المفرطة، أو الاعتماد بشكل أكبر على أجهزة الشرطة والجيش. أي وجود الطابع التحكمي، بمعنى عدم الاحتكام لنفس المعيار أو نفس القانون في التعامل مع الناس و حينما لا يوجد معيار واحد للتعامل مع الناس (مثل إدخال عنصر الدين، أو العرق، أو الاستلطاف الشخصي)، فنكون بصدد عناصر تخل بمبدأ المساواة بين الناس و وجود الطابع التحكمي يعني الغياب الكلي أو الجزئي لقواعد القانون، و هو ما يسمح بتطبيق القانون وقتما نشاء وتغييبه وقتما نريد، و يؤدي هذا للغموض في أدوار المؤسسات. وما هو أكيد أن فكرة التعسف في الممارسات بصفة عامة تؤدي لنوع من الردع و هو ما يؤدي إلى وجود حالة عامة من الخوف،[2] فما دامت السلطة ترتكز في يد عدد محدود من الأفراد أو فئة معينة أو طبقة محدودة و التي بدورها تشكل الأقلية الحاكمة التي تحتكر الحكم والسلطة، [3] فالبقاء السياسي يرتبط بمدى رضاء قمة النخبة السياسية عن الشخص أو العلاقات الطيبة معها و ليس له أدنى ارتباط بالجدارة. أي أن رضاء تلك المجموعة المحدودة عن الشخص تعني بقاءه في موقعه حتى ولو ارتكب أفظع الموبقات. إذن عدم وجود قاعدة متبعة للوصول إلى السلطة تجعل جميع أفراد النخبة السياسية تعاني حالة من الترقب والقلق، وتؤدي لانتشار التملق والرياء بديلا عن إتباع الحق والانحياز للصالح العام، كما نلاحظ حالة من الخوف تشمل جميع المشتغلين بالعمل السياسي، ذلك أن النظام البوليسي القمعي يمكن أن يصل

---

[1]– محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق . ص125.

[2]– محمد حسن يوسف، مرجع سابق.

[3]– محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق. ص144.

لأي شخص يخرج عن الدور المرسوم لما يجب أن تكون عليه المعارضة، و ذلك لتجاوزه الخطوط الحمراء الموضوعة للمعارضة، وليكون عبرة لأي شخص آخر تسول له نفسه أن يتجاوز تلك الحدود، و من خاصيات الأنظمة التسلطية أنها تعمل على غلق القنوات السلمية لانتقال السلطة وفرض القيود على المنافسة السياسية. هذه الممارسة تغلق الباب أمام الطريق السلمي لتغيير السلطة و غلق قنوات التغيير السلمي للسلطة، تؤدي لإجبار الناس على التفكير في أساليب غير سلمية، أقلها شأنا هي المظاهرات السلمية والنزول إلى الشارع.[1]إضافة إلى هاته الخصائص فالأنظمة التسلطية تجمع العديد من الخصائص والسمات الأخرى التي تميزها عن باقي الأنظمة السياسية و التي تتمثل في:

1- وجود قيود وحدود أمام التنافس السياسي.

2- غياب إيديولوجية صارمة ومنسجمة، وعادة ما تلجأ بعض هذه النظم إلى ايديولوجيات غير شمولية ذات طابع وطني قومي.

3- هناك استعمال للعنف والإكراه لفرض الولاء السياسي.

4- هناك ضعف في تدعيم الحريات العامة والفردية، وحريات الإعلام والصحافة فهي خاضعة لرقابة الدولة،[2] حيث لا مجال للحديث عن حقوق وحريات الأفراد لأن هذه الحقوق والحريات لا وجود لها طالما أن الحاكم أو الأقلية الحاكمة لا تخضع لأي قانون يقيدها لا يخضع أيضا لأية رقابة قضائية.[3]

5- هناك حدود وقيود أمام إمكانية إستقلالية السلطة القضائية.

---

[1]- محمد حسن يوسف، مرجع سابق.

[2]- عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق. ص55.

[3]- محمد رفعت عبد الوهاب ، مرجع سابق. ص 125.

6- السلطة السياسية ذات مؤسسات غير مستقرة وضعيفة، تحكمها نخب تقليدية أو نخب حديثة ذات انتماء عسكري في الغالب.[1]

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية ودورها في رسم السياسة العامة في الأنظمة التسلطية.

تميل النظم التسلطية إلى إنشاء أنظمة حزبية تقوم على سيطرة الحزب الواحد أو اتحادات وطنية ويفسر ذلك إلى طبيعة الشخصيات الحاكمة والتي يكون أغلبها عسكريون ينفرون من السياسة ويميلون إلى الشمولية والمنفعية والتسلط ، حيث يستبدلون الأحزاب التعددية التقليدية بحزب واحد ينشأ في العديد من هذه الأنظمة من أوساط النخبة العسكرية، نظرا للحاجة الماسة إليه في تعبئة الجماهير وإعطاء شرعية للسلطة في مجتمع تتميز القوى الإجتماعية فيه بضعف الترابط على أساس قومي.[2] وهذا الحزب يقوم باحتكار العمل السياسي والسلطة السياسية معا خلافا للأنظمة التي تقوم على تقديس وإحترام الحقوق والحريات العامة للمواطنين منها: حرية الرأي والتعبير، وحق المشاركة الحرة، ومعارضة السلطة السياسية وذلك بسبب إنتفاء التنافس في ظل هذا النوع من النظم،[3] و لعل من بين أشكال النظم الحزبية التي سادة في الأنظمة التسلطية هي:

نظام الحزب المسيطر: وفي ظل هذا النظام يكون في الدولة أكثر من حزبين أي أن نظام الحزب المسيطر يقوم في ظل تعدد الأحزاب، و لكن أحد الأحزاب وهو الحزب المسيطر يستأثر بالسلطة نظرا لقوته ولحصوله على أغلبية كبيرة تحول بين الأحزاب وبين إمكانية وصولها إلى كرسي الحكم، و من

---

[1]- عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق. ص55.

[2]- عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق. ص57.

[3]- مولود مراد محي الدين، **نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن**، ط01. العراق : سيما-سليمانية، 2007. ص 169.

النادر أن يسود نظام الحزب المسيطر في ظل حزبين فقط لأن الحزب القوي في هذه الحالة يمحو الحزب المنافس نهائيا ليقيم نظام الحزب الواحد، و لقد كان للفقيه الكبير "ديفرجيه" فضل اكتشاف ظاهرة الحزب المسيطر وهو الذي أدخل اصطلاح الحزب المسيطر في قاموس العلوم السياسية سنة 1951 ويرى "ديفرجيه" أنه لتكييف نظام متعدد الأحزاب بأنه نظام حزب مسيطر يتعين توافر خاصيتين:

الخاصية الأولى: أن يتفوق الحزب على الأحزاب المنافسة تفوقا واضحا خلال فترة طويلة نسبيا، حتى ولو فشل في الإنتخابات مرة أو مرتين.

الخاصية الثانية: هي أن يجد الحزب آمال الأمة وأفكارها بحيث تجد الأمة نفسها في برنامج الحزب وطريقة عمله و لكن الحزب المسيطر قد يأتي على رأس قائمة الأحزاب ويترك مكانا للأحزاب الأخرى، وهنا يكون الحزب مسيطرا سيطرة عادية وقد يحتل الحزب المسيطر القمة دون أن يترك للأحزاب الأخرى مكانة ضئيلة لا تكاد تذكر وهنا يكون الحزب شديد السيطرة.[1]

- **الحزب شديد السيطرة:**

يكمن الخلاف الأساسي بين نظام الحزب المسيطر العادي ونظام الحزب شديد السيطرة في حجم الحزب المسيطر وعدد أصوات الناخبين وعدد المقاعد التي يتحصل عليها، ويحتل نظام الحزب الشديد السيطرة آخر درجة في منحنى تدرج التنافس بين الأحزاب، ويعتبر على الحدود بين النظم التنافسية والنظم الغير تنافسية و قد أوضحنا أن نظام الحزب شديد السيطرة إذا أساء استغلال مركزه بين الأحزاب الأخرى فإنه يقترب كثيرا من نظام الحزب الوحيد الذي لا يسمح بإقامة أحزاب أخرى ولا يتيح الفرصة للتنافس بتاتا على السلطة وبالتالي ندخل لوجه آخر من النظم التي لا تقبل

---

[1] – سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية (أهميتها–نشاتها–نشاطها)**، القاهرة : كلية الحقوق– جامعة القاهرة، 2005. ص50.

بالمعارضة السياسية لها ولا بالتنافس حيث أنها تتبنى إيديولوجية معينة وتدافع عنها وتحاول فرضها .[1]

إن نظام الحزب الواحد هو مثال لإحتكار السلطة من قبل تنظيم سياسي واحد، ويذهب جانب من الفقه إلى أن مصطلح نظام الحزب الواحد مصطلح خاطئ في تسميته فتعريف الحزب الواحد جزء من الكل ومن ثم يعني وجود بديل معارض والحديث عن دولة الحزب الواحد معناه استخدام متناقض في المصطلح، فمثل هذه الدولة سواء أكانت فاشية أم شيوعية تظهر احتكارا للسلطة واسمها الصحيح الديكتاتورية.والجدير بالذكر أن فكرة قيام الحزب الواحد هي فكرة حديثة ، فهي إحدى التجديدات السياسية التي استحدثها القرن العشرين، ويعد الحزب الشيوعي السوفياتي هو أول حزب يمثل فكرة الحزب الواحد، وأخذ عنه كل من موسوليني في إيطاليا الفاشية، وهتلر في ألمانيا،[2] وقد انتشر نظام الحزب الواحد في أعقاب الحرب العالمية الثانية في أوروبا الشرقية حيث حذت بلدان هذا المعسكر حذو الإتحاد السوفيتي من حيث التنظيم السياسي والدستوري، و تتفرع نظم الحزب الواحد إلى عدة فروع و هذه الفروع تختلف بعضها عن بعض باختلاف معنى و دور و أيديولوجية الحزب، و على هذا الأساس توجد نظم الحزب الواحد الماركسية و نظم الحزب الواحد الفاشستية و نظم الحزب الواحد في الدول النامية.[3]

1- **الحزب الواحد الشيوعي:** يعتبر الحزب في تحليل كارل ماركس ولينين تعبيرا سياسي عن طبقة إجتماعية، إذن بمجرد قيام الثورة وتوحيد المجتمع وإلغاء الطبقات واختفاء الصراعات بين هذه الطبقات فلا ضرورة لوجود أكثر من حزب واحد في مجتمع بلا طبقات حيث لا وجود لأي مبرر

---

[1]- سعاد الشرقاوي، مرجع سابق. ص 54.

[2]- علي يوسف الشكري، **الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة**، ط01 . عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012. ص 323.

[3]- سعاد الشرقاوي، مرجع سابق. ص 56.

لتواجد عدة أحزاب بمعنى أن المجتمع الإجماعي أي غير المنقسم يحتم تبني نظام الحزب الواحد.[1]

2- **الحزب الواحد الفاشستي:** إن تبرير نظام الحزب الواحد الفاشستي يختلف تماما عن تبرير نظام الحزب الواحد الشيوعي، إذ يفسر منظروا الفاشستية سبب تبني نظام الحزب الواحد بأنه يرجع إلى التخلي عن مبدأ حياد الدولة السياسي،[2] فالدولة الليبرالية دولة محايدة تقبل تبادل وجهات النظر وتداول السلطة بين أصحاب المذاهب المختلفة، أما الدولة الفاشستية فهي دولة تحمل فكرا معينا وتدافع عنه ولا تقف موقف الحياد و يعبر عن هذا الموقف الجديد الدولة الفاشستية بأنها دولة حاملة لمثل عليا. و يؤكد موسوليني أن الدولة الليبرالية لا توجه التقدم المادي والمعنوي للجماعات، ولكنها تقتصر على تسجيل النتائج التي يصل إليها المجتمع، أما الدولة الفاشستية فهي دولة واعية لها إرادة وتدافع عن قيم أخلاقية، فالدولة كما تتصورها الفاشستية وتحققها هي واقعة روحية وأخلاقية، و الدولة الفاشستية تدافع عن إيديولوجية معينة إذ يؤدي هذا إلى عدم قبول أحزاب أخرى غير حزب الدولة، فلها مسؤولية رسم السياسات والحفاظ على الأمن وتسيير الحكم الخ ، دون وجود معارضة سياسية أو جماعات تشكل أو تحمل إيديولوجيات معارضة.[3]

3- **الحزب الواحد في دول العالم الثالث:** تعتبر دول العالم الثالث خير مثال على الأنظمة الأحادية السلطوية وهي سمة خاصة بالحياة الحزبية والنظم السياسية في هذه الدول،[4] حيث تتبنى كثير من دول العالم الثالث نظام الحزب الواحد و تختلف هذه الدول في تبريرها لتبني الحزب الواحد، فهي أحيانا تستند إلى الرغبة في الحفاظ على الوحدة الوطنية موضحة أن تعدد الأحزاب يهدد

---

[1]- حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، بغداد : مطبعة جامعة بغداد، 1986. ص279.

[2]- حسان محمد شفيق العاني، مرجع سابق. ص57.

[3]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة : كلية الحقوق – جامعة القاهرة، 2007. ص237.

[4]- مولود مراد محي الدين، مرجع سابق . ص 174.

بانقسامات قبلية و محلية، و تشير هذه الدول أيضا أن جهود التنمية الإقتصادية يجب تعبئتها جميعا من اجل مصلحة الدولة ومن ثم لا تسمح بتفرق الجهود في صورة أحزاب،ومن المبررات التي تبرزها دول العالم الثالث للدفاع عن نظام الحزب الواحد عدم كفاية وكفاءة النخبة السياسية الإدارية القادرة على تبني وتسيير نظام تعدد الأحزاب بسلامة وبشكل يفيد المجتمع.[1]

وفي دراستنا هاته لدور الأحزاب في رسم السياسة العامة في الأنظمة التسلطية سنركز على دور الحزب الواحد في الإتحاد السوفييتي بشكل خاص وفي أوروبا بشكل عام وذلك لانتشاره بقوة وفرض إيديولوجيته على المجتمعات بحيث أصبح الحزب الواحد هو المسيطر على الحياة السياسية، يضع السياسات ويحرك المجتمعات حسب توجهاته وأفكاره، و يذهب جانب من الفقه إلى أن معظم الأحزاب الوحيدة كانت أحزاب معارضة في نظم متعددة الأحزاب، حتى إذا ما احتلت مراكز السلطة سحقت كل هياكلها وطبيعتها بعد وصولها إلى السلطة كما كانت قبل وصولها إليها. ولا يواجه الحزب الواحد مشكلة التنافس على مقاعد الحكم فمن هنا نجد أن أعضاء الحزب لا يعملون على خدمة مصالح الشعب، بل على إرضاء الزعماء وكسب ثقتهم.[2]

إن الأحزاب السياسية تمثل طبقات إجتماعية مختلفة ومن ثم فهي تتبنى مصالح مختلفة وأيديولوجيات متباينة وعليه ينشأ تعدد الأحزاب نتيجة لتعدد الطبقات واختلافها ، فإذا أزيل التعدد والإختلاف الطبقي زالت الحاجة إلى تعدد الأحزاب. وبنيت على هذا الأساس عدة نتائج هامة منها، إن وجود حزب وحيد شرط لبناء الإشتراكية، وإن الثورة الإشتراكية تعني بالضرورة تقييد الحقوق السياسية لهذه الطبقات بما في ذلك حق ممارسة الحياة الحزبية وحق الإنتخاب والترشيح.[3]فبعد دستور سنة 1936 أول دستور سوفيتي

---

[1]- مولود مراد محي الدين، مرجع سابق. ص58.

[2]- علي يوسف الشكري ، مرجع سابق. ص 324.

[3]- نفس المرجع ، نفس الصفحة.

يشير صراحة إلى وحدانية الحزب ودوره الشمولي، فقد نصت المادة (126) منه على أنه " طليعة الناس العاملين في كفاحهم لتعزيز النظام الإشتراكي وتطويره والنواة القائدة لجميع منظماتهم) وجاء دستور سنة 1977 مؤكدا لدور الحزب الشمولي فقد نصت المادة (6) منه على أن الحزب الشيوعي هو " القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفيتي وهو نواة نظامه السياسي ومؤسسات الدولة"،ونجد أن الدستور يصف الحزب أنه خلاصة مركزة لأنشطة المواطنين من الناحية السياسية، وأن للحكومة أية دور كبير في اتخاذ أي قرارات هامة على المستوى السياسي أو التنظيمي إلا بتوجيه من الحزب ، ومن هنا يتضح أن الحزب هو أساس النظام السوفيتي وأنه المنظمة الوحيدة التي لها حق تفسير الأيديولوجية الشيوعية، فهو حاكم جماهير الشعب والذي يوجهها ، ولديه ترتكز كافة السلطات كما أنه المسؤول عن وضع مختلف السياسات بمعنى آخر جامع فالحزب هنا هو صاحب السيادة المطلقة في الإتحاد السوفيتي.

إن للحزب الواحد السلطوي دورا كبيرا في صنع السياسات العامة للبلد وتنفيذها فكل السلطات ترتكز لديه وذلك لاحتكاره للعمل السياسي واستبعاده للقوى السياسية الأخرى ودمج كل السلطات وجمعها بيد القائد الحاكم أو الهيئة الحاكمة الواحدة والتي من خصائصها عدم إبتغاء تحقيق أي تغييرات جذرية هامة في السلوك والتوجه العام للمجتمع كما هو في الأنظمة الشمولية.[1] وتعد هاته واحدة من أهم ميزات الحزب الواحد السلطوي ولعل من بين الميزات الأخرى التي ساهمت بشكل كبير في التأثير على الدور الذي يلعبه الحزب في صنع السياسات وتسيير الحياة السياسية والإجتماعية في المجتمع هي كونه :

أ- **الحزب الواحد حزب الصفوة:** فالعضوية في الحزب ليست مفتوحة غالبا للراغبين في الانضمام إليه، وإنما هي عضوية مقيدة بشروط تتفاوت شدتها من حزب لآخر، ذلك أن الحزب الواحد

[1]- مولود مراد محي الدين، مرجع سابق. ص 173.

يعتبر حزب الصفوة على المستوين القيادي والقاعدي حيث يتشكل من طبقات العمال الأكثر نشاطا ووعيا من الذين يعتبرون من طليعة العمال في كفاحهم من أجل الحزب.[1]

ب-**إحتكار الحزب للعمل الحكومي:** ويتحقق هذا الإحتكار من خلال تحقيق الإندماج التام بين هيئة موظفي الحزب وهيئة موظفي الحكومة ، وعلى سبيل المثال إن ستالين كان يحتل منصب سكرتير عام للحزب ويشغل في الوقت نفسه منصب رئيس الوزراء في الحكومة السوفيتية وجمع الرئيس السابق " غورباتشوف" بين منصب سكرتير عام للحزب ورئاسة الدولة، وجمع صدام حسين بين رئاسة الدولة وأمانة سر القيادة القومية ورئاسة مجلس قيادة الثورة. إن هذا المركز الذي يتمتع به الحزب لم يخلق ظاهرة ثنائية الحزب والدولة فقط بل جعل من الدولة جهازا ملحقا بالحزب، وبذلك نشأت ظاهرة حلول الحزب محل الدولة بدلا من قيادتها وتوجيهها، وكانت مسوغات هذه الظاهرة في البداية ضعف الأجهزة الحكومية في الدولة ذاتها التي تكونت في مجرى الثورة والحرب والفوضى والإنهيار الإقتصادي وضرورة تدخل الحزب تدخلا فعالا حاسما، إلا أن هذه المسوغات بقت سائدة حتى بعد مضي عشرات السنين على انتهاء تلك الظروف، أي بعد اكتمال بناء أجهزة الدولة وتوطد النظام السياسي حيث بقي الحزب هو المسيطر على زمام الحكم وبقيت السلطة مركزة لديه .

ج- **إحتكار الحزب للعمل السياسي:** فأعضاء السلطة التشريعية جميعا هم أعضاء في الحزب الشيوعي أو مؤيدون له، أما الوزراء فهم موظفون تنفيذيون ملزمون بتنفيذ السياسة التي يمليها الحزب.

---

[1] - موريس ديفرجيه، ترجمة عبد المحسن سعد ، **الأحزاب السياسية**، القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011. ص 263.

د- **الحزب هو أداة الربط بين الحكومة والجماهير:** فالصفة المميزة للنظم التسلطية والديكتاتورية هو انعزال القادة عن الجماهير، و وجد نظام الحزب الواحد أن الحل يكمن في نشر خلايا الحزب في كل مكان، ومن خلالها يستطيع الحزب ومن بعده الحكومة في أوساط الرأي العام.

ه- **الهيمنة على الشعب:** فالحزب الواحد هو طليعة الشعب، حيث يسعى إلى جمعه وتلقينه الإيديولوجية التي يؤمن بها ، ولكي ينجح الحزب في هذه المهمة عليه السيطرة على وسائل الإعلام والإتصال كالصحافة والراديو والإذاعة، والإشراف المباشر على المنظمات الثقافية والعلمية والمهنية.[1]

---

[1]- علي يوسف الشكري ، مرجع سابق. ص328.

المبحث الثالث:جماعات المصالح ودورها في رسم السياسة العامة في الأنظمة التسلطية.

إن لفكرة الجماعات الضاغطة في الأنظمة التسلطية وخاصة منها ذات التوجه الإشتراكي معنى آخر يختلف عن معناها ودورها في الدول الديمقراطية وذات التوجه الإقتصادي الرأسمالي. فالدولة في هاته الأنظمة تلعب دورا هاما في الإقتصاد، ولذا فإن أهم جماعات الضغط هي جماعات الضغط العامة فالقطاع الإقتصادي العام يمارس ضغطا على سلطات الدولة لتحقيق مطالبه، ولكن إلى جانب الضغط الذي يمارسه القطاع العام الإقتصادي يوجد نشاط ضغط تمارسه النقابات ومنظمات شبابية وتنظيمات الأحياء على الحزب الواحد ، ومن المعروف أن كل عضو في الحزب هو عضو أيضا في أحد التنظيمات الموازية للحزب والمشار إليها ويعتبر هذا النظام وسيلة فعالة لإحكام رقابة الحزب الواحد على الأنشطة الأخرى.[1]وجماعات الضغط بشكل عام ليس لها استقلال عن الحكومة أو الحزب الحاكم وتعتمد ماليا على الإعانات التي تقدم لها، إضافة إلى أن الدولة تفرض القيود على مطالب هاته الجماعات وقياداتها وأساليب عملها، لذلك نجد أن مهمة هاته الجماعات في الأنظمة التسلطية هي حشد التأييد الشعبي للنظام وسياساته، وضعف دور هاته الجماعات يبرز نتيجة لافتقارها للاستقلالية .[2]

وفي الأنظمة التسلطية سواء كانت في الحزب الواحد أو ذات حكم عسكري، تبرز سيطرت الهيئة الحاكمة على المجموعات القائمة لتصبح أجهزة تابعة للحزب أو الدولة، فالحزب الواحد ينظر لنفسه كونه الممثل الوحيد للمجتمع المدني، ويفترض في هذا المفهوم بالضرورة أن الإتحادات التي تسعى لتوضيح مصالح معينة يجب عليها أن تقوم بذلك من خلال الإطار الحزبي، وما إن يصبح الإتحاد تحت وصاية الحزب

---

[1] – سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق. ص246.

[2] – ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق. ص 23.

حتى يتم إخضاعه للتوجيهات السياسية ويمنع من التعبير عن وجهات نظر تخالف مذهب الحزب أو مصالحه.[1] وقد يمارس الضغط من طرف المؤسسات العامة التي تنشئها الدولة في تحقيق الأهداف المخططة ، وهذا يؤدي إلى أن طلبات هذه المؤسسات العامة أو القطاع العام بشكل عام يمكن أن تترجم في شكل ضغط يمارسه هذا القطاع على السلطات المركزية من أجل الحصول على امتيازات في مجالات تتعلق بهذه القطاعات،[2] و الإختلاف الذي نلاحظه بين جماعات المصالح في النظم الديمقراطية وفي النظم التسلطية أن الأولى لا تنص عادة على الجماعات الضاغطة بصفة صريحة ، وإنما تشير إلى حرية الشعب في ممارسته حقوقه والتعبير عن أرائه بواسطة ممثليه ومنظماته على عكس النظم التسلطية التي يكون فيها نشاط هاته الجماعات في إطار رسمي،[3] ولهاته الجماعات مظهر آخر يتجلى في المنظمات الجماهيرية المرتبطة بالحزب ، فنظام الحزب الواحد الموجه والمسير للجماهير الشعبية، يعتمد على هذه المنظمات الجماهيرية لتأطير الشعب واحتوائه، وبالتالي فهي تصبح عبارة عن جماعات ضاغطة رغم تبعيتها للحزب ، وتقييدها بمبادئه وتعليماته، فهي تحاول فرض تأثيرها على الحزب وعلى السلطات المركزية من خلال النقد الذاتي والمناقشات التي تتم في إطار الحزب، و نجد في هذا الصدد أن الأنظمة التسلطية ذات الحزب الواحد تمنع وجود تكتلات داخل الحزب، كما تمنع وجود معارضة للحزب فالمعارضة التي تقوم بها الأقلية ينكرها النظام الشيوعي كما ينكرها النظام الفاشي ، فالفاشية لا تقبل وجود أية معارضة فهي تقوم على حزب واحد تتجسد فيه الدولة، والأفراد لا يمارسون حقوقهم السياسية إلا أذا كانوا أعضاء الحزب.[4]

---

[1]– غابريال ألموند، مرجع سابق. ص925.

[2]– فاروق حميدشي، **الجماعات الضاغطة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998. ص 182.

[3]– فاروق حميدشي، مرجع سابق. ص 135.

[4]– ثناء فؤاد، مرجع سابق. ص 23.

ومن كل ما سبق ذكره نلاحظ أن النظم التسلطية وخاصة الإشتراكية منها والتي تقوم على الإقتصاد الموجه والمسير من طرف الدولة، فإن الصراع فيها يكون خفيا ومموها وغير ظاهر للعلن وذلك لعدم قبول الحزب الواحد لوجود تكتلات داخل الحزب أو وجود أراء معارضة لسياسات الحزب لأن ذلك حسبه خرق ومعارضة للنظام ككل فالنظام السياسي لا يسمح بالمعارضة العلنية المفتوحة ، كما أنه لا توجد قطاعات خاصة تتنافس فيما بينها لكي يستدعي الأمر وجود جماعات مصالح تخدمها مما يؤدي إلى أن هذا الصراع وهذه القوى المختلفة تتخفى تحت أنشطة أدبية و فنية مسموح بها من طرف السلطة للدفاع عن أغراضها.[1]

إن الحديث عن جماعات المصالح أو الجماعات الضاغطة في النظم التسلطية لا يمكنه أن يتسع أكثر أو يكون أكثر دقة وأكثر ذكر للمعلومات والتفاصيل وذلك لكون المعلومات التي تتعلق بهاته الجماعات في النظم التسلطية وبالتحديد في الدول الإشتراكية قليلة وشحيحة و كذلك الدراسات العلمية حول هذا الموضوع وهو ما يحول دون إعطاء صورة أوضح و أدق عن هذه الجماعات، و التي نشهد أنها إلى غاية اليوم مازالت متمسكة بالنظام الإشتراكي مثل الصين الشعبية وفيتنام وكوريا الشمالية، بعد انهيار الإتحاد السوفياتي.

---

[1] – فاروق حميدشي، مرجع سابق. ص 155.

المبحث الرابع : الرأي العام ودوره في رسم السياسة العامة في الأنظمة التسلطية.

لا يوجد نظام يمكنه أن يتجاهل تماما إتجاهات الرأي العام وأدواره ، وقد يكون السعي وراء اكتشاف هذه الإتجاهات بهدف احترامها والتكيف مع ما تفرضه من سياسات وقرارات، وقد يكون بهدف تطويع تلك الإتجاهات وتكييفها لتساير اتجاهات أخرى خاصة النظم التسلطية والديكتاتورية. و يشير الفكر السياسي لكل من "ديفيد هيوم" و "ميكيافيلي" إلى فكرة قريبة من هذا ، حيث يعتقد هيوم أن الحكومة أيا كان نمطها والمصالح التي تمثلها ، فإنها يجب أن تستند إلى دعامة من الرأي العام ، كما أشار "ميكيافيلي" إلى أن الأمير – الحاكم– العاقل لا يمكن أن يتجاهل الرأي العام في مسائل معينة.[1]

في النظم التسلطية نجد أن الرأي العام يخبو صوته ويكاد يتلاشى تأثيره على العمل السياسي نتيجة القهر والكبت وحجب الحريات عن الجماهير، وبالتالي يتحول الرأي العام من رأي عام ظاهر إلى رأي عام كامن يتصف بالسلبية والخضوع وعدم القدرة على التعبير عن وجهات نظره تجاه مصالحه الأساسية فطبيعة هذا النظام تعمل على تكوين الرأي العام بما يتوافق وتوجهاتها ومبادئها و لا تسمح بأي حال من الأحوال بتكوين أية آراء مخالفة لها و تستخدم لمنع تكون الأراء كافة الأساليب من القمع والعنف، بحيث تضمن أن يسود المجتمع رأي واحد هو رأيها فقط، وتتحول الجماهير إلى كتل بشرية بطريقة تسلطية مفروضة تحملها على الرضوخ للتعبير الواحد المفروض من أعلى أي من الحكومة او الحزب الحاكم أو القائد الحاكم و تأكيدا لذلك يقول "ستالين" لأننا نريد عقولا متشابهة فيجب أن نصل إلى هذه العقول بخلق طراز جديد من النشء وطراز جديد أيضا من " الرأي العام" بحيث تكون عمليات خلق الرأي العام في

---

[1]– عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، القاهرة : مكتبة الاداب، 2004. ص 118.

النظام التسلطي بالقوة، و تنعكس السياسة التسلطية التي يمارسها القادة أو الهيئة الحاكمة في النظام السلطوي على انصراف الجماهير عن السعي لبلورة رأيهم والتعبير عن أي رأي حيث ترك الأمر كله للحكومة، واعتادوا القول كما يرى "**جيمس برايس**" أن ذلك أمر من شؤون الإدارة وليس لنا شان به ".[1]

إن مجمل الأحداث والتغيرات وظروف البيئة وطبيعة سلوك الناس في المجتمع والتحديات والحاجات والمشكلات كلها ذات تأثير في تكوين طبيعة الرأي العام ، لذا فإن الناس وأوضاعهم الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية عامل تغيير في الرأي العام إذ أن تلك العناصر تؤثر في الرأي العام ويؤثر الرأي العام فيها وفي حياة المجتمع عامة، حيث أن الأحداث وسائر العناصر الأخرى تشكل تنبيهات معقدة للأفراد وتؤدي في النهاية إلى ردود أفعال تظهر في الرأي العام،[2] فدور الرأي العام كقوة ضغط على النظام السياسي وتأثيره في سياساته يرتبط بطبيعة النظام السائد، ففي المجتمعات ذات النظم التسلطية يخبوا فيها صوت الرأي العام ويثار بتلاشي تأثيره في العمل السياسي نتيجة القهر والكبت وحجب الحريات عن الجماهير ويتحول الرأي العام من رأي عام ظاهر External public opinion إلى رأي عام كامن Internal public opinion، يتصف بالسلبية والخضوع وعدم القدرة على التعبير عن وجهات نظره اتجاه مصالحه الأساسية،[3] حيث لا يعدو أن يكون فقط وسيلة لتكريس أهداف النظام التسلطي حيث أنه و بدل أن يكون التأثير في اتجاهين يصبح في هذا النوع من الأنظمة في إتجاه واحد، أي من النخبة الحاكمة إلى الجماهير فقط. وفي كثير من النظم التسلطية في دول الجنوب نجد أن معظمها مغلفة بديمقراطية مزيفة و مظاهر شكلية كالإنتخابات والأحزاب أو حرية التعبير والصحافة او ما يصفه البعض باسم " حق النباح" من خلال انتقاد الحكومة دون تجاوز الخطوط الحمراء المحددة من قبل تلك الحكومة، حيث نجد أن هاته الأنظمة تحكم السيطرة على عملية تداول المعلومات والأنباء و على صياغة الخطاب السياسي،

---

[1] – صبحي عسيلة ، مرجع سابق. ص ص 21–22.

[2] – هيثم هادي الهيتي، مرجع سابق. ص 69.

[3] – سعيد سراج، مرجع سابق. ص 25.

وتوجيه مفردات الحياة السياسية لتكريس سيطرة الزعيم أو استمرارية النظام والنمط السلطوي الذي يمثله وإحكام السيطرة على المعلومات في عصر الانترنت بالرقابة الذاتية أو الخارجية أو من خلال مقدمي خدمة بوابات الأنترنت للجمهور أو من خلال إقامة صحف ومنافذ انترنت تابعة لوزارة الداخلية على سبيل المثال،[1] وبالتالي تكوين رأي عام خاضع لسلطة النظام التسلطي وتابع له ويعطيه شرعية لسياساته وتوجهاته وأفكاره حتى ولو كانت في غير مصلحة الرأي العام، حيث يعمل هذا النظام على ترويض الرأي العام من خلال إستخدام الرموز والشعارات الوطنية و يفرض على الأفراد التماثل كرها من خلال احتكار القوة أو النخبة المسيطرة سياسيا على كافة الموارد الإقتصادية وتعمل جاهدة على دحض الأصوات التي ترتفع و تدعوا للمعارضة أو الخروج عن طوع القائد أو الهيئة الحاكمة.

---

[1]– عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق. ص124.

المبحث الخامس: الإعلام ودوره في رسم السيـاسة العـامة في الأنظمـة التسلطية.

يرتبط الإعلام ارتباطا وثيقا ببناء المجتمع ككل ، ويتأثر تأثرا مباشرا بالأوضاع الثقافية و الإجتماعية والتنظيمات السياسية والأنساق الإيديولوجية السائدة في ذلك المجتمع، وكلها عوامل تتدخل في رسم توجهات السياسة الإعلامية في تلك الدولة وفي ذاك النظام ،وتتحكم حتى في المادة الإعلامية ذاتها وفي تسخير كل وسائل و أجهزة و أساليب الإعلام و الإتصال الجماهيري لخدمة هذه الأهداف، ويقول في هذا الصدد "**ولبورشر ام**" :" ليست هناك نظرية للدولة وأخرى لوسائل الإعلام ، بل هناك إيديولوجية واحدة تحدد الخط العام للدولة ولوسائل الإعلام".[1]

يطرح بعض الفلاسفة من أمثال "أفلاطون" و "ميكيافيلي" نظرية أن الحقيقة ليست نتاج جماهير عريضة من المجتمع، ولكن نتاج أقلية من الحكماء الذين هم في وضعية قيادة وتوجيه مواطنيهم[2]، وجوهر هذه النظرية قائم على فكرة" أن الملك أو السلطة تتسم بصفة الأولوهية و أن الشعب يعتبر نفسه عبدا للحاكم،[3] فالحقيقة متمركزة بالقرب من سلطة القرار و الحاكم في هذه الحالة يستخدم الصحافة والإعلام لإعلام الجمهور بما يريده لهم من معرفة وكذا السياسات التي يراها تتطلب المساندة من طرفهم، وتتبع الصحافة عامة في ملكيتها ومراقبتها الدولة التي توجه محتوى هذه الوسائل وفق السياسة التي تنتهجها وتمنع بالتالي عن طريق المراقبة والحجز والمنع وحتى السجن كل من يحيد عن هذا التوجه على اعتبار أن الحاكم يمتلك السلطة المطلقة في إدارة شؤون المجتمع ويقوم النظام الإعلامي السلطوي على المبادئ الأساسية التالية:

---

[1]– ثروت مكي ، **الإعلام والسياسة** ، ط01. القاهرة : عالم الكتب، 2005. ص120.

[2]– زهير بوسياله، مرجع سابق. ص 16.

[3]– عبد اللطيف حمزة، **الإعلام له تاريخه ومذاهبه**، ط01. القاهرة : دار الفكر العربي، 1965. ص169.

أ- تلتزم الصحافة بتأييد كل ما يصدر عن الحكومة ومؤسساتها و الدفاع عن سياسات الحكم.

ب-يعد السماح لأي فرد للعمل في الحكومة منحة من الحاكم و امتياز يختص به من يشاء من رعيته ويترتب على هذا الامتياز، إلتزام الفرد بتأييد النظام الحاكم وسياسته.

ج- يمكن السماح للأفراد بملكية الصحف التي يصدرونها، ولكن يظل قيامها واستمرارها رهنا لرغبة السلطة.

د- إن درجة الحرية المسموح بها للإعلام يجب أن تكون مناسبة للحالة السياسية التي توجد بالمجتمع، وتقدير هذه الدرجة من الحريات متروك للسلطة الحاكمة.[1]

و تلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في تغيير الصورة السياسية لحزب من الأحزاب السياسية أو لسياسي ما أو للنظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات قد يكون التأثير حاسما أو موفقا إلى حد ما و تسهم زيادة كمية الإعلام والدعاية السياسية المقدمة من طرف هذه الوسائل في تحسين الصورة القائمة أو التأثير في السلوك السياسي أو التأثير على السياسة المتبعة من طرف النظام السياسي تجاه موقف أو حدث معين، وإذا ما عدنا إلى تأثير بنية الوسيلة الإعلامية في الجمهور المستهدف للرسالة الإعلامية فسنجد أن التلفاز يكاد يكون أكثر تأثيرا.

إن فلسفة الأدوات الإعلامية تكمن في قدرتها على خلق بنية صورية بين الإنسان والعالم الموضوعي الحقيقية وبذلك تستطيع هاته الوسائل الإعلامية القيام بتغليف الواقع الموضوعي بنوع من الواقع البديل أي تغلب التأثيرات العاطفية على الحس العقلاني للرأي العام (الجمهور) من خلال ممارسة هذه الوسائل على المدركات الحسية. ولذلك نجد أن الإعلام من احد الوسائل الناجعة التي يستعملها الحاكم أو الهيئة الحاكمة في الأنظمة التسلطية وذلك لقدرتها على التأثير في الجمهور وكسب تأييده وتعبئته لتأييد قرار

[1]- تيسير أبو عرجة، **دراسات في الصحافة والإعلام**، ط01. عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000. ص 291.

معين وجعل الرأي العام يدافع عنه حيث تعد وسائل الإعلام في هاته الأنظمة أدوات لممارسة الضغط الإجتماعي وفي ترسيخ إيديولوجية وثقافة وقيم السلطة الحاكمة المسيطرة على هذه الأدوات.[1]

يعمل الإعلام في النظم التسلطية على الحفاظ على الوضع القائم وإبقائه على حاله ويرجع السبب في ذلك إلى تأثر الإعلاميين بمواقف وأفكار الحزب الحاكم إضافة إلى كونهم تحت سيطرته وتسييره، لذلك يأتي نتاجهم متأثرا بالأفكار السائدة وعاكسا لها.حيث يستطيع الإعلام أن يغير آراء الجمهور بانتقاء نوع الأخبار التي يعرضها وكذلك طريقة عرضها والتعليق عليها أو تغيير الإتجاهات بشكل معاكس أو المحافظة على الإتجاهات كما هي حيث يؤثر الإعلام على الرأي العام بالكيفية التي يريدها النظام و بما يخدم الحزب الحاكم أو الأفراد الحاكمين وما يخدم تطلعاتهم وأفكارهم وسياساتهم حيث قد تعمل وسائل الإعلام على :

إبراز موضوعات وإعطائها أهمية وعرضها و التعليق عليها ، وقد تتجاهل موضوعات بالكامل وكأنها لم تحدث ، وأحيانا تعمل على التضخيم والمبالغة كتضخيم صورة الحاكم او الحزب والمبالغة في الإطراء وفي تمجيد إنجازاتهم ..الخ، وكذلك التهويل و التهوين، كل هذه من طرق و وسائل الإعلام المتبعة في التعامل مع الأحداث وكل ذلك يسير حسب تطلعات النظام التسلطي ونظرته للأحداث و كيف يريدها ان تصل إلى الرأي العام،[2] و يمكن القول بأن الأنظمة التسلطية تحتكر كافة وسائل الإعلام وتسيطر عليها وتدمجها في النظام السياسي الداخلي لتصبح جزء منه، وتعمل على تسيير وتوجيه كل القنوات سواء كانت الرسمية أو غير الرسمية،و تلجأ وسائل الإعلام إلى الدعاية في محاولة للتأثير على في نفوس الجماهير، والتحكم في سلوكهم [3]والتلاعب بالحقائق وتزييفها بقصد خلق رأي عام مساند لها ومدافع عن

---

[1]- كامل خورشيد، مرجع سابق. ص182.

[2]- نفس المرجع. ص184.

[3]- ثروت مكي، مرجع سابق. ص 22.

توجهاتها وتكوين صورة غير حقيقية لدى الجمهور لا تؤثر في موقف متخذي القرار من جهة أخرى وتعطي شرعية للنظام السياسي، وتدفع الجماهير إلى القيام بسلوك يعبر عن هذه المواقف .

بمعنى أن في النظم التسلطية ينظر إلى وسائل الإعلام على أنها هياكل للتعبئة الجماهيرية حيث تساهم وتؤثر في القدرات الرمزية و الإستخراجية والتنظيمية، وتسيطر عليها الإيديولوجية التي يتبناها النظام التسلطي بدرجة واضحة.

الفصل الرابع: تقييم دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في كل من الأنظمة الديمقراطية والتسلطية.

بعد الحديث عن الأنظمة الديمقراطية والتسلطية ومعرفة طبيعتها وخصائصها و بعد الحديث عن الدور الذي تلعبه الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في ظل هاته الأنظمة، كان لا بد لنا لزاما أن نقيم هذا الدور ونقف على التأثير الذي تمارسه هاته الفواعل على السياسة العامة في كل من النظامين لمعرفة مدى نجاعته ومدى تأثيره ومحاولة معرفة إذا ما كان فعالا ومؤثرا ويساهم في رسم السياسات أم أنه خاضع للسلطة الحاكمة ويتأثر بسياساتها ولا يؤثر بها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل حيث سنعرض في المبحث الأول تقييم دور الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية ثم نقوم بتقييم دور هاته الفواعل في رسم السياسة العامة في النظم التسلطية في المبحث الثاني.

المبحث الأول: تقييم دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية

أولا: الأحزاب السياسية:

تعد الأحزاب السياسية ضرورة ملحة من ضروريات الحياة السياسية في النظم الديمقراطية بالنظر إلى الأهمية البالغة للدور الذي تلعبه حيث أن للأحزاب السياسية تأثيرا كبيرا في هاته النظم ، إذ أن الفقه الدستوري المعاصر يكاد يجمع على ضرورة وجود الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية[1]، لما لها من أهمية كبرى للمواطن وللتدعيم وتثبيت أسس الديمقراطية في الدولة من خلال تمثيل أفراد المجتمع وأفكارهم وتوجهاتهم وقد شدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 21 على أنه " لكل فرد الحق في الإشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا".[2]

ويظهر دور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية جليا في كون هاته الأحزاب:

– حلقات اتصال بين الدولة والمواطنين حيث تقوم بملئ الفراغ الموجود بينهما على حد قول "مارسيل بريلو"، وتتحقق هذه الفائدة عن طريق الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم الذي يتم في النظم الديمقراطية لمناقشة السياسة العامة للحكومة وانتقادها وعرض المشاكل التي يعاني منها الشعب والمشاركة في إيجاد الحلول لها.

---

[1]– عبد الغاني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**، بيروت : الدار الجامعية للطباعة والنشر،1984. ص322.

[2]– الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. 1948. ص4 .

– تكوين الأحزاب السياسية لرأي عام بين أفراد الشعب بشأن الشؤون العامة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، بواسطة عرض حقائق الأمور وجوهر المشكلات التي قد تخفيها الحكومات تجنبا للإنتقادات.

– كما تعمل الأحزاب السياسية على توجيه هيئة الناخبين إلى الإختيار الأفضل حسب أفكار ومبادئ كل ناخب عن طريق ما تبذله من جهد في عرض برامجها أو المؤتمرات الحزبية و الإجتماعات ....الخ.

– كما تثري الأحزاب السياسية الممارسة الديمقراطية للحريات العامة بما تتيحه من فرص لأعضائها لممارسة هذه الحريات، كما تحول دون الإستبداد واحتكار السلطة لأن الفرصة متاحة أمام كل حزب للوصول إلى السلطة إذا ما حقق الفوز في الإنتخابات.[1]

والدور الأساسي الذي تلعبه الأحزاب السياسي من خلال نشاطاتها هو إقامة نظام حكم ديمقراطي يعبر عن إرادة الأغلبية من الشعب، إذ أن طبيعة النظم الديمقراطية الحديثة تجعل من وجود الأحزاب السياسية ضرورة لا غنى عنها حيث تتصارع الأحزاب السياسية سياسيا داخل البرلمان المنتخب عن طريق أعضائه الذين ينتمون إليها لكي تطبق برامجها ومبادئها التي تمثل أفكار الشعب وتطلعاته عن طريق ما يصدره البرلمان من قوانين وتشريعات وسياسات عامة، إذا كانت قد فازت بأغلبية المقاعد وتولت زمام الحكم أو تعمل على إنتقاد سياسة الحكومة وبرنامجها إذا كانت تشكل المعارضة.[2] وهنا يمكن القول إن الأحزاب السياسية تسعى لحماية مصالحها عن طريق الوصول إلى السلطة التي هي الهدف الأعلى للأحزاب السياسية، و تقييم الأحزاب السياسية يتوقف على مدى نجاحها في بناء

---

[1]– عبد الغاني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص ص324– 325.

[2]– نفس المرجع ، ص325.

قاعدتها الشعبية والتأثير على جماهير الشعب والتأثر به وتطوير بنائها الداخلي وبرامجها التي تقوم بالعمل من خلالها للوصول إلى السلطة وبالتالي تنفيذ سياساتها المسطرة وبرامجها .[1]

ثانيا: جماعات المصالح:

رغم أن ظاهرة جماعات المصالح ظاهرة قديمة إلا أنها شهدت تزايدا في السنوات الأخيرة ولعل أهم سبب وراء ازدياد أهمية جماعات الضغط هو تطور ونمو وظائف الدولة وتدخلها في مجالات كثيرة ، حيث أصبحنا نلحظ مئات من هاته الجماعات في فرنسا، وعدة عشرات من الآلاف في الولايات المتحدة، حيث أصبحت هاته الجماعات تشكل قوة ضخمة .[2]

وهناك الكثير ممن يعتبرون ويؤمنون بكون جماعات الضغط ظاهرة ديمقراطية حقيقية لا يجب وضع العقبات أمامها لأنها تعبر عن رغبة نابعة من الأمة وهذا هو جوهر الديمقراطية و لذلك فإننا نلاحظ جماعات المصالح أو جماعات الضغط قد أصبحت تلعب دورا هاما ومتزايدا في الدول الديمقراطية بصفة عامة سواء من حيث التأثير على اتخاذ القرارات ام من حيث التأثير على بنيان وهيكل السلطة السياسية، وبصفة خاصة نجد أن تأثير هاته الجماعات وتنظيمها يختلف من نظام سياسي إلى آخر فجماعات المصالح في بريطانيا تختلف عنها في الولايات المتحدة الأمريكية وعنها في فرنسا، وفي دراسة لهاته الجماعات نبه الفقه الحديث إلى ضرورة إتباع منهج جديد في دراسة جماعات المصالح، فلا يكفي الوقوف عند تحليل المؤسسات وإنما يتعين دراسة كيفية سير وتحرك السياسة، إضافة إلى إعطاء الأولوية لهاته الجماعات التي تسير السلطة وترغمها على اتخاذ القرارات والتأثير بذلك على السياسات.و الملاحظ وكما شهدنا في الفصل الثاني أن جماعات الضغط تكتفي بمجرد التأثير على

---

[1]- عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق، ص113.

[2]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق. ص 244.

السلطة والضغط لأجل التأثير على صناع السياسات ومتخذي القرارات من الخارج دون محاولة الوصول إلى السلطة أو ممارستها.[1] فهي تقوم بذلك من اجل الدفاع عن أعضائها ومصالحها، و تتميز هذه المنظمات بوجود كيان تنظيمي و نظام للاتصال الداخلي و الخارجي و أهم أشكالها نقابات العمال، و رجال الأعمال، و نقابات المهندسين والأطباء و المحامون...الخ.[2] ويكون تأثير جماعات المصالح من خلال الضغط على الهيئات المختصة لإصدار التشريعات ويتم هذا النشاط في مواجهة جميع سلطات الدولة الهامة سواء أكانت سياسية أم إدارية أم قضائية ومثالنا على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعتبر نشاط جماعات الضغط مشروعا ومقننا ومنظما، تمارس جماعات الضغط أو اللوبي أنشطتها بصفة أساسية في واشنطن وعلى وجه الخصوص لدى الكونجرس أي البرلمان الأمريكي ، ولعل نجاح جماعات الضغط في التأثير على قرارات الكونجرس هو السبب وراء إطلاق إسم "المجلس الثالث" على جماعات الضغط، أي إن جماعات الضغط اعتبرت مجازا مجلسا ثالثا من مجالس الكونغرس الذي يتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وأشهر جماعات ضغط في الولايات المتحدة الأمريكية هي جماعات الضغط الصهيونية ، وجماعة الفلاحين، والجماعة الكاثوليكية، وجماعة رجال الاعمال، واتحاد العمال.[3]ونجد أن هناك عدة عوامل ساعدت على نمو جماعات المصالح في الولايات المتحدة الأمريكية ولعل من بينها :

– طبيعة البلد الغير متجانسة على مختلف الأصعدة حيث هناك اختلافات في الجغرافيا والمناخ والإمكانات الإقتصادية، والثقافة، والعرق والدين كذلك. ذلك التنوع يتسبب في ظهور انقسامات

---

[1]– سعاد الشرقاوي، مرجع سابق. ص ص 241– 242.

[2]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط02، القاهرة : مكتبة النهضة العربية، 1998. ص ص 196–197.

[3]– عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق. ص151.

سياسية ويحدث تمايزات اجتماعية واقتصادية وثقافية والتي تؤدي بدورها إلى بروز حركات وجمعيات مختلفة لكل منها أهدافها الخاصة.

– طبيعة الدولة ذات النظام الديمقراطي حيث أن سقف الحريات مرتفع حيث حيث يبنى النظام على مجموعة مبادئ دستورية من حرية التعبير، والحق في تقديم التماس إلى الحكومة ومبدأ الفصل بين السلطات، كلها عوامل هامة ساعدت على تكاثر مجموعات المصالح في الولايات المتحدة الأمريكية.

– ومن العوامل المهمة كذلك هو اعتماد النظام الفدرالي حيث ساعد في انتشار مجموعات المصالح إذ سمح بالسعي للتأثير على السياسات العامة للحكومة على المستويين : مستوى الدولة الإتحادية والدولة المحلية.[1]

إن الدور الذي تلعبه جماعات المصالح في محاولة التأثير على السياسة العامة في البلدان ذات النظام الديمقراطي مؤثر وفعال ودائما ما يؤتي نتائجه كون أن هاته الجماعات تمارس دائما الضغط على صانعي القرار في المواضيع التي تمس مصالحها ، ولابد لنا من الوقوف عند نقطة ان دور جماعات المصالح هو دور فعال لكن لا بد أن لا يتعارض مع الديمقراطية، لذلك لا بد من عدم ترك نشاط هاته الجماعات بلا تنظيم والذي قد يؤدي إلى إفساد الحياة السياسية ومن ثم تهديد الديمقراطية لتحل محلها سيادة الأقوى ،لذلك فإن الحل الأمثل هو السماح لجماعات الضغط بممارسة نشاطها في التعبير عن المصالح المختلفة ولكن يتعين إخضاع هذا النشاط للتنظيم بحيث يتم النشاط علانية وفي إطارات محددة يبينها القانون وفي حدود تحول دون الإنحراف أو إفساد الحياة السياسية.[2]

---

[1]– عمار بوجلال، **النظم السياسية المقارنة** ، الجزائر : جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2011. ص 59.

[2]– سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق. ص ص 244– 245.

ثالثا : الـرأي العــام:

" الرأي العام هو الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية أو اكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمتها الإنسانية الأساسية مسًا مباشرا"،[1] و انطلاقا من هذا التعريف يمكننا تقييم دور الرأي العام والذي قد أصبح واحدا من الموضوعات الهامة في علم السياسة ،فقد غدا الرأي العام قوة لا يستهان بها ، خاصة في الديمقراطيات المعاصرة لقول "جورج جالوب" :" إن الرأي العام هو نبض الديمقراطية "[2]، وذلك من زاوية قدرته على توجيه نظم الحكم وإرشاد ساستها نحو التصرف بشكل معين ، واتخاذ القرارات التي تلائم القاعدة الجماهيرية العريضة وتتماشى مع أرائها إضافة إلى ذلك فقد بدأت كافة الأنظمة السياسية على مختلف بناها وهياكلها محاولة التعرف على الرأي العام في مختلف القضايا والموضوعات بغية مراعاة توجهاته بقدر ما في القرارات الصادرة عنها، كما بات استخدام استطلاعات الرأي العام أحد المؤشرات الهامة لتحديد الدرجة التي يبلغها أي مجتمع من المجتمعات الديمقراطية من التطور في كافة الأصعدة [3]،كما أن الرأي العام في هاته الانظمة الديمقراطية والتي تشيع فيها الحرية بكافة أشكالها يلعب دورا مؤثرا في صنع السياسة العامة وتنفيذها حيث تقوم الجماهير بالتعبير عن أرائها في كلا السياستين الداخلية والخارجية وعلى حد قول "إدوين إمري": " إن الرأي العام هو السبيل للحفاظ على استمرار دوران عجلات الديمقراطية"[4] و يتمتع الرأي العام بقوة ضغط كبيرة على السلطات الحاكمة في الأنظمة الديمقراطية وذلك نتيجة لتمتعها بحق المشاركة السياسية في إتخاذ القرارات ورسم السياسات، ونتيجة لتزايد ممارسة الحريات يزيد نفوذ الرأي العام وتأثيره على

---

[1]– مختار التهامي و عاطف عدلي العبد، **الرأي العام**، القاهرة : مركز بحوث الرأي العام– كلية الإعلام– جامعة القاهرة، 2005. ص 21.

[2]– صبحي عسيلة، مرجع سابق. ص37.

[3]– نفس المرجع. ص7.

[4]– عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق. ص173.

الطبقة الحاكمة ويفرض عليهم ضرورة الوقوف على حقيقة أفكار و آراء الجماهير حتى تأتي قراراتهم متماشية مع أمال ورغبات هذه الجماهير فرأي الجماهير كما يرى " دافيد هيوم" الركيزة الأساسية لأي نظام حكم و من هذا المنطلق انتشرت مراكز قياس الرأي العام في الدول الديمقراطية وأصبحت سمة من سماتها حيث تعد استطلاعات الرأي العام الآلية الأهم والأشهر بين الآليات أو الأدوات التي تساعد في قياس أو معرفة توجهات الرأي العام في بلد ما إزاء قضايا محدد،[1] و بالحديث عن الدوار المِؤثر الذي يلعبه الرأي العام في النظم الديمقراطية التي تفتح المجال للحريات وتتقبل الآراء المختلفة سواء المؤيدة أو المعارضة منها إلا أننا نجد أن الرأي العام تختلف اهتماماته وجوانب ومجالات تأثيره من دولة إلى أخرى إضافة إلا ان رقعة اتساعه تختلف كذلك فنجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا نسبة ضئيلة جدا منه هي التي تقرر أموره من جهة ولأن الفئات الوسطية في المجتمع الأمريكي غير مبالية بالقضايا العامة، والأمور السياسية،[2] أما في بريطانيا فدور الرأي العام واضح جدا وله تأثير كبير على رسم السياسة العامة وتنفيذها إلا أننا نجد أن الرأي العام البريطاني تنعدم لديه الرغبة بالإطلاع على حقيقة الأحداث الدولية الأمر الذي يجعل بعض حلقاتها غير واضحة، حيث أن المواطن البريطاني يتمتع بحرية كبيرة جعل همه الوحيد معايشة أحداث العالم الغربي دون غيرها إضافة إلى الكثيرين من الذين ليس لديهم الرغبة في التعرف على الاحداث العالمية في كل من آسيا ، إفريقيا، والشرق العربي. وعلى عكس ذلك تماما نجد أن الرأي العام البريطاني يهتم ويركز بشكل كبير على القضايا الداخلية والتي تخص مصالحه

---

[1]- صبحي عسيلة، مرجع سابق. ص 40.

[2]- عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق. ص 153.

الحيوية كما يعمل على محاولة تنمية نزعة الإمبراطورية لبريطانيا التي مازالت تتمسك بدول الكومنولث لاستمرار نفوذها.[1]

وفي فرنسا كل الدلائل والمؤشرات تقول بان أكثرية الشعب الفرنسي يهتم بشؤونه الداخلية والمكاسب التي تتحقق له من خلال السياسة الفرنسية، نتيجة طغيان المذهب المادي على المجتمع الفرنسي، ولهذا نجد أن القلة القليلة من الشعب الفرنسي هي الفئة التي تؤثر في إتجاهات الرأي العام وتأثيرها على مختلف السياسات العامة خاصة الخارجية منها.كما أن هاته الفئة هي التي تلعب الدور الرئيسي في سياسة فرنسا الخارجية، والتي لا تخلو من المفكرين والكتاب الذي يتابعون تطورات الأحداث الداخلية والخارجية ويعبرون عن وجهات نظرهم اتجاهها ويضغطون على صناع القرار وراسمي السياسات العامة لإصدار سياسات مناسبة لمواجهتها ومواكبتها .[2]

---

[1]- عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق. ص ص 173-174.

[2]- نفس المرجع. ص ص 189-190.

رابعـا: الإعـلام:

لم يعد هناك شك في قوة التأثير الذي يمارسه الإعلام بوسائله المختلفة ومدى قدرته على تنمية ملكات الإنسان ومفاهيمه وثقافته وتعديل أو حتى تغيير واقع الحياة باعتبارها من أهم المتغيرات التي تلعب دورا رئيسيا في الحياة المعاصرة، وباعتبارها رافدا رئيسيا لفكر الجماهير وتوجهاتهم وأرائهم حيث تعتبر وسائل الإعلام منبرا حرا للرأي العام حيث تعكس اتجاهاته ورغباته و ميوله،[1] و من ناحية أخرى أصبح من الصعب على النظام السياسي إعداد السياسات والخطط والبرامج بدون دعم الإعلام.[2]

إن لوسائل الإعلام دور مهم في النظم الديمقراطية وذلك من خلال خلق تعددية سياسية وحوار بين كل أطياف المجتمع لخلق حالة من الإنفتاح السياسي والثقافي والإجتماعي على الحوار للخروج بأفضل الحلول لصالح المجتمع ،[3] وما نلاحظه في الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في التأثير على السياسة العامة هو أن هذا التأثير يكون من ناحيتين الأولى تتجلى في قيامها بتغذية صانعي السياسات بتيار مستمر من المعلومات والتي تمثل المدخلات الأساسية للعملية وذلك عن طريق توجيه الإهتمام بشكل انتقائي إلى جوانب معينة.[4] حيث أن وسائل الإعلام تعد انعكاسات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تكمن أهميتها في كونها وسيلة وأداة النظم السياسية لقيامها بنقل سياسات صناع القرار إلى الشعوب والجماهير داخل المجتمع،[5] ومن ناحية اخرى تتدخل وسائل الإعلام في تشكيل مفاهيم الرأي العام وتصوراتهم بالنسبة للحقيقة من كافة قضايا الحياة، كما أنها تقوم بتزويد وعي الشعب بالخبرات السياسية

[1]– محمد عبده أحمد هادي، "دور الإعلام الداعم والمساند لبرامج التنمية الشاملة"، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، العدد:5، 2010. ص121.

[2]– نفس المرجع. ص 122.

[3]– عيسى درويش، "الديمقراطية والإعلام"، الفكر السياسي، العدد: 45، 2012. ص 93.

[4]– منذر صالح جاسم الزبيدي، مرجع سابق. ص 174.

[5]– مأمون أحمد محمد سليمان أبو رعد، مرجع سابق. ص191.

التي من خلالها يتشكل الرأي العام.[1] ثم تقوم بعكس اتجاهات ومواقف الجماهير كي تستفيد منها نخبة صانعي السياسة العامة و صناع القرار في رسم السياسات العامة. و من أمثلتنا على دور الإعلام في الدول الديمقراطية نطرح الدور الذي يلعبه الإعلام البريطاني ووسائل الإعلام والأنباء البريطانية والتي تشمل التليفزيون والصحف والكتب وغيرها، حيث نجد إن هناك إذاعة وتليفزيون خاضع للحكومة البريطانية ونجد كذلك قنوات وصحف تملكها الأحزاب السياسية بالإضافة إلى القنوات والصحف والإذاعات الخاصة ونجدا أن للدولة تأثيرا على وسائل الإعلام في بريطانيا وفي نفس الوقت تؤثر هاته الوسائل بشكل كبير على النظام السياسي حيث كثيرا ما تدور مناقشات وندوات للسياسات الداخلية والخارجية التي تتبناها الحكومة البريطانية ، كما أن لما ينشر من كتب وصحف ومجلات دورية تعبر عن وجهة نظر محددة ، لها تأثير على السياسة البريطانية الداخلية والخارجية،[2] أما في الولايات المتحدة الأمريكية فوسائل الإعلام غير حكومية وتهدف إلى نقل مساعي وتطلعات الشعب إلى الحكومة ، والعكس ذلك من خلال إيصال سياسات وأهداف الحكومة وبرامجها و هذا الوضع يجعل من وسائل الإعلام محايدة في نقل الأخبار سواء الداخلية والخارجية حيث تعبر أداة ديمقراطية فعالة تعمل على توعية الشعب سياسيا وخصوصا فيما يتعلق بالسياسات الداخلية والخارجية [3]كما تعمل على إيصال صوت الشعب إلى النظام السياسي لإبقائه مطلعا على احتياجات أفراده وتطلعاته حيث تسهل على السلطات جهد توفير المعلومات كون أن وسائل الإعلام تعمل على الإحاطة بكافة المواضيع في كافة المجالات .

كما نجد أن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية تخضع إلى سيطرة جماعات المصالح التي تواجهها نحو تحقيق مصالحها وذلك من خلال التأثير على صانعي السياسة العامة ومنفذيها.

---

[1]– عزيزه عبده، مرجع سابق. ص5.

[2]– عبد الله حسن الجوجو. ص 172.

[3]– نفس المرجع. ص 152.

ومن كل ما سبق ذكره و في إطار تقييمنا لدور وسائل الإعلام في تأثيرها على رسم السياسات العامة في الدول التي تتمتع بالديمقراطية يمكننا القول أن من أهم أدوار وسائل الإعلام نقل الإهتمامات والمطالب من ادني مواطن إلى أرقى مسؤول في الدولة، فالسياسات تهدف إلى حل وتخفيف المشاكل العامة، ويأتي ذلك على مراحل متتالية فوسائل الإعلام يمكن أن يكون لها تأثير قوي بدء من تحديد المشكلة بتغطيتها الروتينية للأحداث وتعليقاتها عليها وتسليط الضوء على مختلف المجالات ومختلف شرائح المجتمع فتقوم بإثارة إهتمام الجمهور وصانعي السياسة بالقضايا أثناء حدوثها كما تقوم أيضا بجمع المعلومات حول مختلف القضايا والمشاكل التي تحتاج حلولا ، ويمتد دور وسائل الإعلام حتى وضع البرامج كأفضل تأثير يمكن أن تصل إليه، فالبرامج الحكومية تشمل السياسات المقترحة حول القضايا التي يرى صناع السياسة أنها تستدعي الإهتمام وتلقي لها سبيلا إلى أجندة الحكومة وهذا ما يتجسد في الأنظمة الديمقراطية.

وعلى هذا الأساس يمكن القول ان وسائل الإعلام تهتم بالقضايا البارزة التي تكون محل للجدل والنقاش، تدافع فيه كل الفواعل في السياسة عن وجهات نظرها، فإما أن تبنى سياسات وتتعزز ببرامج أخرى ، وإما أن تتلاشى سياسات مقترحة والمهم هنا أن وسائل الإعلام هنا تفيد صانع السياسة بالمعلومات حيث تنقلها له كما ترجع الصدى للبيئة الخارجية، وحتى في حال نجاح السياسات تنقل لها جوانب الكفاءة والفعالية التي حققتها.[1]

---

[1]– أحمد طيلب، مرجع سابق. ص ص 185– 186.

المبحث الثاني: تقييم دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الأنظمة التسلطية.

أولا: الأحزاب السياسية:

إن الحزب هنا يعتبر حسب تحليل "كارل ماركس" و " لينين " تعبيرا أساسيا عن طبقة إجتماعية، إذ بمجرد قيام الثورة وتوحيد المجتمع وإلغاء الطبقات واختفاء الصراعات بين هذه الطبقات فلا ضرورة لوجود أكثر من حزب واحد و إذا تأملنا أعمق في الأنظمة التسلطية نجد أن التركيز ليس لصالح الحكومة وإنما لصالح الحزب، هذا مع التسليم بأن شخصية الزعيم منشئ النظام تسيطر على الحزب والحكومة مع فكأن تركيز السلطات في النهاية هو لصالح فرد فقط، وهذا هو ما يميز النظام التسلطي والذي نجد فيه أن الهيئة الحاكمة او الفرد الحاكم دوما ما يعطي الحزب هيئة رسمية ذات كيان قانوني في الدولة فيعترف به الدستور والقانون ويجعل له بعض الإختصاصات الجوهرية، هكذا كان الحال في إيطاليا الفاشية، وألمانيا النازية، وفي الحزب الشيوعي السوفياتي، كما نجد أن النظام داخل الحزب وخارجه نظام صارم يهدف إلى إشاعة جو معين من الطاعة الشديدة والولاء التام لشخص الزعيم، وإذا لم يحصل على ما أراد فإنه يحاول الحصول على التأييد عن طريق استعمال العنف للاحتفاظ بقوته واستمرار هيبته، والعنف على نوعين عنف ظاهري وباطني، وهو ما كانت تستخدمه الأحزاب في الدول ذات الحكم المطلق.[1]

ونجد ان دور الحزب في النظام التسلطي طاغ على الحياة السياسية والمسيطر عليها والمسير لها حيث أن الحزب هو الذي يدرس والذي يرسم السياسات وينفذها ويشرف عليها ، كما أنه في داخل الحزب لا تجوز مناقشة القادة ولا يتمتع عضو الحزب بأي قدر من الحرية إزاء الأوامر والتعليمات التي يصدرها

[1]– عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق. ص104.

الزعيم أو المكتب الأعلى وفي خارج الحزب لا معارضة ففلسفة الحزب الواحد تقوم على وجوب الإكتفاء بالحزب الواحد، فالأحزاب الأخرى إن وجدت يتم القضاء عليها ويتم محوها من الخارطة السياسية ولا يجب معارضة الحزب تماما، و من يعارض يعتبر خائنا لأفكار الحزب وإيديولوجيته وللدولة ككل.[1]

إن الحزب في النظم التسلطية يخدم نفسه ومصالحه حتى ولو كانت على حساب أفراد المجتمع واحتياجاتهم وحرياتهم ، حيث على الأفراد الطاعة وعلى الحزب تسيير أجهزة ومؤسسات الدولة من خلال أعضائه ومسؤوليه ولا يجوز التدخل في شؤونه أو معارضته لعدم توفر الحرية السياسية فالحزب في النظام التسلطي يسيطر فيه القلة على العمل السياسي ويبعد عامة الشعب على أمور الحكم والدولة ولا يشركهم فيها كما نجد أن واقع الحياة السياسية واقع تحكمي في نظام الحزب الواحد تتنافى فيه ابسط مبادئ الحرية بمعنى دكتاتورية والسلطة المطلقة للطبقة الحاكمة. واهم ما يمكننا قوله عن الحزب الواحد في النظام التسلطي أنه لا يعاني من مشكلة التنافس على مقاعد الحكم كما أن أعضاء الحزب لا يعملون من أجل تحصيل مرضاة عامة الشعب بل المهم هو إرضاء الزعماء وكسب ثقتهم ومن أجل ذلك يعملون على فرض أفكار الحزب وإيديولوجيته بالطرق السلمية او بالقوة لذلك نلاحظ أن أغلب النظم التسلطية يسيطر عليها العسكريون أو أناس ذو خلفية عسكرية.[2] والحزب الواحد الفاشستي من أهم الأمثلة على ذلك حيث أن هذا الحزب يرى بضرورة تخلي الدولة عن مبدأ الحياد السياسي فالدولة الليبرالية دولة محايدة تقبل تبادل وجهات النظر وتداول السلطة بين أصحاب المذاهب المختلفة أما الدول الفاشستية فهي دول تحمل فكرا معينا وتدافع عنه ولا تقف موقف الحياد. و يؤكد موسوليني من خلال إيديولوجيته التي تبناها الحزب الفاشستي على عدم قبول أحزاب غير حزب الدولة الحاكم والمسير للحياة السياسية والمهيمن عليها

---

[1]– مصطفى أبو زيد فهمي، **مبادئ الأنظمة السياسية**، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003. ص ص 228–229.

[2]– عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق. ص 107.

لذلك نجد أن الدولة في النظم التسلطية والشمولية ليست دولة متسامحة ومن ثمة تتبنى نظام الحزب الواحد ولا تقبل أي حلول أخرى بديلة.[1]

ومن كل هذا يكننا أن نقول بأن الحزب السياسي في النظام التسلطي هو محور الحياة السياسي والمسيطر على الجوانب الأخرى اجتماعية كانت او ثقافية وبالأخص الإقتصادية ، فهو الذي يصدر السياسات وهو الذي ينفذها ويقيمها حيث أن الآراء المقابلة والمعادية مرفوضة فلا وجود لرأي عام يعترض أو يحتج على سياسات الحزب وأفكاره لذلك نجد أن من مميزات الحزب في النظم التسلطية هو عدم احتكاك القادة بالجماهير والرأي العام .

ثانيـا: جماعات المصالح :

إن الحياة ميدان للصراعات المختلفة، هذه الصراعات التي هي من خصائص الطبيعة البشرية، تصاحب السلوك البشري وهو صراع أفقي بين الأفراد والجماعات للحصول على السلطة ولخدمة المصالح المختلفة، وصراع عمودي بين القادة والجماهير، وهو صراع علني أو خفي وتشارك في هذا الصراع قوى مختلفة، نقابات، أجهزة الإعلام، المعتقدات، الإنتماء الطبقي، التكوين الإجتماعي ،العوامل الدينية و العنصرية والإقليمية...الخ، فهو صراع بين القوى السياسية المختلفة، هذه القوى السياسية التي تضاعفت في العصر الحديث و أصبحت تطبع الأنظمة السياسية المعاصرة بطابع خاص،[2] هذه القوى السياسية بعضها غير منتظم تكون في فكر الأفراد وتصورهم دون أن تكون لها قاعدة محددة في التنظيم والتنسيق، كالرأي العام والوعي الطبقي، فوسائل عمل هذه القوى محدودة نظرا لنقص التنظيم لديها فهي عاجزة عن خوض الصراع السياسي و إنما تعتبر خزانات للطاقة السياسية التي تحركها القوى السياسية الأخرى

---

[1]– سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق. ص 237.

[2]– فاروق حميدشي، مرجع سابق. ص139.

المنظمة كالأحزاب السياسية و جماعات الضغط والصحافة، إذ ان هذه القوى المنظمة لا تنجح في عملها إلا إذا استطاعت أن تحرك هذه القوى غير المنظمة والطاقة الهائلة كالرأي العام مثلا، وتعتبر جماعات المصالح واحدة من هاته القوى السياسية المنظمة ، فهي تلعب دورا مهما في الحياة السياسية خاصة أنها تحوي بدورها قوى مختلفة مما يزيد من أهميتها،[1] ففي الأنظمة التسلطية نلمس هذا الصراع حيث يوحي الظاهر بالإنسجام والإعجاب بالحكومة وبرامجها وسياساتها ، لكن في الواقع هناك صراعات مقنعة تحت صور مختلفة، بحيث تصبح مؤسسات الدولة وإداراتها تعبيرا عن بعض الطوائف والفئات ، وتتشكل منها أدوات معارضة ضد الحزب الواحد نفسه، و غالبا ما تختفي هاته الصراعات الممنوعة وراء نزاعات غير سياسية مسموح بها في بعض الميادين، التي يقل حذر السلطة منها ، فالصراع بين أنصار الإتجاه الكلاسيكي و الإتجاه الحديث في الأدب والتصوير والموسيقى في الإتحاد السوفياتي السابق، كان في حقيقته صراعا بين الستالينيين وأنصار التحرر.[2]

لقد أكد "غابريال ألموند" على ان فعالية أي جماعة مصلحية لا يتوقف فقط على قدرتها على التعبير عن مصالحها أو مصالح أعضائها بل يتعداه إلى مدى قدرتها على الإتصال بصانعي السياسة العامة والتأثير عليهم وتوجيه قراراتهم فامتلاك جماعة المصالح القدرة على الإتصال بهؤلاء يحدد حجم ومدى تدخلها في عملية صنع السياسة العامة،[3] وبذلك تصبح نوعية وطبيعة الوسائل والأساليب الإتصالية المستخدمة من طرف مختلف الجماعات بهدف الوصول إلى المسيطرين على الموارد السياسية من المؤشرات أو المعايير الأساسية التي يمكن توظيفها لغاية التمييز بين جماعة وأخرى إلا أننا نجد ان النظام التسلطي يمنع أي معارضة وأي تكوين لجماعة داخل الحزب الحاكم أو في مؤسسات الدولة وبذلك يصبح الصراع بين

---

[1]– سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية و جماعات الضغط**، ط1. القاهرة : دار المعارف، 1998. ص10.

[2]– فاروق حميدشي، مرجع سابق. ص 143.

[3]– غابريال ألموند، مرجع سابق. ص174.

مختلف الجماعات صراعا سريا مموها تحت أشكال مختلفة وتختفي الصراعات وراء نزاعات غير سياسية مثلما ذكرنا سابقا كالنزاعات الفلسفية والأدبية والفنية والرياضية أيضا ، فقد لعبت الجمعيات الرياضية هذا الدور في كثير من البلدان[1] ومع هاته الصراعات الخفية والممنوعة ظهرت أساليب ملتوية للتعبير والمعارضة، ومن جملتها الصحافة السرية حيث برزت في الإتحاد السوفياتي السابق، وجاءت هذه الظاهرة نتاج للتضييق والقيود المفروضة على حرية التعبير بصورة علنية إذ كانت كل مظاهر الإحتجاج تؤدي إلى مزيد من عمليات التضييق والتقييد. وقد بدأت ظاهرة الصحافة السرية بعد موت ستالين حيث أشارت الصحافة الرسمية إلى ظهور نشرات سرية في الجامعات ، وقد كان وراء هاته الجرائد والمنشورات والمجلات السرية جماعات مختلفة من المثقفين والعمال الذين اتخذوا من هذا الأسلوب وسيلة لعرض أفكارهم وآرائهم، و في نفس الوقت ظهرت مؤلفات وكتب طبعت في الغرب تعبر عن وجهة نظر بعض الشباب ومن المنظمات التي كانت تعمل على نشرها " اتحاد العمل الشعبي للروس المتشائمين" وقد جرت محاكمة بعض أفرادها بتهمة الدعاية والتحريض ضد النظام السوفياتي، ثم بعد ذلك تكونت بموسكو جماعة للدفاع عن حقوق الإنسان في الإتحاد السوفياتي .

ونلاحظ هنا صورة من صور المعارضة السرية للإتحاد السوفياتي وهي بلا شك كانت تمثل نوعا من جماعات الضغط على السلطة، إضافة إلى الجماعات الأخرى والمتمثلة في المؤسسات العامة المختلفة التابعة للدولة في إطار القطاع العام ، ومن هذه المؤسسات، مؤسسة الجيش ومؤسسات صناعة الأسلحة، التي تعمل على التأثير على السلطة المركزية للاستمرار في عمليات التسلح والتطوير الحربي، كما أشار

---

[1] – موريس ديفيرجيه، ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي، **مدخل إلى علم السياسة**، سوريا : دار دمشق للطباعة والنشر)، 1975. ص168.

"بوتول" إلى وجود كتل ضاغطة غير معلنة في مجلس السوفيات الأعلى (البريزيديوم)، من اجل زيادة التسلح سواء التقليدي أو النووي.

ثالثـا: الـرأي العـام:

إن الرأي العام وظيفة من وظائف المجتمع ، ومعنى هذا أن الرأي العام يأخذ شكله من المجتمع الذي ينبع منه وتنبع آراء الفرد من اتجاهاته ، ويتأثر بما يحدث فيه من تفاعلات وتتكون المجتمعات الحديث من مجموعات مختلفة من الناس حسب وظائفها ، وتختلف هذه المجموعات في اتجاهاتها حسب مواقف مختلفة، كما تختلف قوتها ومكانتها في المجتمع ، وتعبر هذه الجماعات عن آرائها بطرق شتى وعلى هذا فإن الرأي العام ليس مجرد آراء فردية إنما هو أثر للتفاعلات التي تحدث في المجتمع . وهذه الإتجاهات هي نتيجة عوامل نفسية وسياسية وثقافية واجتماعية وبيئية مختلفة وهذه العوامل تؤثر في الرأي الفردي والجماعي، حيث يكون الرأي العام وجهة النظر من قضية إلى أخرى تبعا لظروف الشعب وأفكاره وعقائده، ويقصد بتحديد زمن معين ان الرأي العام قد يختلف من زمن لآخر حسب ظروف العصر السائدة وقد يتخذ الشعب رأيا عاما في زمن معين اتجاه قضية معينة ثم يعارضه في زمن آخر ، ثم قد يعود إليه في زمن ثالث، وذلك تبعا لظروف كل زمن حسب المقتضيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام،[1] ونجد ان لطبيعة النظام السياسي في تكوين الرأي العام دورا كبير في تشكيل شخصية الرأي العام وكيفية ومدى نشاطه بمعنى هل يكون هذا النشاط علنيا مسموحا به أم أنه يتعرض للتقييد والخناق مما يجعل نشاطه في الخفاء ، وهذا ما نلمسه في النظم التسلطية فهي على عكس النظم الديمقراطية التي نجد أن سقف الحريات فيها مرتفع من حرية للتعبير وحرية نقد سياسات الحكومة ، حرية التظاهر ، حرية المشاركة السياسية ... الخ، في حين أن النظم

[1]– هيثم هادي الهيتي، مرجع سابق. ص37.

التسلطية تفرض حصار على الحريات الفردية فلا يسمح للأفراد بالتعبير عن أرائهم المعارضة لسياسة النظام لأن ذلك محرم وجزاؤه العقاب بتهمة التحريض ضد النظام والدعوة إلى انقلاب على شرعية النظام. إن الرأي العام في الأنظمة التسلطية مبرمج لكي يخدم أهداف الهيئة الحاكمة أو الحزب الحاكم حيث أن فعالية الرأي العام تتجلى في كونه يؤثر في السلطة ويتأثر بها من ناحية أخرى وهذا مالا نجده في النظم التسلطية والشمولية والتي يعمل فيها النظام على السيطرة على وسائل الإعلام والصحافة بكافة أشكالها لكي يسيطر على أفكار الرأي العام وتوجهاته ويجعل هاته الوسائل تزين سياساته وتعظم إنجازاته والشخصيات الحاكمة وتشويه صورة المعارضة وكل من يرتقي بصوته ضد النظام الحاكم،[1]و يتركز اهتمام الرأي العام في المقام الاول بالسياسة العامة وطالما حصل الجمهور على المعلومات الضرورية فإنه يصبح متحررا وقادرا على الوصول إلى النتائج و الإستخلاصات العقلانية التي تعينه وتحتم عليه الإفصاح عن إرادته، و هذا التحرر وهذه الإرادة الحرة هو ما لا يرغب فيه الحكام في النظم التسلطية.[2] حيث أننا لا نجد أن الرأي العام يطرح أو يكون مصدرا لبعض القوانين مثلما هو الحال في النظم الديمقراطية بل على النقيض من ذلك فالنظام يفرض على الرأي العام القوانين التي يراها مناسبة له والتي تضمن لهذه السلطة البقاء و الإستمرار ،[3] لذلك يمكن القول أن الرأي العام في النظم التسلطية لا يلعب دورا مهما في رسم السياسات العامة ولا يساهم في رسمها كون دوره مغيبا عن قصد في هاته النظم فلا يعمل الرأي العام على طرح آرائه ولا على الإحتجاج من اجل وضع قوانين أو حذفها أو تعديلها ، ولا نشاهد مظاهرات احتجاجا على سياسة معينة سنها النظام ، لأن النظام التسلطي يفرض سيطرته على الرأي العام ويقيد حريته ويفرض عليه قيودا مما يجعله خاضعا مواليا ، حيث تعمل السلطة على وضع

---

[1] – عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق. ص124.

[2] – حامد ربيع، **نظرية الرأي العام**، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق، ب ت ن. ص 200.

[3] – نفس المرجع. ص ص 43-44.

السياسات ورسمها وتنفيذها وما على الشعب سوى التنفيذ والخضوع وإلا سيكون ذلك عبارة عن معارضة و خروجا عن طاعة الحاكم أو الحزب.

رابعا: الإعلام:

تعمل الأنظمة التسلطية والغير ديمقراطية على السيطرة على الأفراد والتحكم في أرائهم وتطلعاتهم كما تسعى لتقييد حرياتهم وتعطيل حقوقهم الدستورية، حيث أنها تسعى لفرض نظام سياسي معين دون السماح بوجود معارضة سياسية، فإنها تفرض سيطرتها بكبت الحريات ووضع القيود القانونية وغيرها على الحرية الفردية والجماعية وتفرض هيمنتها على وسائل الإعلام التي تمتلكها على الأغلب بهدف تقييد الرأي العام ومحاولة تكوينه بأسلوب يخدم أهدافها وسياساتها، و يعمل النظام على ممارسة رقابة لصيقة على وسائل الإعلام وتتعدى هذه الرقابة إلى شكل من أشكال العنف والقمع اللامتناهي الحدود الذي لا يصل فقط إلى منع وسائل الإعلام من نقل الأحداث بل إلى قمع الشهود أيضا ،[1] ونتيجة لذلك فإن الرأي العام في ظل الأنظمة التسلطية وبسبب تقييد الحريات في إبداء الرأي العلني وغياب الرأي الآخر وتناقض ما تقوله وسائل الإعلام ، يتشكل رأي عام كامن غير ظاهر وغير عميق يمكن ان ينتقل من النقيض إلى النقيض في فترة وجيزة، ويتسم بالتذبذب والسطحية كما ينعدم التعاطف والتضامن والثقة والفهم بين الحكومة والشعب، وقد يعبر الرأي العام عن نفسه أحيانا بوسائل العنف[2] و يعمل الإعلام في النظم التسلطية على الحفاظ على الوضع القائم وإبقائه على حاله ويرجع السبب في ذلك إلى تأثر الإعلاميين بمواقف وأفكار الحزب الحاكم إضافة إلى كونهم تحت سيطرته وتسييره و لذلك تأتي مخرجاتهم عاكسة لهاته الأفكار،

---

[1]– صباح ياسين، **الإعلام حرية في انهيار**، ط01. بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2010. ص38.

[2]– عبد الكريم علي الدبيسي، **الرأي العام عوامل تكوينه وطرق قياسه**، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011. ص173.

حيث يستطيع الإعلام أن يغير آراء الجمهور بانتقاء نوع الأخبار التي يعرضها وكذلك طريقة عرضها والتعليق عليها أو تغيير الإتجاهات بشكل معاكس أو المحافظة على الإتجاهات كما هي، فالإعلام في هذا النظام يقوم بدور الخادم للنظام السياسي ووسيلته للتأثير في الرأي العام بالكيفية التي يريدها وبما يخدم تطلعاتهم وأفكارهم وسياساتهم حيث قد تعمل وسائل الإعلام مثلما ذكرنا آنفا عدة أدوار لخدمة سياسات النظام لعل من بينها :

إبراز موضوعات وإعطائها أهمية وعرضها و التعليق عليها، وقد تتجاهل موضوعات بالكامل وكأنها لم تحدث ، وأحيانا تعمل على التضخيم والمبالغة كتضخيم صورة الحاكم أو الحزب والمبالغة في الإطراء وفي تمجيد إنجازاتهم ..الخ، وكذلك التهويل ، والتهوين. كل هذه من طرق و وسائل الإعلام المتبعة في التعامل مع الأحداث وكل ذلك يسير حسب تطلعات النظام التسلطي ونظرته للأحداث و كيف يريدها أن تصل إلى الرأي العام.[1]

إن المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام لا بد من أن تمر عبر الحزب او النخبة الحاكمة في النظام التسلطي حيث أنه لا بد من ان تعبر عن إيديولوجيته العامة وتوجهاته السياسية ، حيث يعمل النظام على توجيه هاته المعلومات وتصنيفها بما يخدم الطبقة الحاكمة، حتى و إن كانت هناك معلومات متعددة وقادمة من مصادر عدة لكنها لا بد أن تمر على السلطة الحاكمة ليتم ترشيحها وتصفيتها من طرفها. فالإعلام في النظم التسلطية يدعم الفلسفة السياسية ولا يواجهها وله علاقة وثيقة بالحكومة التي يعمل في ظلها فهي تعكس فلسفة الحكم، وبرامج وسائل الإعلام ومخرجاته الموجهة للمجتمع لا بد أن يكون تأثيرها

[1]– كامل خورشيد، مرجع سابق. ص184.

متماشيا مع سياسة النظام وإيديولوجيته، فالنظام الإعلامي ليس مطلق الحرية بل يخضع لرقابة وسلطة النظام الحاكم.[1]

[1]– ثروت مكي، مرجع سابق. ص37.

الخــاتمـــة

وفي الأخير ولعل ما نختم به دراستنا هاته التي سعت من خلال مختلف مراحلها إلى معرفة الدور الذي تلعبه الفواعل الغير رسمية في التأثير على رسم السياسة العامة في ظل النظامين الديمقراطي والتسلطي، حيث بدأنا في دراستنا بتحديد المفاهيم الأساسية بداية بالسياسة العامة من خلال الإحاطة بمختلف مفاهيمها ومعرف طبيعتها وأنواعها ومستوياتها ثم تطرقت إلى الفواعل الغير رسمية التي تساهم في رسم السياسة العامة والتي هي محور الدراسة حيث قمت بدراستها ودراسة دورها والتأثير الذي تقوم به خصوصا في ضوء البيئة السياسية المحيطة بها حيث خلصت من خلال دراستي لهذا الموضوع إلى أن الفواعل الغير رسمية والممثلة في الأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات المصالح والإعلام لها دور وتأثير على السياسة العامة وعلى صناعها، إلا أن هذا الدور يختلف من نظام سياسي لآخر فمن خلال دراستنا نجد أن الدور الذي تلعبه هاته الفواعل في النظام الديمقراطي ليس نفسه في النظام التسلطي بل على العكس تماما ، حيث نجد أن دور الفواعل الغير رسمية في النظام الديمقراطي هو دور كبير وفعال ومؤثر بشكل كبير حيث أن الأحزاب السياسية فيه تعتبر شكلا من أشكال الديمقراطية لكونها تشكل مظهرا من مظاهر الصراع السلمي للسعي للوصول إلى السلطة من أجل أن تطبق هاته الأحزاب برامجها المسطرة حيث تعمل الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية دور الوسيط بين الشعب والدولة ، وعند الحديث عن الجماعات الضاغطة أو جماعات المصالح فإننا نتحدث أيضا عن مظهر آخر من مظاهر الديمقراطية حيث تلعب جماعات المصالح دورا كبير في التأثير على رسم السياسة العامة وقد لاحظنا في هاته الدراسة أن لها تأثيرا كبيرا على مختلف السلطات سواء التشريعية أو التنفيذية وحتى القضائية كما أنها تؤثر أيضا على الجهاز الإداري وتعمل على الضغط على صانعي السياسة العامة بطرق مختلف فقد يختلف هذا الضغط أحيانا فقد يكون بأساليب مشروعة وقد يكون بأساليب غير مشروعة أحيانا، ولعل من

أبرز أشكال الضغط التي تمارسها الجماعات الضاغطة هي الإضرابات والمظاهرات، و الاحتجاجات، الخ..... .

وفي سلسلة دراستنا لفواعل صنع السياسة العامة تعرضنا إلى دور الرأي العام في رسم السياسة العامة في النظام الديمقراطي حيث أن الرأي العام في هذا النظام يعد سندا للهيئات والمؤسسات الإجتماعية والدور الكبير الذي يلعبه الرأي العام هو نتاج للبيئة السياسية الخاصة بالنظام الديمقراطي التي تتميز بحرية التعبير وحرية الأفراد في إبداء آرائهم إزاء قضايا سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ...الخ فاللفرد الحرية في المشاركة في صياغة السياسة العامة عبر القنوات المشروعة وهذا ما يجعل القادة والزعماء يقفون على حقيقة أفكار و آراء الجماهير حتى تأتي قراراتهم متماشية مع آمال ورغبات الجماهير وهذا برهان على نفوذ وقوة الرأي العام في المجتمعات الديمقراطية. ثم تطرقنا في دراستنا هاته إلى الدور الذي يقوم به الإعلام في رسم السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية حيث يعد وجود الإعلام في هاته الأنظمة ضرورة ملحة، ولو حدث و انتفى وجوده ستتدهور الأوضاع كثيرا، حيث أنه وبدون الإعلام قد تظل الحالة قائمة على ماهي عليه من تدهور وما خلصنا إليه هو أن للإعلام تأثيرا كبيرا على رسم السياسة العامة في هذا النظام فالإعلام يقوم بتغذية صانعي السياسات العامة بالمعلومات في كافة المجالات والتي تمثل المدخلات الأساسية للعملية وذلك عن طريق توجيه الإهتمام بشكل انتقائي إلى جوانب معينة في البيئة حيث أن وسائل الإعلام تعد انعكاسات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تكمن أهميتها في كونها وسيلة وأداة تقوم بنقل سياسات صناع القرار إلى الشعوب والجماهير داخل المجتمع، كما أنها تعكس اتجاهات ومواقف الجماهير من احتجاجات ومطالب واحتياجات لكي تستفيد منها نخبة صانعي السياسة العامة وصناع القرار والحصول على ما يعرف بالتغذية الإسترجاعية.

وفي الشق الثاني من الدراسة استعرضت الدور الذي تقوم به الفواعل الغير رسمية في التأثير على رسم السياسة العامة في ظل النظام التسلطي، هذا النظام الذي تكون فيه الحريات العامة والفردية قيد الرقابة والتضييق في ظل حكم مستبد يستعمل كل الوسائل من أجل بسط نفوذه وسياساته التي يقوم برسمها وتنفيذها دون إشراك الفواعل الأخرى ،ووجدنا دور هاته الفواعل في النظام التسلطي يختلف تماما عن الدور الذي تلعبه في النظام الديمقراطي حيث ومن خلال الدراسة نجد أن هناك حزبا واحدا في هذا النظام يقوم باحتكار العمل السياسي والسلطة السياسية والحياة السياسية ككل فالحزب الواحد في النظام التسلطي دورا كبيرا في صنع السياسات العامة للبلد وتنفيذها فكل السلطات ترتكز لديه وذلك لاحتكاره للعمل السياسي واستبعاده للقوى السياسية الأخرى ودمج كل السلطات وجمعها بيد القائد الحاكم أو الهيئة الحاكمة الواحدة بمعنى آخر أننا لا نجد أي معارضة للسلطة الحاكمة والممثلة في الحزب الواحد الحاكم وحتى وإن وجدت أحزاب أخرى فيكون وجودها وتكون مشاركتها شكلية فقط وخاضعة للنظام الحاكم. أما فيما يخص جماعات المصالح أو الجماعات الضاغطة ودورها في رسم السياسة العامة في البيئة السياسية للنظام التسلطي فإنه يمكن القول وبشكل عام أنها لا تتمتع بالاستقلال عن الحكومة أو الحزب الحاكم ،إضافة إلى أن الدولة تفرض القيود على مطالب هاته الجماعات وقياداتها وأساليب عملها، لذلك نجد أن مهمة هاته الجماعات في الأنظمة التسلطية هي حشد التأييد الشعبي للنظام وسياساته، وفي هاته الأنظمة تكون جماعات المصالح مرتبطة بالحزب الحاكم ويبرز ضعفها بدرجة كبيرة نتيجة لافتقارها للاستقلالية إضافة إلى أن نشاطها يكون في سرية تامة ذلك أن السلطة في النظام التسلطي تمنع وجود تكتلات داخل مؤسساتها أو أي جماعات أخرى تبدي معارضة لسياسات السلطة الحاكمة . ونفس الشيء إذا ما تحدثنا عن الرأي العام والإعلام ، فالرأي العام في النظام التسلطي يخبو صوته ويكاد يتلاشى تأثيره على العمل السياسي نتيجة القهر وتقييد وحجب الحريات الأفراد والمواطنين، ونتيجة لذلك يتحول الرأي العام من رأي عام ظاهر إلى رأي عام كامن يتصف بالسلبية والخضوع وعدم القدرة على التعبير عن وجهات نظره تجاه

مصالحه الأساسية فطبيعة هذا النظام تعمل على جعل الرأي العام يتوافق وتوجهاتها ومبادئها، ولا تسمح بأي حال من الأحوال بتكوين أية آراء مخالفة لها، حيث يعمل النظام هنا على ضامن أن يسود المجتمع رأي واحد هو رأيها فقط، وبذلك تتحول الجماهير تلقائيا إلى كتل بشرية بطريقة تسلطية مفروضة تحملها على الرضوخ للتعبير الواحد المفروض من أعلى أي من الحكومة أو الحزب الحاكم أما الإعلام فمن خلال الدراسة نجد دور وسائل الإعلام في الأنظمة التسلطية منحصر في التأثير على الرأي العام بالكيفية التي يريدها النظام وبما يخدم الحزب الحاكم أو الأفراد الحاكمين وما يخدم تطلعاتهم وأفكارهم وسياساتهم حيث يمكن القول بأن الأنظمة التسلطية تحتكر كافة وسائل الإعلام وتسيطر عليها و تستعملها كوسيلة لنشر إيديولوجيتها وسياساتها وأفكارها بالطريقة التي يريدها النظام.

وما يتضح لنا من كل ما سبق ذكره أن لطبيعة النظام السياسي دورا كبيرا في التأثير على تكوين الفواعل الغير رسمية وفي دورها الذي تمارسه لتأثير على رسم السياسة العامة فالبيئة السياسية للدولة لها دور كبير في تحديد الكيفية التي تقوم بها الأحزاب والرأي العام وجماعات المصالح والإعلام بدورها في التأثير على السياسة العامة فقد تكون البيئة السياسية منفتحة تشمل عدة أحزاب تتصارع سلميا للوصول إلى السلطة ونقابات و جماعات تضغط على السلطة للتأثير على قراراتها ورأي عام له الحرية في المشاركة في الحياة السياسية وفي مختلف نشاطاتها وإعلام يعمل في الاتجاهين ينقل احتياجات المواطنين ومطالبهم إلى صناع السياسة العامة و يعكس اتجاهات ومواقف المواطنين من احتجاجات ومطالب واحتياجات لكي تستفيد منها نخبة صانعي السياسة العامة وصناع القرار من خلال توفير المعلومات اللازمة لهم وبذلك نكون بصدد نظام ديمقراطي، وقد تكون البيئة السياسية للدولة منغلقة ومتشددة فيما يخص حريات الأفراد والمشاركة السياسية والمعارضة إلى آخره ، ففي هذه البيئة في الأغلب نجد حزبا واحدا مسيطرا على الحياة السياسية وإن وجدت أحزاب أخرى يكون وجودها كعدمه، ولا يجب الحديث عن الجماعات الضاغطة أو جماعات المصالح التي تشكل تكتلات في النظام الديمقراطي، لان في ظل هذه

البيئة السياسية يحظر إنشاء تكتلات وجماعات داخل مؤسسات الدولة ويمنع على الأفراد ممارسة النشاط السياسي إلا في حالة انخراطهم في الحزب الواحد، كما نجد أن الإعلام في ظل هذا النظام يعمل تحت إمرة السلطة الحاكمة وبتوجيهها و يستعملها كوسيلة لإخضاع الرأي العام وتوجيهه بحسب ما يخدم مصالحه و توجهاته وسياساته وبذلك نكون بصدد نظام تسلطي .

قائمة المراجع:

õ المراجع باللغة العربية:

أولا: الوثائق الرسمية:

1- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. 1948.

ثانيا:الكـتـب:

1- أبو زيد (فهمي مصطفى)، **مبادئ الأنظمة السياسية**، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر،2003.

2- أبو عرجة (تيسير)، **دراسات في الصحافة والإعلام**، ط 1. عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000 .

3- ألموند (غابريال) وجي.بنجهام (باول)، ترجمة هشام عبد الله، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ط1. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998 .

4- ألموند (غابريال) ومندت (روبرت) و آخرون، ترجمة المغيربي محمد زاهي بشير، **السياسة المقارنة : إطار نظري**، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1996.

5- إمام (إبراهيم)، **الإعلام والإتصال بالجماهير**، القاهرة ، مكتبة الإنجلوالمصرية، 1969.

6- أندرسون (جيمس)، ترجمة عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999 .

7- بدر (أحمد)، **الرأي العام:طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998 .

8- بوجلال (عمار)، **النظم السياسية المقارنة** ، الجزائر : جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2011، .

9- بو الشعير (سعيد)، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ط 4. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب س ن .

10- التهامي (مختار) و عدلي العبد (عاطف)، **الرأي العام**، القاهرة : مركز بحوث الرأي العام- كلية الإعلام- جامعة القاهرة، 2005 .

11- تمار (يوسف)، **الإتصال والإعلام السياسي**، ط1.القاهرة : دار الكتاب الحديث،2012.

12- ثامر كامل (محمد الخزرجي)، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، ط1. عمان : دار مجدلاوي ، 2004 .

13- ثروت (مكي) ، **الإعلام والسياسة** ، ط1. القاهرة : عالم الكتب، 2005 .

14- ثناء فؤاد (عبد الله) ، **الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي** ، ط 1. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 .

15- جاسم الزبيدي (منذر صالح)، **دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي**، ط1. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع ،2013 .

16- جاندا (كينيث)، **الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية** ، لبنان : المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2006 .

17- جواد الكاظم (صالح) و غالب (العاني علي)، **الأنظمة السياسية** ، بغداد:مطبعة دار الحكمة 1991، .

18- الحمداني (حازم)، **الإعلام الحربي والعسكري**، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009 .

19- حميدشي (فاروق)، **الجماعات الضاغطة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

20- خورشيد (مراد كامل)، **مدخل إلى الراي العام**، ط1. عمان : دار المسيرة لنشر والتوزيع،2011.

21- درويش (إبراهيم)، **النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية** ،ج01، القاهرة : النهضة العربية،1968.

22- ديفرجيه (موريس)، ترجمة عبد المحسن سعد، **الأحزاب السياسية**، القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011 .

23- ديفيرجيه (موريس)، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي، سوريا : دار دمشق للطباعة والنشر ، 1975 .

24- ربيع (حامد)، **نظرية الرأي العام**، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق، ب ت ن .

25- سراج (سعيد)، **الرأي العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة**، مصر :الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978 .

26- سليمان (عصام)، **مدخل إلى علم السياسة** ، ط2. بيروت : دار النضال ،1989 .

27- السيد (سليم محمد)، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2. القاهرة : مكتبة النهضة العربية، 1998 .

28- السيد (يس)، **تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية** ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ،1988 .

29- الشاعر (رمزي طه)، **النظرية العامة للقانون الدستوري**، لبنان : جامعة الكويت، 1972 .

30- الشرقاوي سعاد، **الأحزاب السياسية (أهميتها-نشاتها-نشاطها)**، القاهرة : كلية الحقوق- جامعة القاهرة، 2005 .

31- الشرقاوي (سعاد)، **الأحزاب السياسية و جماعات الضغط**، ط1. القاهرة : دار المعارف، 1998.

32- الشرقاوي (سعاد)، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة : كلية الحقوق – جامعة القاهرة ، 2007 .

33- شفيق العانى (حسان محمد)، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، بغداد : مطبعة جامعة بغداد ،1986 .

34- الشكري (علي يوسف)، **الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة**، ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012 .

35- عبد الحليم كامل (نبيلة)، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**،القاهرة : دار الفكر العربي للطبع والنشر،1982 .

36- عبد الرزاق محمد (الدليمي)، **وسائل الإعلام والطفل**، عمان : دار المسيرة، 2012 .

37- عبد السعيد (محمد فايز)، **قضايا علم السياسة العام**، ط1. بيروت : دار الطليعة،1983 .

38- عبد الغاني (بسيوني عبد الله)، **النظم السياسية**، بيروت : الدار الجامعية للطباعة والنشر ،1984.

39- عبد الغفار(رشاد القصبي)، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، القاهرة : مكتبة الاداب،2004 .

40- عبد القوي (خيري)، **دراسة السياسة العامة**، ط 1. الكويت : ذات السلاسل، 1988 .

41- عبد الكريم (علي الدبيسي)، **الرأي العام عوامل تكوينه وطرق قياسه**، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011 .

42- عبد اللطيف (حمزة)، **الإعلام له تاريخه ومذاهبه**، ط1. القاهرة : دار الفكر العربي، 1965 .

43- عبد الله حسن (الجوجو)، **الأنظمة السياسية المقارنة**، القاهرة : الجامعة المفتوحة، 1997 .

44- عبد المنعم(الميلادي)، **الإعلام** ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2007 .

45- عبد الوهاب (حميد رشيد)، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، ط1. سوريا : دار المدى، 2002 .

46- عبد الوهاب (محمد رفعت)، **الأنظمة السياسية**، لبنان : منشورات الحلبي القانونية، 2005 .

47- عبده (عزيزه)، **الإعلام السياسي والرأي العام دراسة في ترتيب الأولويات**، ط1، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004 .

48- غليون (برهان) وآخرون ، **حول الخيار الديمقراطي**، ط1. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994 .

49- الفهداوي (فهمي خليفة)، **السياسة العامة :منظور كلي في البنية و التحليل**، عمان :دار المسيرة،2001 .

50- محمد البادي (محمد)، **مدخل إلى دراسة الرأي العام**، ط2. مصر : دار المهندس للطباعة والنشر، 2006 .

51- محمد حسين (سمير)، **الإعلام والإتصال بالجماهير والرأي العام**، القاهرة : عالم الكتب، 1984.

52- محمود ربيع (محمد)، **مناهج البحث في السياسة**، بغداد : دار النشر(بلا)،1978 .

53- محي الدين (مولود مراد)، **نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن**، ط1. العراق : سيما-سليمانية ، 2007 .

54- مصطفى الحسين (أحمد)، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2002 .

55- المنوفي (كمال)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع،1987.

56- هادي الهيتي (هيَم)،**الرأي العام بين التحليل والتأثير**، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2002.

57- هلال (علي الدين) ونيفين (عبد المنعم مسعد)، **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير**، ط1 ، بيروت : مركز الدراسات العربية، 2000 .

58- ياسين (صباح)، **الإعلام حرية في انهيار**، ط1. بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.

ثالثا :المقالات:

1- أبو رعد مأمون (أحمد محمد سليمان)، "دور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية دراسة تطبيقية على طلبة جامعة البحرين"، مجلة شؤون خليجية، العدد:39، 2004.

2- أحمد صابر (حوحو) ، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، مجلة المفكر،العدد:5، ب ت ن.

3- أحمد هادي (محمد عبده)، "دور الإعلام الداعم والمساند لبرامج التنمية الشاملة"، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، العدد:5، 2010.

4- حسن (كريم)،"مفهوم الحكم الصالح"، المستقبل العربي، العدد:309، نوفمبر 2004.

5- درويش (عيسى)، "الديمقراطية والإعلام"، الفكر السياسي، العدد:45، 2012.

6- عسيلة (صبحي)،" الرأي العام"،مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد:23، نوفبر 2006.

رابعا: الدراسات غير منشورة:

- المحاضرات:

1- عبد القادر (عبد العالي)، " النظم السياسية المقارنة " ، محاضرة، (ألقيت على طلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2007) .

- المذكـرات:

1- (بوسيالة زهير)،" الصحافة المكتوبة والديمقراطية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم الإعلام والإتصال، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم علوم الإعلام والإتصال) ،2005.

2- زريق (نفيسة)، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق"، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : تنظيمات سياسية وإدارية،(

جامعة الحاج لخضر- باتنة -، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2008.

3- طيلب (أحمد)، "دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري،(جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2006.

خامسا: مواقع الانترنت

1- الشيخلي (عادل عباس)،" الأحزاب السياسية في ظل النظام الديمقراطي"، الحوار المتمدن،العدد :428، 18 مارس 2003، متحصل عليه من موقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=6129.

2- وزارة الخارجية الأميركية ، "خصائص الديمقراطية"، 2008، متحصل عليه من موقع:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/06/20100615131958.bsibhew0.9330561.html#axzz2utofEWvK

3- يوسف (محمد حسن)، "خصائص النظام التسلطي"،17 يوليو 2012، متحصل عليه من موقع:

.http://www.saaid.net/Doat/hasn/229.htm

❖ مراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب:

1- J .Dubnick (Melvin) and A .Bardes (Banbana), Thinking about public policy : A problem solving approach(New York: John Wley and sons, 1983).

2- Becker (Paula) and A.Raveloson(Jean-Aimé),**what is Democracy**, Nova Stella : antananarivo, 2008

ثانيا: المذكرات:

1- Blanchet (Alexandre), "L'opinion publique dans la science politique du XXe siecle, de l'opinion publique a l'opinion profane",Memoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique,Montreal:universite du Quebec a montreal,2011,p:1.

الفـهـرس